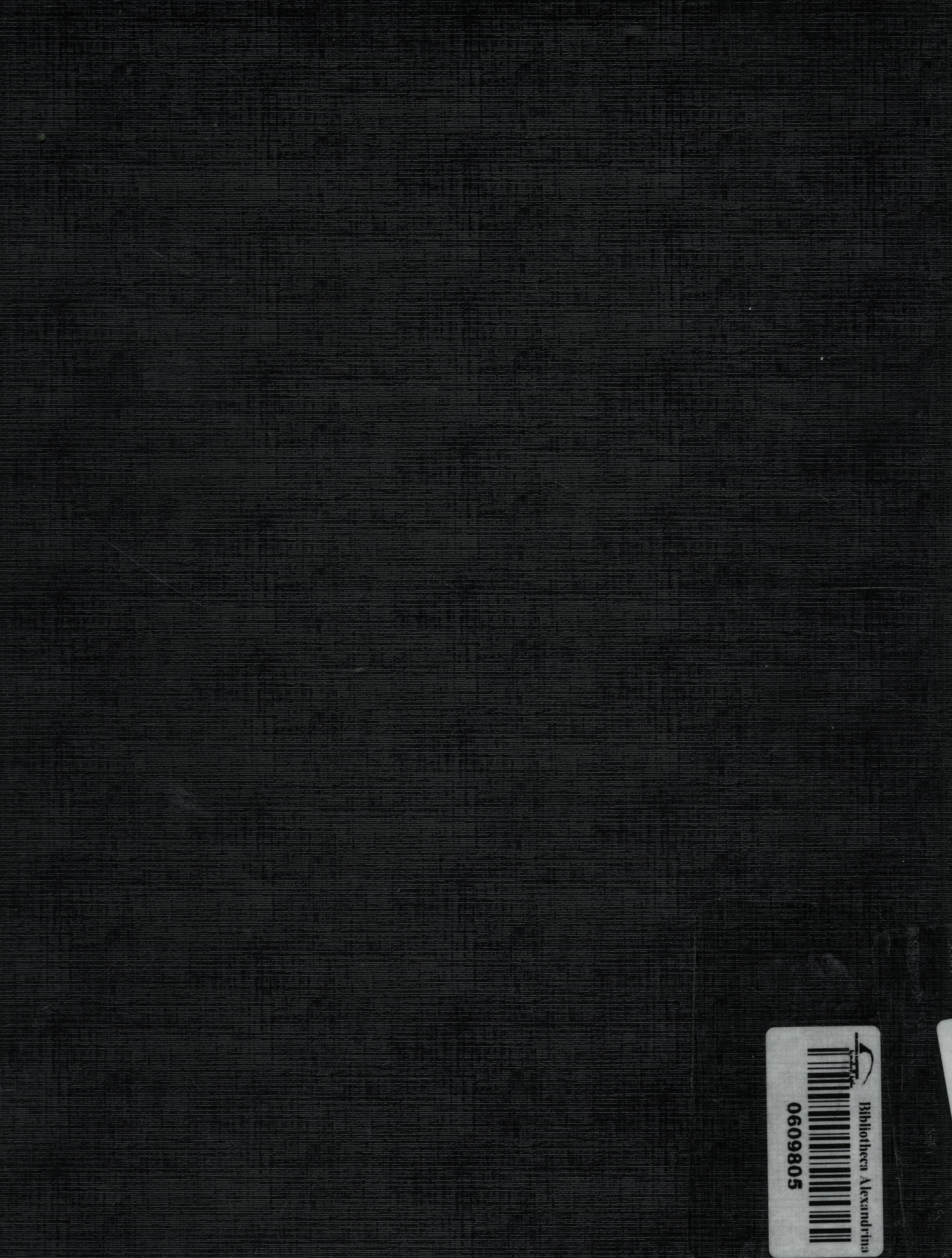

Bibliotheca Alexandrina
0609805

جامعة الاسكندرية

كلية التربية الرياضية للبنات

قسم العلوم التربوية و النفسية والاجتماعية

دراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة (١٩٥٢)

بحث مقدم من

سحر السيد أبو العلا السيد

المعيدة بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية

بكلية التربية الرياضية للبنات ـ جامعة الإسكندرية

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية الرياضية

إشـــــراف

أ.د. شبل بدران الغريب

أستاذ أصول التربية بقسم أصول التربية

وعميد كلية التربية

جامعة الاسكندرية

أ.د. بثينة محمد فاضل

أستاذ علم النفس الرياضي بقسم العلوم التربوية

والنفسية والاجتماعية - كلية التربية الرياضية

للبنات- جامعة الاسكندرية

أ.م.د. نبيلة أحمد محمود

أستاذ مساعد بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية

كلية التربية الرياضية للبنات - جامعة الاسكندرية

١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

صدق الله العظيم

(سورة هود : الايه ٨٨)

قرار لجنة المناقشة والحكم

إنه في يوم الاثنين الموافق ٦ / ١١ / ٢٠٠٦ إجتمعت اللجنة المشكلة من :

أستاذ دكتور / هنية محمود الكاشف	أستاذ علم النفس الرياضي وعميد كلية التربية الرياضية للبنات ــ جامعة الإسكندرية (مناقشا)
أستاذ دكتور / شبل بدران الغريب	أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية – جامعة الاسكندرية (مشرفا)
أستاذ دكتور / سعيد أحمد سليمان	أستاذ أصول التربية ورئيس قسم أصول التربية– كلية التربية– جامعة الاسكندرية (مناقشا)
أستاذ دكتور / بثينة محمد فاضل	أستاذ علم النفس الرياضي بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية –كلية التربية الرياضية للبنات ــ جامعة الإسكندرية (مشرفا)
أستاذ مساعد دكتور/ نبيلة أحمد محمود	أستاذ مساعد بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية –كلية التربية الرياضية للبنات ــ جامعة الإسكندرية (مشرفاً)

لمناقشة رسالة الماجستير المقدمة من الباحثة / **سحر السيد أبو العلا السيد** المعيدة بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية بكلية التربية الرياضية للبنات – جامعة الاسكندرية وموضوعها :

دراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة (١٩٥٢)

وقد تمت المناقشة في تمام الساعة ٣ ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٦ /١١ / ٢٠٠٦ بمقر كلية التربية الرياضية للبنات – جامعة الاسكندرية .

وبعد المناقشة قررت اللجنة قبول الرسالة واقترحت منح الباحثة / **سحر السيد أبو العلا السيد**

درجة الماجستير في التربية الرياضية

توقيعات أعضاء اللجنة :

أ. د. / هنية محمود الكاشف

أ. د. / شبل بدران الغريب

أ. د. / سعيد أحمد سليمان

أ. د. / بثينة محمد فاضل

أ. م. د. / نبيلة أحمد محمود

شكـــر وتقديـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

ومَا تَوفِيقِي إلاّ باللهِ عَليْهِ توكَلتُ وإليهِ أنيبْ

صَدَقَ اللهُ العَظيم

أسجد لله سبحانه وتعالى وأحمده وأشكره على ما هداني اليه وأمدني به من الصبر والتوفيق في انجاز هذا العمل وخروجه الى حيز الوجود توفيقاً منه سبحانه وتعالى، فله الحمد والشكر حمداً يليق بعظيم شأنه واعتدال سلطانه وواسع فضله وهو على كل شيء قدير.

ويطيب لي في المقام الأول أن أتقدم بأجمل معاني الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور/ شبل بدران الغريب أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية جامعة الاسكندرية لما بذله من جهد وامداد بالمعلومات والنصائح العلمية البناءة بلا حدود منذ بداية البحث والى يومنا هذا بكل الحب وسعة الصدر، والذي كان له الفضل الأول بعد الله سبحانه وتعالى في تكويني العلمي والذي لم يبخل على بوقته وعلمه.

كما أتقدم بخالص الشكر والاحترام والتقدير والعرفان بالجميل الى الأستاذة الدكتورة/ بثينة محمد فاضل أستاذ علم النفس الرياضي بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية بكلية التربية الرياضية للبنات جامعة الاسكندرية والتي لم تدخر وسعاً في تقديم يد العون والمساعدة العلمية لانجاز هذا البحث.

وأتقدم بخالص شكري واحترامي وتقديري الى الدكتورة/ نبيلة أحمد محمود الأستاذ المساعد بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية بكلية التربية الرياضية للبنات جامعة الاسكندرية لما قدمته لي من مساعدات وآراء بناءة مما يسر لي طريق البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل الى كل من استاذ دكتور/ هنية محمود الكاشف أستاذ علم النفس الرياضي وعميد كلية التربية الرياضية للبنات جامعة الاسكندرية، واستاذ دكتور/ سعيد أحمد سليمان أستاذ أصول التربية ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة الاسكندرية على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة التي ازدادت بمناقشتهما عمقاً وثراءاً وقيمة علمية، وفقهما الله ومتعهما بدوام الصحة والعافية فلهما مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام والعرفان بالجميل الى كل من ساهم بفكر أو راي أو جهد، وقدم لي يد العون في اتمام هذا البحث وأخص بالشكر أسرة قسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية بالكلية.

وأخيراً الى أعز من في الوجود، الى من يعجز لساني عن أن أوفيهم حقهم، الى أسرتي ابي وامي وزوجي وأخي وأولادي أقدم لهم جميعاً خالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل على ما تحملوه معي من متاعب وما قدموه لي من معاونة صادقة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وختاما أسأل الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهة الكريم وأن ينتفع به وأن يجعله نورا للباحثين في هذا المجال.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

السياســة التعليميــة فى مصــر خلال نصف قرن (١٩٥٢ _ ٢٠٠٢)

الفصل الرابع

تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

الفصل الخامس

المشكلات التي تواجه تفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

الفصل السادس

التصور المستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة

المراجع والمصادر

قائمة الجداول

قائمة المرفقات

مرفق (١) الخطابات الرسمية الموجهة إلى الهيئات المختلفة.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- المقدمة.

- أهمية البحث.

- مشكلة البحث.

- أهداف البحث.

- إجراءات البحث:

أ. منهج البحث.

ب. أساليب جمع المعلومات.

ج. حدود البحث الزمنية.

د. المستهدفون من البحث.

هـ. مصطلحات البحث.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- المقدمة :

تعد دراسة التاريخ ذات أهمية حيوية للمهتمين بمجالات التربية والتعليم بوجه عام والتربية البدنية والرياضة بوجه خاص وذلك لأن المواقف المعاصرة أو القضايا التي تفرض نفسها في وقتنا الحاضر على المجتمعات ما هي الا نتاج للماضي، لذا فإن أي تحليل للحاضر أو تخطيط للمستقبل يستدعي بالضرورة دراسة للمواقف وللأحداث الماضية.

فالتاريخ سلسلة تترابط حلقاتها وتتصل فيها النتائج بالمقدمات بغرض ربط الماضي بالحاضر والمستقبل، وهو الركيزة الأساسية التي تبني عليها المجتمعات الحديثة سياساتها للتقدم.

فهو عملية حية لها جوانب متعددة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، وهو ما يسمى بالقوى الثقافية للمجتمع حيث تلعب دوراً أساسياً في الدراسات التاريخية والتغيرات التي يمر بها المجتمع.

والمتتبع لهذه القوى الثقافية التي مر بها المجتمع المصري خلال نصف قرن منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ يجد العديد من التغيرات المتصارعة في جوانب الحياة المختلفة، منها ما يتصل بالجانب السياسي ومنها ما يتصل بالجانب الاقتصادي، فضلاً عما يتصل بالجانب الاجتماعي، الأمر الذي انعكس بوضوح على المجتمع بشتى شرائحه وطبقاته ومؤسساته وأنشطته.

فقد تعرضت مصر في الفترة من بداية الخمسينيات لتغير حاسم تمثل في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي كانت نقطة تحول بارزة في مجتمعنا وبداية بعث جديدة لحياة انطلقت فيها الآمال واندفعت فيها الهمم للاصلاح والتعرف على المشكلات وتقرير الحلول وتحديد مراحل بناء المجتمع الجديد.

فعلي الصعيد السياسي مرت ثورة يوليو ١٩٥٢ في بدايتها بمرحلتين هامتين أولهما مرحلة الثورة الوطنية التي حققت التحرر الوطني، وثانيها مرحلة الثورة الاجتماعية من أجل اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي، كما وجهت الثورة معظم جهودها في أول الأمر نحو اسقاط الملكية واقامة نظام جمهوري وتحطيم قوى الرجعية المتمثلة في الاقطاع ورأس المال المتحالفة مع الاستعمار، وكان عام ١٩٥٦ نهاية لهذه المرحلة، وايضاً انهت الدولة القوى السياسية اليمينية واليسارية بتصنيفها في عام ١٩٥٨، ثم تحول النظام السياسي منذ ١٩٧٧ من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، بالإضافة الى العديد من الأحداث التي وقعت على الساحة السياسية بمصر خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢.

أما على المستوى الاقتصادي كان هناك تغير بطيء تدريجياً حتى عام ١٩٦١ وسيطرت الدولة على وسائل الانتاج وتخلصت من عناصر الرأسمالية المصرية، وتمثل ذلك في حركة التأميم ١٩٥٦ ثم جاءت مرحلة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ استهدفت هذه المرحلة التحديث والاسراع بعملية النمو الاقتصادي وهو ما تطلب اجراء تغيرات في مختلف القطاعات، تليها مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية وهي الفترة من (١٩٨٢- ١٩٩٠)، وثالثهما مرحلة الاصلاح الجذري الشامل والتكيف الهيكلي (التحرر الاقتصادي) وما صاحبها من تطبيق نظام الخصخصة، وقد بدأت تلك الفترة من ١٩٩٠ وهي ممتدة حتى الآن.

أما عن البعد الاجتماعي ففي الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٣ حاولت الدولة تدريجياً التخلص من قمم الطبقات الرأسمالية الصناعية والزراعية والتجارية، ولايمكننا القول بأن الفوارق بين الطبقات زالت بل نمت طبقات جديدة بالمجتمع المصري، وأثناء فترة الانفتاح الاقتصادي طرأت تغيرات على الخريطة الطبقية للمجتمع المصري وهي ما يطلق عليها (الحراك الاجتماعي)، كما صاحب الانفتاح الاقتصادي ايضاً فتح باب الهجرة وتزايد معدلات البطالة، الأمر الذي انعكس على تغير وانحدار النسق القيمي بالمجتمع المصري خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة للتعليم والذي يعتبر جزء من السياسة العامة للدولة فقد وبصفة عامة تأثر التعليم بالتغير الجوهري الذي حدث بالمجتمع المصري بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حيث أن السياسة التعليمية بأي مجتمع لا تعد وليدة أصول حضارية تاريخية بل هي ايضاً وليدة أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر على حركة تلك النظم التعليمية وتطورها، والجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يستقل عن السياسة التعليمية لأن أي خلل في هذه السياسة سوف يؤثر في مجالات التنمية ويعطل تنفيذ المخططات الأخرى في سياسة الدولة.

وقد حدثت بعض التغيرات في السياسة التعليمية فى مصر من خلال صدور بعض القوانين والقرارات ومنها قانون رقم (١١) لعام ١٩٥٣ حيث دخلت المرحلة الاعدادية السلم التعليمي ثم عدلت عدد سنواتها من أربع سنوات الى ثلاث سنوات عام ١٩٥٧، وفي عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ أدمجت المرحلة الاعدادية مع المرحلة الابتدائية تحت مسمى جديد هو مرحلة التعليم الأساسي. (٦ : ٦٢)

وفي مجال الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية فقد أولت الدولة مهمة تنشيطها والارتقاء بمستوياتها إلى إحدى مؤسساتها الحكومية التى اختلفت مسمياتها خلال فترة الدراسة لتتولى التنسيق بين جهود الهيئات الحكومية والأهلية، فقد تم وضع خطة قومية مشتركة تستهدف الصالح العام للشباب في ضوء السياسة العامة للدولة، فضلاً عن اصدار القوانين واللوائح التنفيذية والتنظيمية التي تعمل على تحقيق الأهداف دون تعارض أو ازدواج. (٣ : ٢٤٧)

من هذا المنطلق فالتربية البدنية والرياضة المدرسية مادة لها منهج يدرس في مراحل التعليم المختلفة، فعلى مستوى التعليم الابتدائي توصي وزارة التربية والتعليم بأن يمارس كل طفل التربية البدنية والرياضة نصف ساعة كل يوم كحد أدنى، وأن يقوم بتدريسها مدرس التربية البدنية والرياضة وليس مدرس الفصل لأنه غير متخصص حتى لايقل احتمال تدريس التلاميذ مهارات معينة، وحتى لا تكون مشاركة التلاميذ في الأنشطة الرياضية دون تعلم أو تغذية راجعة سليمة. (١١٠ :١١٨، ١٢٠)

كما توصي المؤسسات المتخصصة في مجال التربية البدنية والرياضة بأن تتاح لتلاميذ المرحلة الاعدادية والثانوية خمسون دقيقة من التربية البدنية والرياضة يومياً كحد أدنى.

وقد تم تطوير مناهج وأهداف التربية البدنية والرياضة بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية عدة مرات أهمها وضع المنهاج المطور عام ١٩٨٠.

كما أوصت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٢ بأن يكون التوسع في اقامة المباني لأعلى وليس على حساب الأفنية الرياضية وملاعب المدارس ايماناً منها بأهمية وجود الرياضة بالمدارس في إعداد الجيل الصالح جسمياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً.

ومن أوجه اهتمام الوزارة بالتربية البدنية والرياضة المدرسية هو تشجيع الطلاب على التفوق الرياضي بصدور القرار الوزاري عام ١٩٩٢ بشأن حوافز التفوق الرياضي للطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية وايضاً الثانوية. (١٣٢: ١٦٣)

ونظراً لكون التربية البدنية والرياضة أحد الأنشطة الانسانية الهامة التي لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الانسانية من شكل من أشكاله بغض النظر عن درجة تقدم أو تخلف هذا المجتمع، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة التي تدل نتائجها على أن التربية البدنية والرياضة تعاني بالعديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية.

أهمية البحث:

العصر الحديث الذي نعيش فيه هو عصر الانفجار المعرفي الذي تراكمت فيه المعرفة وتزايدت بمعدلات فاقت كل التوقعات البشرية ويوعز أن هناك ضرورة حتمية لايجاد مناهج دراسية عصرية متطورة متجددة بتطور وتجدد الحياة.

وتلعب التربية البدنية والرياضة المدرسية دوراً هاماً في غرس الأسس الصحيحة لممارسة النشاط البدني بانتظام في أثناء مراحل التكوين الأولى للتلاميذ، ولذلك يجب أن يتم تنفيذ مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية على مراحل أساسية تبدأ من تقديم المعلومات الصحيحة المعتمدة على الأسس العلمية لممارسة النشاط الحركي وتسهم هذه المعلومات في إقناع التلاميذ بأهمية الممارسة البدنية بانتظام حيث تتحول مسألة ممارسة الأنشطة البدنية الى آراء موضوعية يتبناها التلاميذ ويتأثرون بها تمهيداً الى مرحلة أفضل عندما تصبح ممارسة النشاط البدني بانتظام ضمن الجهاز القيمي للجماعات التي ينتمي اليها التلاميذ حتى تتكون الاتجاهات الايجابية نحو ممارسة النشاط البدني والرياضي، مما يمهد الطريق لوضع البرامج التي تسهم في تيسير ممارسة النشاط الرياضي لأعضاء المجتمع بانتظام وتتحقق بذلك الأهداف التربوية المتوقعة من مادة التربية البدنية.

وحيث إن إهمال التربية البدنية والرياضة يُعد أحد الأسباب التى أدت الى ظهور بعض الأمراض والظواهر الاجتماعية في المجتمع المصري وتمثلت في الادمان والاكتئاب والتطرف والبعد عن القيم الخلقية والاجتماعية لذلك ترى الباحثة أن هناك حاجة ماسة الى الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية في ضوء التغيرات التى لحقت بالمجتمع المصرى.

ومن هذا المنطلق تناولت الباحثة فى هذه الدراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية لما لها من أهمية بالغة في النهوض بالأفراد وتكوين المواطن الصالح من جميع الجوانب.

وهناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت بالدراسة والتحليل القوى الثقافية في الفترة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأثرها على التعليم العام، إلا أنها مازالت قليلة ونادرة في مجال تأثير هذه القوى الثقافية على تعليم التربية البدنية والرياضة المدرسية بجمهورية مصر العربية، وسوف تستعرض الباحثة الدراسات التى تمكنت من الحصول عليها:

١. دراسة مها محمد سعيد (١٩٨٦)(١١٦) وموضوعها "دراسة التطور التاريخي لتعليم الفتاة المصرية في مجال التربية الرياضية في الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٢" وقد هدفت الدراسة الى التعرف على التطور التاريخي لتعليم الفتاه المصرية في مجال التربية الرياضية وأوضحت النتائج أن هناك تطور لتعليم الفتاه المصرية في مجال التربية الرياضية.

٢. دراسة صديقة محمد شكري (١٩٩١)(٥٦) وموضوعها "دراسة تحليلية لأهداف التربية الرياضية بمرحلة التعليم الابتدائي ودورها في تحقيق فلسفة المجتمع المصري" وهدفت الى دراسة فلسفة المجتمع المصري وتحليل الأهداف العامة له في ضوء هذه الفلسفة ودور المناهج التربوية بمرحلة التعليم الابتدائي في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع المصري، وأوضحت النتائج أن منهج التربية الرياضية قد حقق الأهداف العامة للمجتمع المصري التي تتمثل في (السلام لعالمنا- القومية العربية- الحرية الانسانية.)

٣. دراسة مها محمد سعيد (١٩٩٢)(١١٧) وموضوعها "دراسة التطور التاريخي لتعليم الفتاه المصرية في مجال التربية الرياضية في الفترة من (١٩٥٢) وحتى الآن" وقد هدفت الى التعرف على التطور التاريخي لتعليم الفتاه المصرية في مجال التعليم العام والتربية الرياضية والتعرف على أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه الفتاه المصرية في مجال التربية الرياضية من عام ١٩٥٢ وحتى الآن.

٤. دراسة صديقة محمد شكري، مها محمد سعيد (١٩٩٥)(٥٧) وموضوعها "القوى الثقافية بالمجتمع المصري في الفترة من بداية السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات وعلاقتها بمنهاج التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية" وقد هدفت الى دراسة القوى الثقافية بالمجتمع المصري في الفترة من السبعينيات وحتى الثمانينيات، ودراسة منهاج التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية، ودراسة العلاقة بين القوى الثقافية بالمجتمع المصري ومنهاج التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية في هذه الفترة، وقد أوضحت النتائج أن منهاج التربية الرياضية بالمرحلة الابتدائية تأثر بالقوى الثقافية وأن النتائج كانت أكثر ايجابية مع منهاج السبعينيات عنه في الثمانينيات.

٥. دراسة مصطفى السايح محمد (٢٠٠١)(١٠٠) وموضوعها "معوقات تنفيذ مناهج التربية الرياضية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية" وقد هدفت الدراسة الى التعرف على معوقات تنفيذ منهج التربية الرياضية والمرتبطة بالعناصر التالية (معوقات مرتبطة بالمناهج الآلية- المعلمين- التلاميذ- السياسات التعليمية والإمكانات) وقد أوضحت النتائج أن هناك مشكلات تعوق تنفيذ المناهج الحالية مرتبطة بجميع مشكلات الدراسة.

مما سبق يتضح أنه لم تتعرض أي من الدراسات السابقة الى دراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢، وقد رأت الباحثة أن هذه الدراسات تنوعت مجالاتها فتناولت بعضها أهداف ومناهج التربية البدنية والرياضة مثل دراسة مصطفى السايح (١٠٠)، صديقة شكري (٥٦) حيث أظهرت دراسة كل منهما معوقات تنفيذ مناهج التربية البدنية والرياضة وتحليل هذه الأهداف في ضوء فلسفة المجتمع المصري.

أما من حيث المنهج المستخدم فقد تناولت دراسة مها سعيد (١١٧)، (١١٦) المنهج التاريخي، وقد استفادت الباحثة منهما في كيفية تحليل واقع التربية البدنية والرياضة في مصر تحت مظلة القوى الثقافية بالمجتمع المصري.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث الحالية وكيفية دراستها وذلك في ضوء أهداف ونتائج هذه الدراسات.

كما ساهمت الدراسات التي استخدمت المنهج التاريخي بصفة خاصة في التعرف على طرق التحليل والنقد وربطها بمتغيرات الدراسة. ثم قامت الباحثة بالتعرف على الأبعاد المجتمعية ومدى تأثيرها على السياسة التعليمية فى مصر وانعكاس ذلك على التربية البدنية والرياضة المدرسية ثم تم حصر المشكلات التي تواجه تفعيل دورها فى ضوء الاتجاهات التربية الحديثة والعمل على معالجتها بطريقة صحيحة ووضع تصور مستقبلى لما ينبغي أن تكون عليه التربية البدنية والرياضة في المستقبل.

- مشكلة البحث:

تحتاج التربية البدنية والرياضة المدرسية الى تخطيط وإعداد حيث لا تلقى الاهتمام الكافي بمدارسنا بسبب قيام بعض السادة المديرين والنظار بتحويل حصصها وأنشطتها الى حصص لمواد أكاديمية تحت مبرر أن المواد الأكاديمية هي تلك المواد التي تعين الطالب على الحصول على مجموع درجات أعلى يساعد على الالتحاق بالمرحلة التالية بتفوق، وأيضا الاهتمام بزيادة الفصول على حساب الملاعب الرياضية والأفنية وتطبيق نظام الفترتين الدراسيتين في بعض المدارس، ونظام الثلاث فترات دراسية في بعض المدارس الأخرى بسبب زيادة عدد التلاميذ نتيجة لعدم قدرة الدولة على توفير مدارس كافية، وبالتالي لم يوجد فترات راحة لممارسة النشاط الرياضي بالمدارس وقلة الميزانية المخصصة للتربية البدنية والرياضة المدرسية واستغلالها في الأنشطة الثقافية والحفلات والأعياد القومية وعدم تشجيع الوزارة لرجال الأعمال على تمويل القطاع الرياضي بالمؤسسات التعليمية، وعدم توفير الأدوات والإمكانات اللازمة، وعدم وجود نظام موضوعي للانتقاء ورعاية المتعلمين الموهوبين رياضياً.

وفي ضوء ما تقدم تبين عدم وجود إستراتيجية للتربية البدنية والرياضة المدرسية، وأننا في حاجة إليها على أن يكون هدفها وضع خطة رياضية طويلة المدى تكون محددة الأهداف وقابلة للتنفيذ وملائمة للإمكانات المتاحة وتتمشى مع تحديات العصر في نفس الوقت، مع الوقوف عند المعوقات التي تقف أمام التربية البدنية والرياضة المدرسية وتحديد مسار فلسفي لها، ووضع تصور علمي لتطوير التربية البدنية والرياضة المدرسية في المراحل التعليمية على أساس موضوعي يتفق مع المفهوم الحديث للتربية البدنية والرياضة كعملية تكاملية تعمل على النمو وتعديل السلوك وتلبية احتياجات الأفراد وفق ما تتطلبه حاجات ومتطلبات المجتمع المعاصر وفق إطار ما تسعى اليه الدولة من تطوير لمختلف جوانب التعليم.

ويمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

- ما هو موقع وواقع التربية البدنية والرياضة المدرسية في السياسة التعليمية (مرحلة التعليم قبل الجامعي) خلال الفترة من ١٩٥٢-٢٠٠٢.

- هل تحقق أهداف التربية البدنية والرياضية المدرسية السياسة التعليمية فى المجتمع المصرى؟

- ما التصور المستقبلي لتفعيل دور التربية البدنية والرياضة المدرسية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة التي تركز على الأنشطة المدرسية ؟

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى وضع تصور مستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة وذلك من خلال التعرف على التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢ والأبعاد المجتمعية المؤثرة عليها، والوقوف على أهم المشكلات التي تواجه تفعيلها .

إجراءات البحث :

أ. منهج البحث :

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي وذلك لملاءمته طبيعة الدراسة.

ب. أساليب جمع المعلومات :

أولاً : تم جمع الحقائق والمعلومات الخاصة بهذا البحث عن طريق السجلات والوثائق التاريخية بالهيئة العامة للكتاب، وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للتربية البدنية والرياضة، بعض الادارات الرياضية الخاصة بالمدارس.

- مسح للكتب والمراجع والدراسات العلمية المرتبطة بالموضوع مجال الدراسة.

ثانياً : تصنيف الحقائق والبيانات التي تم الحصول عليها والربط بينها.

ثالثاً : المقابلة الشخصية لبعض خبراء التربية البدنية والرياضة.

رابعاً : تحليل نقدي للمصادر الأولية والثانوية المستخدمة في الدراسة.

ج. حدود البحث الزمنية:

* تنحصر هذه الدراسة خلال نصف قرن حيث يأخذ البحث من بداية عام ١٩٥٢ باعتبار أن هذا العام يعتبر بداية مسار للاستقلال الوطني والقومي والتنمية المستقلة لأول مرة في التاريخ المصري الحديث، كما

يعتبر ايضاً بداية تحولات جوهرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي عام ٢٠٠٢ بعد نصف قرن.

* سوف يقتصر البحث على التربية البدنية والرياضة في قطاع التعليم ما قبل الجامعي.

د- المستهدفون من البحث :

المسئولون عن التربية والتعليم بهدف تغيير واقع التربية البدنية والرياضة المدرسية لما فيه صالح التلاميذ والطلبة حيث إنهم هم شباب المستقبل.

هـ - مصطلحات البحث:

التربية البدنية والرياضة المدرسية

هى "مادة دراسية تربوية أساسية تعمل علي تحقيق التكامل التربوي للمتعلم، بحيث تنفذ من خلال دروس داخل الجدول الدراسي، وكأنشطة خارج الجداول (داخلية وخارجية)، يمكن بتقويم نتائجها علي المستوي السلوكي (الحركي - المعرفي - الوجداني)". (٢٣: ١٩٥)

الفصل الثاني

الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري

فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢

ـ مقدمة :

أولاً:الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري.فى الفترة من (١٩٥٢-١٩٧٣)

١. البعد السياسي

٢. البعد الاقتصادي

٣. البعد الاجتماعي

ثانيا:الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى الفترة من(١٩٧٤-١٩٨٠)

١. البعد السياسي

٢. البعد الاقتصادي

٣. البعد الاجتماعي

ثالثا : الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٨١- ٢٠٠٢)

١. البعد السياسي

٢. البعد الاقتصادي

٣. البعد الاجتماعي

خاتمة

الفصل الثاني
الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى
فى الفترة من ١٩٥٢ - ٢٠٠٢

مقدمة :

لا يمكن النظر الى التعليم بمعزل عن الظروف المجتمعية التى تؤثر فيه بشكل فعال، كما أن التعليم مرآة تعكس هذه الظروف والأبعاد المجتمعية، فالتعليم يتأثر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالدولة ويؤثر فيها، وسياسة التعليم ما هى إلا مرآة تنعكس عليها فلسفة المجتمع، وأهدافه واتجاهاته فهي تعتبر أحد جوانب السياسة العامة للدولة، حيث تتصل اتصالا وثيقا بالرغبة فى تطوير كافة جوانب المجتمع، ومن ثم كان التنسيق بين الفلسفة العامة للمجتمع والسياسة العامة للدولة وسياسة التعليم عملية ضرورية وحتمية لضمان سير الجهود كلها فى اتجاه واحد.

لقد مر المجتمع المصري بتحولات كبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد ثورة ١٩٥٢ أدت إلى تغير فى فلسفة التعليم وسياسته وأهدافه وكذلك محتواه كانعكاس لتلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة والتى أثرت على المجتمع بصفة عامة ، والتربية البدنية والرياضة المدرسية بصفة خاصة ، ولقد تشابكت نتائج وانعكاسات هذه التغيرات مع بعضها البعض بحيث أصبح من الصعب تحديد علاقات السبب والنتيجة فيما بينها ، إلا من الضروري أحياناً أن نفصل هذه التغيرات ونحاول تحليلها وتفسير أسبابها بما يساعد على تفسير هذه النتائج ، لذا سوف تتعرض الباحثة لتلك التغيرات المجتمعية كل على حدة؛ لبيان مدى انعكاسها على التربية البدنية والرياضة المدرسية في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٥٢-٢٠٠٢) ، وقد قامت الباحثة بتقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل زمنية من (١٩٥٢-١٩٧٣)، (١٩٧٤-١٩٨٠)، (١٩٨١-٢٠٠٢) حيث طرأت تغيرات جوهرية على واقع المجتمع المصرى خلال كل مرحلة من هذه المراحل.

أولاً : الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري فى الفترة من ١٩٥٢- ١٩٧٣

١. البعد السياسي فى الفترة من (١٩٥٢) – (١٩٧٣) :

لم يكن فى هذه الفترة أية ايديولوجية أو صفة للضباط سوى الشعار المثلث "الاتحاد والنظام والعمل" وكانت مبادئ الثورة كلها تنحصر فى كلمة واحدة مجردة هى (الاصلاح) وإذا كان لقادة الثورة مثاليات أو أيديولوجيات فهى كلها تنحصر في مثالية واحدة " الجيش للشعب " ولم يتردد الرئيس جمال عبد الناصر فى الإعتراف بأنه منذ بدء الثورة لم يكن هناك أى خطة، ولكن كانت هناك ستة مبادئ أساسية منها القضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والاستغلال ورأس المال المستقل وتحقيق العدالة الاجتماعية، إقامة جيش وطنى، إقامة حياة ديمقراطية ولقد وضعنا هذه المبادئ الستة أمامنا دائما، ثم توالت بعد ذلك الجهود لتحديد أيديولوجية معينة للثورة بدأت بصدور فلسفة الثورة فى ابريل عام ١٩٥٤ وتأسيس المؤتمر الاسلامى، والاشتراك فى مؤتمر باندونج، إعلان الحياد الايجابى (١٩٥٥) ثم تبني نظرية القومية العربية من (١٩٥٦-١٩٥٨) والتخطيط الاقتصادي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية (١٩٥٦-١٩٦٠) وهذه الايديولوجية التى بدأت عام (١٩٥٦) لم تخلق من العدم، وإنما هى حصيلة اتجاهات الفكر المصرى الاساسية لم تطبعها الضرورة الاقتصادية والجغرافية فقط، بل طبعها الصراع العالمى بين الاشتراكية والرأسمالية فى فترة الاستعمار. (٢٧ : ١١٤، ١١٥)

وقد شهدت **المرحلة الأولى من (١٩٥٢- ١٩٥٦)** عدة تطورات سياسية منها تأسيس هيئة التحرير فى ٢٣ يناير (١٩٥٣) حيث أصبح جمال عبد الناصر أميناً لها، كما شهدت تلك الفترة أزمة مارس (١٩٥٤) التى حدثت فيها المواجهة بين رجال الثورة باتجاهاتهم الفكرية المختلفة وفيما يلى عرض لأبرز التطورات السياسية في تلك الفترة:

* **هيئة التحرير:** تأسس تنظيم سياسى واحد فى٢٣ يناير (١٩٥٣) باسم "هيئة التحرير" أصبح جمال عبد الناصر أميناً عاما له، وفى ١٦ يونيو (١٩٥٣) دخل حكومة محمد نجيب أربعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وأصبح جمال عبد الناصر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية.

وفى ١٨ يونيو ألغيت الملكية رسمياً وأعلنت جمهورية مصر وأصبح تنظيم هيئة التحرير أعلى سلطة سياسية فى البلاد حيث اشتمل برنامجه السياسى على ما يلى:

(١) جلاء القوات الاجنبية (البريطانية) عن وادى النيل دون قيد أو شرط، و تمكين السودان من تقرير مصيره.
(٢) تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته.
(٣) إقامة مجتمع على أساس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من أسباب التخلف والضعف.
(٤) توجيه النظام الاقتصادي الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة واستثمار رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج.
(٥) كفالة الحقوق والحريات السياسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فالمواطنون سواء أمام القانون ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية.
(٦) دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينهما وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية.
(٢٧ : ١١٩، ١٢٠)

* **أزمة مارس (١٩٥٤) :** ففى فبراير ومارس عام (١٩٥٤) تمت المواجهة الحاسمة بين رجال الثورة أنفسهم من المنتمين الى القيادات الفكرية المختلفة وحزب مصطفى كمال صدقى الديمقراطى، بالإضافة الى عناصر مختلفة من الجيش كانت تقوم بحمله متواصلة لإعادة الحريات الديمقراطية والعودة الى الدستور وإنهاء الديكتاتورية العسكرية، وسميت هذه المواجهة بأزمة مارس (١٩٥٤). (١٢١: ١٧٦)

كما شهدت المرحلة الثانية من (١٩٥٦ – ١٩٦١) بروز أربع خطوات رئيسية حددت معالمها دستور ٢٥ يونيو (١٩٥٦)، وتأسيس الاتحاد القومى فى ٢٨ مايو (١٩٥٧) بدلا من هيئة التحرير التى أثبتت فشلها فى مواجهة القضايا المجتمعية، وانتخاب مجلس الأمة فى يوليو (١٩٥٧) وأخيرا وحدة مصر وسوريا فى فبراير (١٩٥٨)، ونستطيع القول أن جمال عبد الناصر قد أفاد من تجربة "باندونج" حيث تعرف خلالها على ما وصلت إليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال، وأدرك الأهمية السياسية لتعبئة الشعوب من أجل الدفاع والبناء، وبالتالى تبنى شكل معين من الديمقراطية القومية، كما اكتشف عند ولادة التضامن الأسيوى – الأفريقى سندا يزداد أهمية للمهام التى كان ينوى إنجازها فى مصر. (٥٤ : ١٧٨)

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت من (١٩٦١ – ١٩٧٠) بالتأميمات فى القطاع الاقتصادى، وبإعلان ميثاق العمل، ولقد أوضح الميثاق أن "الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية" وأن الاشتراكية العلمية هى الأسلوب الملائم لإيجاد الطريقة الصحيحة المؤدية الى التقدم، ولقد أقر الميثاق بالرغم من المعارضة التى أثارها الإخوان المسلمون وأنشئ تنظيم جديد – بدلا من الاتحاد القومى الذى لم يستطيع ان يتلاءم مع مهمات المرحلة الجديدة "الاتحاد الاشتراكى العربى" باعتباره الجهاز المركزى للنشاط السياسى وكان من المفروض أن يمثل كل القوى الشعبية على أن يكون للعمال والتلاميذ ٥٠% من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكى العربى، وكذلك فى مجلس الأمة. (١٣: ٥١، ١١٤)

وقد حققت الثورة نجاحات كبيرة فى مجال السياسة الخارجية من خلال جهود مصر للدعوة للقومية والوحدة العربية، ومساعدة البلدان العربية والأفريقية على الاستقلال، ودور مصر الريادى فى منظمة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الدولية، ولكنها لم توفق فى تحقيق تلك النجاحات داخليا بنفس الدرجة، حيث إن تجربة الاتحاد الاشتراكى لم تؤت ثمارها المرجوه منها رغم إعادة تشكيله عدة مرات، ويرجع ذلك الى عيوب فى التنظيم السياسى وليس قصور فى الجوهر وهو فكرة التحالف، ويتمثل هذا القصور فى : أسلوب تحقيق التجمع الكبير الذى يجب أن يكون معبرا عن حقيقة تنظيم سياسى يمثل هذا التحالف الواسع إضافة إلى الخلط بين أسلوب الحزب الواحد، وأسلوب التحالف، و انفراد هذا التنظيم السياسى بالسلطة. (٢٠ : ٣٥)

وحيث أن الثورة منذ بدايتها اهتمت بمصلحة الشعب فقد انعكس هذا الاهتمام على التربية البدنية والرياضة المدرسية.

٢. **البعد الاقتصادي فى الفترة من (١٩٥٢– ١٩٧٣) :**

يمكن تقسيم التطور الاقتصاد المصرى بعد عام (١٩٥٢) الى ثلاث مراحل رئيسية لكل منها سماتها الخاصة وظروفها التاريخية التى فرضت نفسها على الدولة وهى مرحلة المشروعات الحرة من (١٩٥٢-١٩٥٦)، مرحلة الرأسمالية الموجهة من (١٩٧٥-١٩٦١)، مرحلة رأسمالية الدولة أو التحول الاشتراكى من (١٩٦٢-١٩٧٠).

تعتبر **مرحلة المشروعات الحرة من (١٩٥٢-١٩٥٦)** هى المرحلة التى ظل الرأسماليون المصريون والأجانب يمارسون فيها أعمالهم بحرية تامة دون تدخل من الدولة نظرا لعدم مقدرة الدولة على مواجهتهم بسبب استئثارهم بمعظم الاقتصاد المصرى ومشاركتهم الفعالة فى السياسة المصرية داخليا وخارجيا، فحينما تسلم الضباط الاحرار زمام الحكم لم يكن لديهم - باستثناء حماسهم البالغ لتحديد الملكية الزراعية- أية أيديولوجية اقتصادية أو نظرية كاملة للتغير الثورى غير المبادئ الست الشهيرة، ولا شك أنها كانت مبادئ عامة لا تحوي أيه تفصيلات لكيفية تنفيذها أو وضعها فى إطار التطبيق. (٩٣: ٢٥٧)

وكانت كل التصريحات التى صدرت عن رجال الثورة بخصوص العلاقة بين الدولة والرأسمالية المصرية تهدف الى إزالة أيه شكوك من المحتمل أن تكون قد راودت رجال الأعمال عن حقيقة نوايا الوضع الحالى الجديد خاصة وأن الحكومة كانت تدرك مدى القلق والخوف الذى ساور رجال الأعمال والاضطراب الذى عاشه رأس المال الخاص بسبب الظروف السياسية التى عاشتها مصر فى السنوات الأربع السابقة على الثورة، وعلى سبيل المثال صرح السيد/صلاح سالم وزير الإرشاد القومى عام ١٩٥٤ بقوله "سوف تشجع الدولة المشروعات الحرة وتدعمها بكل وسيلة ممكنة". (٢٩)

وإذ استثنينا قانون الإصلاح الزراعى الأول لأمكننا القول بأن الوضع ظل اقتصاديا أشبه بما كان عليه قبل عام (١٩٥٢) وليس أدل على ذلك من أن ٦١% من اتفاقات الدولة فى الفترة من (١٩٥٢-١٩٥٦) كان على مشروعات الرى واستصلاح الأراضى الحكومية، وحوالى ٣٩% على الكهرباء وارتفعت الاستثمارات الحكومية من ٢٨ مليون فى الفترة من (١٩٥٠-١٩٥٢) الى حوالى ٦٦ مليون جنيه عام (١٩٥٦) وكان هدف الدولة الرئيسى من زيادة إنفاقها هو خلق بنيان اقتصادى أكثر فعالية تستطيع المشروعات الخاصة فى إطاره أن تنمو بصورة أكثر سرعة وحركة، لذلك لم يكن هناك أى تعارض بين مصالح الدولة ومصالح الرأسمالية المصرية. (١٢٣ : ١٩، ٢٠)

أدت **مرحلة الرأسمالية الموجهة من (١٩٥٧-١٩٦١)** الى خلاء الميدان كاملاً أمام الرأسمالية المصرية من كل منافسة أجنبية إثر حركة التمصير لمؤسسات الاقتصاد الأجنبية عقب عدوان (١٩٥٦)، ورغم إتاحة الظروف أمامها لتتحرك بحرية إلا أن الدولة بدأت تزيد من تدخلها فى الشئون الاقتصادية بعد أن تخلصت من كل القوى السياسية المعارضة لها، بعد أن حلت الاحزاب السياسية وأخذت تكسب تأييداً عالميا وبصفة خاصة مع بلدان الكتلة الشرقية.

وبدأت الدولة تعمل على تجميع رأس المال للقيام بالمشروعات الصناعية المستغلة التى عجزت الرأسمالية المصرية عن القيام بها، فشهدت تلك الفترة إنشاء المؤسسة الاقتصادية عام (١٩٥٧)، التى أنيط بها القيام بالمشروعات الاقتصادية الوطنية التى رفضت الرأسمالية القيام بها، حيث أحجمت عن المساهمة فى حركة التصنيع التى كانت بصددها البلاد فى هذه المرحلة، وتدخلت الدولة لكى توجه الاقتصاد وجهة وطنية مستقلة. (٥٤ : ١٧٠، ١٧١)

أما عن **مرحلة رأسمالية الدولة (التحول الاشتراكى) من (١٩٦٢-١٩٧٠)** فلا شك أن تدخل الدولة فى عملية الانتاج يعطيها دفعة أسرع من المعدلات العادية للنمو الاقتصادى، حيث يكون تدخل الدولة أكثر عقلانية فى إدارة

الانتاج وتوجيهه، ولقد لجأت الى ذلك الدول الرأسمالية الكبرى مثل ألمانيا واليابان كى تلحق بالدول التى سبقتها (انجلترا أو فرنسا) فى مجال التقدم، وكان من أبرز تحول على النظام الاقتصادى المصرى بعد عام (١٩٦٢) هو حركة التمصير التى شهدها الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة، والاتجاه نحو التنمية الشاملة التى اقتضت توفير قدر كبير ومتزايد من الاستثمار العام لتحويل الخطط الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى حركة التأميمات للشركات الكبرى الصناعية والتجارية. (٤١ : ١٩٧، ١٩٨)

ولا شك أن قوانين يوليو قد أمكنها إعادة توزيع الدخل القومي نسبيا بطريقة ثورية لصالح طبقات الشعب المصرى عن طريق الضريبة التصاعدية على الايراد العام، وتحديد حد أدنى وأعلى للمرتبات، وتحديد ساعات العمل بسبع ساعات مما أتاح الفرصة لوجود وقت يسمح لممارسة الرياضة، ومجانية التعليم فى جميع مراحله والتوسع فيه وأيضا التغيير الذى لحق بمناهجه بما فيها مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسة، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر، وحجم التوظيف والعمالة، وتعيين الخريجين.

٣. البعد الاجتماعي في الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٣):

لقد تعرضت السلطة فى مصر عام (١٩٥٢) لتغيير حاسم ممثلا فى ثورة ٢٣ يوليو التى مهما اختلف الباحثون بصددها كانت نقطة تحول بارزة في قضية الطبقات والصراع الطبقى فى مصر، فقد اتخذت عملية التغيير الطبقى طابعا سياسيا أكثر منها موقفا أيديولوجيا أو اجتماعيا محددا وكان ذلك فى الخمسينيات، وقد تغيرت هذه النظرة الى حد كبير خلال فترة التسعينيات فاتخذت تدريجيا بعدا أيديولوجيا وطبقيا محددا.

وقد اشتمل **التركيب الاجتماعي فى الريف على طبقات** (كبار الملاك الزراعيين - متوسطي الملاك الزراعيين - صغار الملاك الزراعيين - فقراء الفلاحين)، ولقد أفادت كافة هذه الفئات وبخاصة الفقيرة والدنيا من الثورة برفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى عن طريق التعاونيات والوحدات الصحية المختلفة، وكذلك من مجانية التعليم فى جميع مراحله المختلفة ولقد واصل أبناؤها مراحل التعليم الى منتهاه. (٨٢ : ٢٠٤، ٢١٠)

كما اشتمل أيضا **التركيب الاجتماعي فى المدينة على البرجوازية الكبيرة** التى ارتكز عليها النظام الاجتماعى قبل عام (١٩٥٢) وكانت تسيطر على مصدري الثروة والسلطة فيه، وبقيام الثورة فقدت أحدهما ألا وهى السلطة، وكانت هذه الطبقة متعاونة مع الرأسمالية الاجنبية وارتبطت بالرأسمالية العالمية وخضعت لها فى ظروف السيطرة السياسية والعسكرية فى فترة الاحتلال البريطانى لمصر، وكان لهذه الطبقة تأثيرها الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى على المجتمع المصرى لفترة قريبة، وعلى الرغم من التغيرات التى طرأت على المجتمع إلا أنها مازالت تتمتع ببعض الميادين الاقتصادية التى مازالت مفتوحة أمامها كالتجارة الداخلية والخدمات والنشاط الزراعى بأكمله. (٣١ : ١٤٥)

وغالبا ما تسمى **البرجوازية المتوسطة** بالطبقة البرجوازية الوطنية - الرأسمالية الوطنية، ولقد تعارضت مصالحها الاقتصادية مع الاحتكار الاجنبى وقامت على أساس العلاقات الرأسمالية غير الاحتكارية فى مجال السوق، وكانت هذه الطبقة بحكم تركيبها الاجتماعى ممثلة لمصالح فئات كبيرة من السكان، وفى الخمسينيات والستينيات لعبت دورا قياديا على المستوى السياسى والاقتصادى وكسبت فى صفها شرائح كثيرة من المجتمع المصرى بعد قوانين يوليو الاشتراكية. (٣٩ : ٢١٢)

كما تعتبر البرجوازية البيروقراطية هى الطبقة الاجتماعية الناتجة عن ترابط ظاهرتين أولهما ظاهرة سيطرة الدولة على وسائل الانتاج، وثانيهما عزل الجماهير الشعبية عن العمل السياسى المستقل ، وهذه الظروف مناسبة لتشكيل طبقة اجتماعية مرتبطة بالدور الاقتصادى المتزايد للدولة، تحقق امتيازات مادية وثقافية تمكنها من أن تحتكر الدور القيادى فى عملية التنظيم الاجتماعى للمجتمع وهذه الطبقة لا يرتبط وجودها بملكيتها لوسائل الانتاج بقدر ما يرتبط بتحكمها فى وسائل الانتاج العامة فى المجتمع كله.(٣٢ : ٥٩، ٦٠)

ولقد كان قيام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢) الفرصة التاريخية النادرة التى مكنت هذه الطبقة من أن تظهر للوجود، فقبل الثورة لم يكن لهذه الطبقة وجود بحكم أن قادة الجهاز الادارى للدولة كانوا أنفسهم أصحاب وسائل الانتاج وكانوا مرتبطين عضويا بهم، كما أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى كان محدودا فى دور ضئيل من الخدمات العامة، ولم يكن لها أى دور فعال فى التنمية الانتاجية ولقد تدعمت هذه الطبقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال معركة مارس (١٩٥٤) ومعركة العدوان الثلاثي (١٩٥٦) وكذلك بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية. (٢٧: ١١٠، ١١٥)

ولقد عانت معظم **الطبقة البرجوازية الصغيرة** من اضطهاد النظام السياسى، واقتربت بمستوى معيشتها من مستوى الطبقة العاملة، وكان إحساسها بوضعها الاجتماعي بالنسبة للطبقات الإقطاعية والكبيرة واضحا نتيجة لوجودها فى المدن مما ساعد على تطور وعيها الثورى وازدياد نشاطها من سيطرة النظام القائم، وخلال عملية النضال الثورى خرجت من هذه الطبقة الكوادر الشابة الرائدة فى الجيش والأجهزة الحكومية و احتلت موقفا وسطا بين الطبقة العاملة والمتوسطة وذلك بحكم طبيعتها الثنائية وتطلعاتها المستمرة للطبقة الوسطى، ولقد أفادت من إنجازات الثورة التعليمية ولا سيما تكافؤ الفرص ومجانية التعليم وانعكس ذلك على التربية البدنية والرياضة المدرسية حيث زاد عدد التلاميذ الذين يمارسونها بالمدارس، كما أفادت من عملية الحراك الاجتماعى بعد قوانين يوليو الاشتراكية. (٨ : ١١٨)

كما تمتاز **الطبقة العاملة** بعدم ملكيتها لوسائل الانتاج وتمثل بعد حركة التصنيع الأغلبية فى المجتمع المصرى، وتمتاز بارتفاع نسبة الأمية فيها وتدنى المستويات المعيشية لأفرادها، وتمركزها فى المدن الصناعية، ولقد أفادت من قوانين يوليو فحصلت على حق تكوين اتحادات عمالية ونقابية لها تراعى مصالحها وتدافع عنها، كما أفادت من إنجازات الثورة فى مجال التعليم، حيث دخل أبناؤها المدارس والجامعات والمعاهد العليا، وذلك لم يكن متاحا لها من قبل وبالتالى تمكنوا من الاستفادة من التربية البدنية والرياضة المدرسية. (٥٤ : ١٧٥)

ثانياً : الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧٤– ١٩٨٠)

تشكل هذه الفترة من تاريخ المجتمع المصرى– بل والعربى– أخطر الفترات التى مر بها، حيث شهدت إنكساراً لحركات التحرر الوطنى، وغياباً تاماً للمشروع الوطنى الهادف لبناء اقتصاد مستقل، وتحقيق تنمية بالاعتماد على الذات، كما شهدت حضوراً طاغياً للروح الاقليمية والاندماج فى فلك التبعية والدخول بخطوات متسارعة الى منظومة النظام الرأسمالى العالمى، والتقسيم الدولى للعمل والاخلال بموازين القوى العالمية والانخراط بالكامل فى فلك السياسة الأمريكية، والعداء السافر للمرحلة الناصرية ولأى شعار وطنى يقترب من مسميات الاشتراكية أو الوحدة العربية أومصالح الطبقات الكادحة.

ولعل من أهم التحولات التى شهدها المجتمع المصرى بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣) سياسياً واقتصادياً هو الانفتاح على العالم الغربى الذى يتبنى النهج الرأسمالى، مما أدى الى التحول من النظام الشمولى الى التدرج فى النظام الديمقراطى فى المجال السياسى حتى وصل الى مرحلة متقدمة فى هذا المجال فى نهاية القرن العشرين، وانتهاج مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى نحو الرأسمالية الخاصة (عالمية ومحلية) فى فترة السبعينيات، وما تبعها من إعادة الهيكلة الاقتصادية لمحاولة تصحيح مسار هذا الانفتاح فى فترة الثمانينات كخطوة أولية نحو مرحلة الاصلاح الاقتصادى الشامل التى شهدتها فترة التسعينيات والتى يعتمد النظام الاقتصادى فيها على سياسة التحرر الاقتصادى والخصخصة واليات السوق.

ولقد انعكست التحولات السياسية والاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والتعليمية، حيث حدثت تحولات فى الوضع الطبقى لفئات المجتمع المصرى مما أثر على القيم السائدة فى هذا المجتمع، كما نجم عن هذه السياسات الاقتصادية – السابق ذكرها – تقليص دور الدولة نسبياً فى إدارة الاقتصاد القومى وخاصة فى ملكية وسائل الانتاج مما أدى الى سوء توزيع الدخل وقصور فى إشباع الحاجات الأساسية لكثير من فئات المجتمع، كما أدى السماح للقطاع الخاص بالاستثمارفى جميع المجالات بما فيها التعليم الى انتشار التعليم الخاص بجميع مراحلة.

وعليه يمكن القول بأن هذا الفصل يهدف الى عرض أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستحدثة فى السبعينيات واستخلاص أهم انعكاساتها على التعليم، وسوف تتناول الباحثة هذه الأبعاد فيما يلى:

١. البعد السياسي في الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨٠):

لقد تبلورت أهم ملامح البعد السياسى فى الأيديولوجية الرسمية فى مصرمن خلال عدد من الاجراءات التى قام بها النظام السياسى فى تلك الفترة ومن أهمها قرار طرد الخبراء السوفييت والذى يحمل دلالات سياسية خطيرة تعنى استغناء مصر عن مساندة الاتحاد السوفيتى كحليف سياسى فى مقابل التقارب المصرى الأمريكى فى تلك الفترة.
(٨٧ : ٢٧١)

بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣) بدأت أهم ملامح التوجهات السياسية لمصر وهى نبذ الحروب والمواجهات العسكرية، والاتجاه الى السلام مع إسرائيل، وإنحسار التبعية السياسية فى اتجاه الشرق، إضافة للتوجه نحو البناء الداخلى فى خطط تنموية متعاقبة. (٥: ٨٠)

لذلك وجد النظام السياسى بعد ثورة مايو (١٩٧١) ونصر أكتوبر (١٩٧٣) ضرورة تطوير الواقع السياسى من خلال تطوير مؤسسات الحكم، وصدرت وثيقة "ورقة أكتوبر" فى إبريل (١٩٧٤)، والتى حاولت تحديد مستقبل المجتمع المصرى حتى عام (٢٠٠٠)، وحددت أهداف مرحلة ما بعد الحرب، والتى سميت مرحلة التقدم والبناء في:

- تفوق التنمية الاقتصادية بمعدلاتها ما تحقق فى السنوات السابقة.
- الاعداد لمصر عام ٢٠٠٠ حتى توفر أسباب استمرار التقدم للأجيال المقبلة.
- الانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج الذى يوفر كل الضمانات للأموال التى تستثمر فى التنمية.
- التخطيط الشامل والفعال الذى يكفل بالعلم تحقيق الأهداف العظيمة للمجتمع.
- دعم القطاع العام وترشيده وأنطلاقة تمكينا له من قيادة التنمية.
- التنمية الاجتماعية وبناء الانسان.
- دخول عصرالعلم والتكنولوجيا.
- التقدم الحضارى القائم على العلم والايمان.
- المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية.
- المجتمع الآمن الذى يطمئن فيه المواطن على يومه وغده.

وكانت ورقة أكتوبر هى التى احتوت على سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى لمصر على العالم الغربى، ويعد التحول الى سياسة الانفتاح الاقتصادى من أهم التطورات التى أدت الى تحول شكل التنظيم السياسى من الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) الى اتجاه تعدد الاحزاب مرورا بتجربة المنابر حيث ساد الاعتقاد بأن الليبرالية الاقتصادية تحتاج الى ليبرالية سياسية ترتبط بها وتتوافق معها وتعبر عنها. كما اتجه النظام السياسى للإنفتاح على العالم العربى بسبب تأثير الدول النفطية فى موازين القوى فى المنطقة والاستفادة من استثماراتها الاقتصادية فى مصر، وقد وجدت فى السبعينيات شرائح اجتماعية متميزة دافعت عن الانفتاح وساعدت فى التحول الى الليبرالية تمثلت فى البرجوازية العليا وبعض قيادات القطاع العام، وكذلك بعض مثقفي الطبقات الوسطي والعليا ذوي الميول الليبرالية، ولا شك أن تلك الأيديولوجية (الليبرالية) قد تجسدت فى مصالح تلك الفئات الاجتماعية، التى تحالفت لتحقيق مصالحها، وعبرت عن نفسها من خلال توجيهات النظام السياسى والنخبة الحاكمة فى تلك الفترة، وذلك بخلاف الفترة الناصرية التى سادت فيها الأيديولوجية التى عبرت عن مصالح الطبقات الوسطى والدنيا. (٥٤ :٥٩،٢٣٨)

أما فترة السبعينيات شهدت تباينا أيديولوجيا بين الصفوة والجماهير حيث يعمل النظام السياسي على حماية مصالح البرجوازية العليا من خلال تدعيم سيطرتها وعدم الاهتمام بالطبقات الشعبية والتخلى عن بعض الأهداف

الأيديولوجية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، الأمر الذى أدى الى امتلاك الصفوة الرأسمالية لتوجهات أيديولوجية تختلف عن توجهات الجماهير. (٨٧ : ٢١٩)

وفى أغسطس (١٩٧٤) صدرت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى، ثم سمح فى مارس (١٩٧٦) بقيام ثلاث منابر، وقرر تسميتها بالتنظيمات الثلاثة وحددت أسماؤها في تنظيم مصر العربى الاشتراكى (الوسط)، تنظيم الأحرار الاشتراكيين (اليمين)، وتنظيم التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى (اليسار)، وهذه التنظيمات الثلاثة كانت عبارة عن اتجاهات أو أجنحة سياسية تمارس منها عملية الرقابة والنقد المتبادل ولكن داخل إطار مبادئ ثورة يوليو (١٩٥٢) بجانب الألتزام بأفكار السلطة السياسية، وفى نوفمبر (١٩٧٦) تم تحويل هذه التنظيمات الثلاثة الى أحزاب، ثم صدر قانون الأحزاب فى يونيو عام (١٩٧٧)، وتضمنت المادة الثالثة من قانون الاحزاب اتجاه النظام السياسى الى انتهاج (الاشتراكية الديمقراطية) كمذهب سياسى يعبر عن أيديولوجيته، حيث نصت المادة المذكورة سابقا على أن الاحزاب السياسية التى تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون يجب أن تهدف الى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية.
(٧١ : ٢٦، ٥٠) (٧٧ : ٢٤٨-٢٥٠)

ومن أهم خصائص الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية والتى ترتبط بالتعليم أنها تؤمن بالتربية الديمقراطية التى تعمل جاهدة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم على مختلف مراحله ومستوياته بصفة عامة، وتوزيع الفرص التعليمية توزيعا عادلاً، لذا يعد مبدأ تكافؤ الفرص من أهم المبادئ التى تقوم عليها التربية فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى، لأن هذا المبدأ يعبر عن الحرية والعدالة الاجتماعية فضلاً عن ذلك فهو يشكل الضمان لإنطلاق الطاقات الانسانية وفق قدراتها وإستعداداتها المختلفة لدى الأفراد. (٩ : ١٣١، ١٣٦) (١١٤ : ٢٥٠، ٢٥١)

وفيما يتصل بالهدف الحقيقى من التعددية الحزبية، فالواقع أنها كانت تهدف الى تدعيم الليبرالية الاقتصادية من خلال الارتباط بها والتعبير عنها ولذلك اتجهت الى المزيد من المركزية، وحقيقة الأمر أن التعددية الحزبية لم تكن سوى مجرد دعاية خارجية للنظام السياسى، بأن فى مصر ديمقراطية واستقرار وأمان، بهدف دخول الاستثمارات الاجنبية فى مصر، كما كانت تنفيساً داخليا عن المجتمع فقط ولم تتجاوز الديمقراطية فى السبعينيات حدود التعبير اللفظى،وبذلك فقد شهدت مرحلة السبعينيات تقييد فرص المشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين، عن طريق إصدار عدة قوانين تعمل على تقييد الحريات، ومن أبرز تلك القوانين قانون العيب، بهدف نقد بعض القوى السياسية المؤثرة فى الرأى العام. (٤٤ : ٣٣٧)

ففي الواقع أن بعض المتغيرات الخارجية والأقليمية والضغوط الدولية قد لعبت دوراً بارزاً فى الدفع بالنظام السياسى المصرى فى اتجاه التحول نحو الليبرالية، حيث كان للضغوط الخارجية التى مورست على صانعي السياسة الاقتصادية فى مصر من جانب الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية ودول النفط العربية الأثر الكبير فى فرض توجيهات معينة على العملية السياسية. (٦٦ : ٥٥)

ولقد تجاوب النظام السياسى المصرى مع تلك المتغيرات، فحدث تحول نحو تقوية علاقات مصر السياسية بدول الغرب الرأسمالى دولياً والأنظمة العربية النفطية، ولكن نتيجة توقيع مصر لمعاهدة سلام مع اسرائيل عام (١٩٧٨) تقطعت أواصر علاقات مصر مع الدول العربية، وأصبح النظام السياسى المصرى بسبب توجهاته الغربية معزولا عن نطاقه العربى، وإذا كانت مرحلة السبعينيات قد اتسمت بالتحول نحو المزيد من الحريات التى تتوافق مع المتغيرات العالمية وأهمها حرية التملك وحرية رأس المال الخارجى، وحرية دخول فى المجالات الاقتصادية التى كان محظورا عليها دخولها بيد أن منحنى الحريات بدأ عالياً فقط خلال عام (١٩٧٦)، ثم تدرج فى الهبوط حتى وصل الى القاع بمقتل الرئيس السادات فى أكتوبر (١٩٨١). (٥٨ : ٢٣٩)

٢. البعد الاقتصادي فى الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨٠) :

لقد عاش المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات تحولات عميقة وتغيرات جذرية، وظهرت تلك التحولات فى المجتمع المصرى مصاحبة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، تلك السياسة التى لم تكن وليدة قرارات (١٩٧٤)، ولكن الدعوة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ترجع الى منتصف الستينيات، إلا أنها لم تتضح معالمها تماما إلا بعد مايو (١٩٧١)، وفى (١٩٧٤) اعتبرت سياسة رسمية للبلاد وذلك من خلال القانون (٤٣) لعام (١٩٧٤).

وقد كان لصدور القانون (٦٥) لعام (١٩٧١) والخاص باستثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة بمثابة مسودة للقانون رقم (٤٣) لعام (١٩٧٤) والمعدل بالقانون رقم (٣٢) لعام (١٩٧٧)، وقد نص على :

- فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبا.
- توظيف رأس المال الاجنبى مشاركة مع رأس المال المصرى العام والخارجى.
- إعفاء الأرباح التى تحققها المشروعات التى تنشأ طبقا لهذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة العامة على الإيراد وذلك لمدة خمس سنوات، ثم صدر القانون رقم (١١٨) لعام (١٩٧٥) للإستيراد والتصدير، ويعتبر الخطوة الثانية الهامة على طريقة الانفتاح، وينص على أن يكون الاستيراد مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام، ويترتب على هذا القانون تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية، وعقب ذلك صدر قانون النقد الاجنبى رقم (٩٧) لعام (١٩٧٦).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن القوانين السابقة قد صدرت فى أعقاب حرب أكتوبر (١٩٧٣)، حيث بدأت مرحلة جديدة من الوجهة الاقتصادية، تحددت معالمها فى ورقة أكتوبر – التى صدرت فى أبريل (١٩٧٤)، والتى تضمنت ضرورة الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، بل وجعلت منه أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة. (٥١: ٤٤)

ويقصد بالانفتاح الاقتصادي من (١٩٧٤ – ١٩٨١) كسياسة للنظام الاقتصادي في مصر مجموعة من الإجراءات والقواعد والسياسات التي أخذت بها الدولة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي لجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية – خاصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بجانب رؤوس الأموال المحلية الخاصة، فقد كان الهدف سياسياً من الانفتاح الاقتصادى وهو فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج بغية تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والاجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية، كما يهدف على الصعيد الداخلى الى تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال فى زيادة الانتاج جنبا الى جنب مع القطاع العام الذى تديره الدولة وتشرف عليه مباشرة. (٧٤ : ١٤٦)

لذلك فمن الضرورى تتبع واقع دور كل من الدولة ورأس المال الخاص فى بعض المجالات الاقتصادية ولا سيما الزراعية والصناعية والخدمية منها فى الفترة من (١٩٧٤) حتى (١٩٨١) وذلك بغرض تحديد انعكاسات ذلك على مستوى الدخل القومى ودخل الفرد لما له من تأثير واضح على أوضاع التعليم بصفة عامة والتربية البدنية والرياضة المدرسية بصفة خاصة.

ففى مجال النشاط الزراعى من أهم دعامات الاقتصاد المصرى ، حيث قامت الدولة بتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية، وذلك عن طريق رفع القيمة الايجارية للفدان، وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر إذا تأخر فى دفع الايجار لمدة شهرين (٣٣: ١١٥)، وأيضاً وضعت الدولة الأسس التشريعية للنمو الراسمالى وتدعيم أوضاع كبار الملاك وزيادة عمليات التركيز فى الملكية الزراعية. (٨٦ : ٢٣٨، ٢٤٣)

بينما تقلص دور الدولة في مجال استصلاح الأراضى الجديدة، وترك هذا المجال للقطاع الخاص، مع توفير البنية الأساسية، ورفع الحد الأقصى للملكية وأكد على ذلك أنه تم استصلاح ٨٥٤ ألف فدان منذ (١٩٦٠) وحتى (١٩٧١) وإن ما تم استصلاحه بعد ذلك وحتى (١٩٨٠) يقدر بـ ١٠٦ ألف فدان فقط.

كما تقلص دور الدولة فى توجيه الموارد فى القطاع الزراعى حيث انخفض الاستثمار فى الزراعة بالنسبة لاجمالى الاستثمارات ، فكان نصيب الزراعة فى اجمالى الاستثمارات من قبل الدولة حوالى ١٩,٨% فى منتصف الستينيات ، ثم انخفض إلى حوالى ٧,٥% فى عام (١٩٧٥).

وأصدرت الدولة قوانين تحرير الانتاج الزراعى، وقوانين الاصلاح الزراعى، وقوانين تمليك الأراضى الجديدة، ثم تعديل قانون التعاون الزراعى، وقانون بنك الائتمان الزراعى ليكون الأداة المالية التى تدعم الاتجاه الجديد، وتحويله إلى وحدات مصرفية وتجارية على مستوى القرية لكى يتسق نمط انتاج القرية تماماً مع باقى قطاعات الاقتصاد الوطنى، ويحمل كل ايجابياته وسلبياته .

كما انخفضت الاستثمارات الموجهة من قبل الدولة للزراعة، حيث انخفض النصيب النسبى لها من الدخل القومى الاجمالى من ٣١,٢% قبل سنة (١٩٧٤) إلى ١٨,٤% فى فترة الانفتاح حتى (١٩٨١).

لقد نجم عن سياسة الدولة تجاه قطاع الزراعة فى السبعينات، أن شهدت القرية المصرية العديد من الانشطة الاقتصادية غير الزراعية التى تحول إليها الكثير من الفلاحين بسبب ما تدره من دخل مرتفع وكسب سريع مع ما كان يؤدى إليه تحول قوة العمل عن زراعة الأراضى الزراعية ومزاولة أنشطة ضارة مثل تجريف الأرض الزراعية، من آثار سلبية خطيرة تضر باقتصاد القرية والمجتمع ككل، وبذلك يتضح أن سياسة الانفتاح فى مجال الزراعة لم تخدم الاقتصاد المصرى، بل أدت فى النهاية إلى إنهاء التجربة المصرية فى التنمية.

أما عن النشاط الصناعى نجد أن الدولة قد تراجعت عن إقامة المشروعات العملاقة التى تستوعب الأيدى العاملة، وتحقق التنمية الفعلية للمجتمع المصرى، وهى المشروعات التى كانت لها الأولوية فى مرحلة التوجه الاشتراكى مثل الحديد والصلب والسد العالى، وإقامة مصانع الكيماويات والألومنيوم، فضلاً عن توقف الكثير من الصناعات الوطنية المصرية نتيجة اغراق السوق المصرية بالسلع المستوردة البديلة عن المنتج المحلى.

كما ان القطاع العام عانى فى ذلك الوقت المنافسة غير المتكافئة، فهو مقيد بالضرائب والرسوم الجمركية، فى حين تتمتع شركات الانفتاح بالاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب، والسماح لها بحرية الاستيراد .

كذلك زاد الامر تعقيداً قيام أجهزة التموين فى محاولة منها لتوفير السلع اللازمة للمستهلكين باستيراد كثير من المنتجات الصناعية من الخارج بوفرة وبدون رسوم جمركية لعرضها فى الأسواق المحلية بثمن رخيص، بينما كانت الصناعة المصرية قادرة ببعض التشجيع وتحسين التخطيط على انتاج الكثير من هذه السلع المستوردة، من هنا يتضح أنه مع رأسمالية الانفتاح ظهر طغيان روح الاستهلاك وتفاقم العقلية الاستيرادية، والتحقير لكل ما هو وطنى وتمجيد الاجنبى ولو كان أقل جودة، والحاق الضرر بالصناعة الوطنية نتيجة إغراق الأسواق بالسلع المستوردة الرخيصة. (١٤ : ٢٧، ٤٦) وهو مايتماثل مع الوضع فى الفترة حتى عام ٢٠٠٢.

٣. البعد الاجتماعي فى الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨١) :

انعكست التحولات الاقتصادية للانفتاح الاقتصادى على البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى بما تشمله من ازدياد التفاوت فى مستوى الدخل بين الأفراد وفى التأثير على القيم السائدة، وكذلك فى ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية والتى من أبرزها مشكلة البطالة.

لقد عكس النسق الاجتماعى كل الخصائص السابقة المتمثلة فى صور من التشوهات والتفتيت الاجتماعى وانتشار الفوارق الواسعة فى مستوى الدخل سواء كانت تلك الفوارق داخلية أو فوارق فى ملكية أصول الثروة أو فوارق تعليمية أو فى فرص العمالة أو الحصول على الخدمات الاجتماعية، وبالتالى فإن النسق الاجتماعى يتصف غالبا بتفتت القوى الاجتماعية وعدم قابليتها للعمل الجماعى الفعال. (١٢١ : ٥٠)

لقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى بما تضمنته من اتساع نطاق القطاع الخاص الى اتساع نطاق الطبقة الرأسمالية صناعية أو زراعية أو تجارية، التى شملت :
- الرأسمالية الوطنية التى أسفرت عن الصناعات الصغيرة.
- البرجوازيون الجدد الذين كونوا ثرواتهم بحكم مراكزهم القيادية فى الدولة والقطاع العام، وجماعة الوكلاء التجاريين المهتمين بتسويق وبيع منتجات الشركات المتعددة الجنسيات الى القطاع العام أساساً وبعض شركات القطاع الخاص.
- الرأسمالية الكبيرة الصناعية التى خضعت للتأميم وعادت مرة للاستثمار فى مشروعات مشتركة.
- العائدون من البلاد العربية، وقد عادوا للاستثمار فى مجال الصناعات الصغيرة.
- المهاجرون من جماعة الإخوان المسلمين، حيث عادوا وأقرباؤهم للعمل فى مجال العقارات والتجارة وشركات توظيف الأموال. (٣٤ : ١٢٦)، (١١١ : ٧٣، ٧٤)

وقد أدت زيادة وزن القطاع الرأسمالى الى حدوث تمايز طبقى جديد، وظهور فئات وقوى مميزة داخل الرأسمالية نفسها، وتكونت أقسام واسعة ذات طبيعة تجارية أو بيروقراطية هى أقسام عدة تشكل رأسمالية كبيرة تضم فئتين هما :

- فئة تجارية وصناعية من التجار والممولين والمقاولين، وغالبا ما تتصف أعمالها بالطابع الطفيلى نتيجة إنشغالها بالوساطة والمضاربات والسمسرة والتهريب والسوق السوداء.
- فئة بيروقراطية توجد فى قيادات القطاع العام، ويحصلون على دخول عالية بفضل وظائفهم فى مواقع السلطة. (٨١ : ١٢١، ١٢٢)

ولقد أثرت تلك التغيرات الجوهرية على البنية الاجتماعية ككل نتيجة للتحول من نمط إنتاج رأسمالى وطنى الى نمط إنتاج رأسمالي تجاري تابع، مما أحدث تباينا واضحاً فى توزيع الدخل سواء بين أبناء الطبقة الواحدة أو بين الريف والمدينة، ووجد تمايز فى الأجور بين موظفى القطاع العام والخاص لصالح القطاع الخاص، مما أدى الى انتقال العمالة من الحكومة أو القطاع العام الى شركات الانفتاح لارتفاع الأجور فيها، والشعور بالحقد تجاه من يعملون بالقطاع الخاص، كما أدت التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى والمصاحبة للإنفتاح الى توجيه ضربات عنيفة ضد الطبقة الوسطى، فقد جعل التضخم الذى نجم عن الانفتاح تلك الطبقة من الفنيين والإداريين تهبط اجتماعياً أسفل درجات السلم الاجتماعى، بينما شهد المجتمع المصرى انتعاش الانفتاحيين وصعودهم الى أعلى السلم ، فاتسعت الفجوة والفوارق بين الفقراء الكثرة والاغنياء القلة، وانعكس ذلك على ما يسود المجتمع من قيم. (٥١ : ٢٤٨) (٦٦: ١٤٣). وفى هذه الفترة ظهرت رياضات طبقية خاصة للصفوة وقل الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية.

كما شهد المجتمع المصري تغيراً واضحاً وعميقا فى بناء القيم فى فترة الانفتاح حيث كان التغير للأسوأ، وقد تمثل ذلك فى ظهور مجموعة من القيم المعوقة للتنمية مثل قيم التسيب واغتنام الفرص والشطارة والفهلوة وتدنى قيم العمل المنتج والعدالة الاجتماعية، حيث حدث ارتفاع شديد فى أجور الحرفيين فى مقابل انخفاض أجور ذوى المؤهلات وخاصة المؤهلات العليا، ولم يصبح للشهادات والمؤهلات أيه قيمة، كما ساهمت التحولات الاقتصادية فى تلك الفترة فى نشر قيم سلبية أخرى مثل اللامبالاة والسلبية والنفعية، وتفشى الروح الفردية، العزوف عن المشاركة السياسية، وكذلك سلوك العنف والجريمة وضعف الانتماء الى الجماعة وكذلك تدهور قيمة التعليم، بحيث أصبح مجرد وسيلة للحصول على مؤهل لشغل وظيفة، وكل ذلك يمثل اهتزازات قيمية تمثل حالة اجتماعية معتلة، وحدث خلل بين التعليم والدخل والمكانة، و انفصال بين الوضع التعليمي والدخل والعائد المادى، فقبل الانفتاح كان التعليم طريقا أكيداً لتحقيق النقلة الاجتماعية، وفى فترة الانفتاح حلت عدة أمور جعلت التعليم ودوره تحقيق الطموح والتطلع يتراجع الى الخلف، فأنواع النشاط الاقتصادى ومصادر الدخل الهامشية المشروعة وغير المشروعة جعلت الوسائط والمضاربة والتحايل والحظ تلعب أدوارا واضحة فى نوع العمل. (٦٠ : ٧٩، ٩٣)

بالإضافة الى سيطرة القيم السلبية على القيم الاجتماعية أصبحت تهدد أى تنمية مقصودة، وهيمنت على كل المجتمع عن طريق الطبقة الطفيلية المهيمنة بنفوذها وقوتها المادية، وهيمنتها على وسائل الاعلام، وتغلغلها فى سراديب السلطة، وعلاقتها المتميزة بالرأسمالية العالمية، ومكنها ذلك من تدعيم مصلحتها والحفاظ على هيمنتها، فأصبح النجاح المادى معيارا للنجاح فى الحياة على حساب أى نجاح آخر، وأصبحت المادة فى حد ذاتها قيمة عليا تتوارى أمامها كل القيم الأخرى فى المجتمع. (٤٤ : ٢٣٩)

وهنا يمكن القول أن ثمة تشوه قد حدث فى بناء القيم فى المجتمع المصرى فى تلك الفترة، فمن الممكن القيام برصد صور ومظاهر التشوه الثقافى الذى أصاب النسق القيمى – ببعديه الفردى والاجتماعى .

كما حدث كثيراً من التغييرات فى طبيعة العلاقات داخل الأسرة المصرية، حيث كان للهجرة والعمل بالخارج أثرا كبيرا فى هذا الشأن، وتغيير الأدوار والوظائف داخل الأسرة، خاصة بعد تحمل الزوجة المهام الرئيسية فيها، وحدوث تأثيرات سلبية على الأبناء نتيجة غياب الأب لفترات طويلة فى الخارج.

وقد تأثرت القيم الاقتصادية والاجتماعية للريف بما ساد من تحولات اقتصادية منذ عام ١٩٧٤، فلقد تغيرت نظرة القرويين الى الأرض الزراعية فبعد أن كانت قيمتها مرتفعة، اتجه القرويون عنها الى المال إذ أصبح المال والثروة فضيلة كبيرة وعاملا رئيسيا فى تحديد المكانة الاجتماعية فى القرية، حيث دفعت الهجرة التى تزايدت فى تلك الفترة الى مقارنة أبناء الريف – بعد عودتهم – بين ما كانوا يتقاضونه فى الخارج وما يتقاضونه فى الوطن وهو ما كان يؤدى الى التحول كلية عن الاشتغال بالزراعة والعمل فى أنشطة استهلاكية لا تحتاجها القرية ولا تخدم العملية الانتاجية فيها، وقد نجم عن ذلك تدنى قيمة العمل وانخفاض الانتاجية، كما أدت الهجرة الى الخارج الى قلة معدلات الادخار لدى أهل القرية، أو تكاد تنعدم نظراً لزيادة الانفاق الاستهلاكى.

بيد أن أخطر تأثير للانفتاح الاقتصادى على القرية المصرية هو تحولها من وحدة إنتاجية الى استهلاكية، فبدلا من أن تنتج وتخلق فرصا للعمل بها أصبحت عبئا على الاقتصاد المصرى، وتفشت بين أبنائها قيم استهلاكية أفقدتها وظيفتها الاقتصادية والقيمية. (٤٥ : ١١٥، ١٩٦)

وقد تزايدت معدلات البطالة المطلقة من ٢,٢% عام (١٩٦٠) الى ٦,٤% عام (١٩٧٦)، وذلك بالرغم من الهجرة الى الدول النفطية فى السبعينيات وبالتحديد بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣). (١٥: ١٧٩، ١٨٠)

ولا شك أن هذا الارتفاع فى نسبة البطالة المطلقة فى المجتمع المصرى قد يرجع الى سوء الاستفادة من الموارد البشرية، وتناقص قدرة القطاعات الانتاجية على خلق فرص عمل جديدة تستوعب بها الزيادة المستمرة من السكان ممن هم يمثلون قوى عاملة.

فانخفاض الاستثمارات فى مجال الزراعة على سبيل المثال من ٢٢% خلال الستينيات الى ٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من (١٩٧٤- ١٩٧٩) أدى الى حدوث تناقص فى نسبة العاملين فى قطاع الزراعة، والذى كان المستخدم الأكبر لقوة العمل، وهو ما يعنى أن قطاع الزراعة أصبح قطاعاً طارداً لقوة العمل، ونشأ عن هذا الوضع تيار من الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضارية أو تيار من الهجرة الخارجية نحو البلدان العربية النفطية.
(٨٦ : ٢٣٨، ٢٤٣)

ثالثاً : الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٨١ – ٢٠٠٢)

اتسمت الاتجاهات السياسية فى الفترة من ١٩٨١-٢٠٠٢ بإعادة النظام والاستقرار فى المجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية، المصالحة السياسية مع كافة التيارات، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، عودة إصدار صحف المعارضة، زيادة عدد الأحزاب، بدأت هذه الفترة بمرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية ثم تلتها مرحلة الإصلاح الجذري الشامل والتكيف الهيكلي (التحرر الاقتصادي) ومصاحبها من تطبيق نظام الخصخصة وقد استعانت مصر فى ذلك بخبرات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومن أبرز التغيرات الاجتماعية فى هذه الفترة ازدياد التفاوت فى مستوى الدخل بين أفراد المجتمع المصرى، وكذلك الزيادة المستمرة فى نسبة البطالة وبخاصة بين حاملى الشهادات المتوسطة والعليا، واستمرار الانحدار فى النسق القيمى.

١. البعد السياسي فى الفترة من (١٩٨١ – ٢٠٠٢)

لقد شهدت تلك المرحلة تحولات سياسية عديدة لعل من أهمها تغيير القيادة السياسية فى ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة، فقبل تولى الرئيس مبارك الحكم فى أكتوبر (١٩٨١) كان المناخ العام يتسم بالتوتر العام.

ولذلك اتجهت سياسة الرئيس الى إعادة النظام والاستقرار فى المجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية، فأعلن المصالحة السياسية مع كافة التيارات، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وقرر عودة إصدار صحف المعارضة، وتم استخدام لغة جديدة فى الحوار مع المعارضة عن طريق التشاور والحوار بدلا من الاتهامات المتكررة، وزاد عدد الأحزاب.

وعلى الرغم من استمرار الرئيس مبارك على نفس خط الرئيس السادات فى الاتجاه الليبرالى، إلا أنه قد استفاد من أخطاء النظام السابق، وحاول تصحيحها، فكانت ليبرالية عصر مبارك أكثر ترشيدا وتقنينا، فأكد على الليبرالية السياسية من خلال التعددية الحزبية، وهو الأمر الذى ظهر فى ترشيد الممارسة الديمقراطية بإتاحة الفرصة للمعارضة من ناحية، وأن تحكم هذه المعارضة بقوة القانون من ناحية أخرى حيث الاستناد لقوة القانون فى مواجهة قوى المعارضة غير الشرعية من خلال السياسة الأمنية، وتنظيم المعارضة الشرعية أيضا من خلال القانون، وذلك على الرغم من أن النظام الحزبى وخريطة العمل السياسى بشكل عام ظلت محكومة من الناحية القانونية والتنظيمية بالقواعد نفسها التى كانت قائمة خلال السبعينيات.

وفى إطار المناخ السياسى العام الذى يسوده التعددية الحزبية واحترام حرية الفرد والأخذ بالديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات، نمت أحزاب المعارضة، بل وظهرت أحزاب جديدة على الساحة السياسية فقد إزداد حجم المعارضة فى البرلمان من ١٢,٢% من المقاعد عام (١٩٨٤) الى ٢٢,٢% فى عام (١٩٨٧). (١٢٤ : ١٥٨، ١٧١)

وبالرغم من ذلك استمر ميزان القوى السياسية على حاله، كما استمر العمل بالدستور الذى كان قد تم تعديله فى عهد الرئيس السادات، واستمر رئيس الدولة زعيما للحزب الوطنى مما جعل الأداء التشريعي أمرا بالغ الصعوبة، فالسلطة التشريعية بالرغم من أنها تمتلك حق سحب الثقة من الحكومة إلا أنها شبه معينة من قبل الدولة، حيث يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى (حزب الحكومة) بترشيح أعضاء مجلس الشعب باعتباره حزب الأغلبية . (٨٨: ٧٩، ٩٢)

وعلى الرغم من أن جميع القوى والتيارات السياسية فى مصر تكاد تجمع على ان مصر تتمتع فى ظل الرئيس مبارك بدرجة من حرية التعبير ربما لم تشهدها إلا قليلا من تاريخنا المعاصر، وتتم تلك الحرية من خلال الصحافة والممارسات العلنية المشروعة للأحزاب القائمة، كما تشهد السير فى اتجاه الديمقراطية وسيادة القانون.
(٩٦: ٣٦٢)، (١٠: ٧)

وتوجد بعض الضغوط السياسية التى تفوق التطور الديمقراطى المنشود، ألا وهى أن النظام الحزبى التعددى فى مصر يجمع بين خصائص ديمقراطية وديكتاتورية فمع غياب تقاليد الحوار والحلول الوسيطة، يصعب التطلع الى ممارسة تداول السلطة، والديمقراطية فى مصر هى حرية تعبير فقط وليست حرية العمل السياسى والمشاركة فى اتخاذ القرار. (١٢٤: ١٠٠)

وأيضا ضعف المشاركة السياسية، والتى تنعكس فى الانخفاض الشديد فى نسبة التصويت فى الانتخابات العامة ففى انتخابات (١٩٨٤) لم تزد نسبة مشاركة فئات الشعب فى التصويت عن ٤٣,١٤% ويجب الحذر فى التعامل مع هذا الرقم نظرا لما يصاحب عملية الانتخابات من ضغوط قوى سياسية، وكذلك العلاقات الاجتماعية المبنية على عادات وتقاليد متخلفة بالإضافة الى انتشار الأمية والتى تصل الى ٤٩% فى تعداد (١٩٨٦). (٧٣ : ٢٦٧)

وهذا ما يمكن تسميته باللامبالاه الشعبية بالمشاركة السياسية والتى تنعكس فى الانخفاض الشديد فى نسبة التصويت فى الانتخابات العامة، التى بلغت وفقا للمصادر الرسمية عام (١٩٩٠) (١٠%) فى محافظة القاهرة فى انتخابات مجلس الشعب، وبلغت هذه النسبة فى انتخابات المحليات ٦٢,٥% الأمر الذى دفع مجلس الشعب الى إلغاء نص قانونى بضرورة اكتمال النسبة ٢٠% على الأقل من عدد الناخبين فى كل دائرة لانتخاب عضو البرلمان.
(٩٨: ٤٠٨)

وفى إطار علاقات مصر الخارجية، أقام الرئيس مبارك علاقات خارجية متوازنة مع كافة الدول على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وسار فى توجه السلام من أجل إعادة البناء وإتسم التوجه الاستراتيجى للقيادة السياسية فى عصره بالدعوة للسلام الشامل والعادل فى منطقة الشرق الأوسط، وكانت علاقة النظام السياسى المصرى تأخذ طابع التأثير والتأثر مع النظام الدولي، حيث تأثرت السياسة المصرية بالتحولات التى تحدث فى العالم مما يكون له تأثير على المناخ الداخلى، والذى يؤثر بالتالي على قرارات النظام السياسى على المستوى الداخلى والخارجي على حد سواء.

ونتيجة للتأثر بالتحولات العالمية وخاصة فيما يتصل بالتعليم والثورة العلمية والتكنولوجية وصدور تقرير (أمة فى خطر) عن أوضاع التعليم فى دولة متقدمة – الولايات المتحدة الأمريكية- فقد دعت القيادة السياسية لعقد مؤتمر قومى لإصلاح التعليم وتحديث نظمة فى عام ١٩٨٧ فى مصر، من أجل ملاحقة المتغيرات العالمية والمتمثلة فى الثورة التكنولوجية وإعداد الأفراد المؤهلين علمياً وعملياً لمواكبة تلك المتغيرات. (٤: ٢٤٩، ٢٥٠)

وأولت القيادة السياسية المصرية للتعليم والتدريب الأهمية البالغة، وجعلتها من المهام الأساسية للدولة لملاحقة المتغيرات العالمية، ومواجهة تحديات القرن القادم، ولذا فقد حدد الخطاب السياسى للرئيس مبارك عدة مهام لدور الدولة من بينها التعليم والتدريب، وأن نعيد النظر فى مفاهيمنا لدور مؤسسات التعليم والتدريب التى هى فى الحقيقة مؤسسات إنتاجية ينبغى أن يكون لها الأولوية في حساب برامجنا الاستثمارية، وحماية محدودى الدخل، عونا لغير القادرين، والتزاماً بتحقيق العدالة الاجتماعية فسوف تستمر كفالة الدولة فى التعليم وكذلك التحديث الشامل ولمستمر لقواعد إنتاج السلع والخدمات. (١٢٢: ١٠٥) ونتيجة لعدم تحقق هذه السياسات بصورة كاملة فقد قل الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية.

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن هناك محاولات جادة فى عصر الرئيس مبارك لإصلاح التعليم عامة والنهوض به، لتظل مصر في موقع الصدارة من الأمة العربية، ويكون لها دور فى الساحة الدولية العالمية، والدليل على اهتمام النظام السياسى بالتعليم تكراره دائما القول بأن التعليم قضية أمن قومى.

٢. البعد الاقتصادي فى الفترة من (١٩٨١ – ٢٠٠٢)

تعتبر مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية من (١٩٨٢– ١٩٩٠) هى المرحلة التالية لمرحلة الانفتاح الاقتصادى من (١٩٧٤– ١٩٨١) والتى اتجهت السياسات الاقتصادية فيها الى آليات تصحيحية لإدارة الاقتصاد القومى بعد انعقاد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير (١٩٨٢) لإصلاح المسار الاقتصادى وكان من أهم نتائجه البدء فى الخطة الخمسية (١٩٨٢- ١٩٨٧) ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادى ولكن بخطى رشيدة، وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام بتطوير القطاع العام، وتلى ذلك إصدار الخطة الخمسية الثانية فى عقد الثمانينات (١٩٨٧–١٩٩٢)، وكذلك إصدار قانون الاستثمار رقم ٣٢ لعام (١٩٨٩) لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر. (٦٩ : ٥٠)

ولكن الأهداف الاقتصادية المرجوة لم تتحقق، لأن الاقتصاد المصرى عانى من أزمات اقتصادية حادة خلال عقد الثمانينيات تحت تأثير مجموعة من العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادى العالمى، المقاطعة العربية لمصر، فقدان مصر لأسواق الدول الاشتراكية، خفض ايرادات الدول الدائنة من مصر، الانخفاض فى إيرادات قناة السويس وتحويلات العمالة المصرية فى البلاد العربية النفطية وفي أسعار البترول، كما واكبتها بعوامل داخلية مثل اتباع سياسات خاطئة فى التنمية، ونقص معدلات النمو فى الزراعة والصناعة والتعدين. (٩٧: ٤٥١)

وقد انعكست الاوضاع الاقتصادية سلباً على معظم قطاعات الاقتصاد المصرى كالزراعة والصناعة والتعدين، ويمكن التدليل على ذلك من خلال عدة مؤشرات أساسية منها تدهور أداء القطاع الزراعى والصناعى، فقد تراجعت حصة قطاع الانتاج السلعى فى القطاعين فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٢,٣% عام (١٩٨٢) لتصل الى ٤٨,٣% عام (١٩٨٧)، ثم الى ٤٧,٥% عام (١٩٨٩- ١٩٩٠). (٩٨: ٥١٤)

فبالنسبة لقطاع الزراعة فقد انخفض اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٠,٦% عام (١٩٨١) إلى٢٠% عام (١٩٨٥)، ثم إلى حوالى ١٦,٧% فى عام (١٩٨٧)، وإلى ١٦,٢% عام (١٩٨٩)، بينما كان فى بداية السبعينيات حوالى ٢٩% وبذلك يكون قد هبط معدل نمو الانتاج الزراعى من ٤,١% عام (٨٢- ١٩٨٣) إلى ٣,٥% عام (١٩٨٥- ١٩٨٦).

وقد يرجع الانخفاض فى نمو الناتج الزراعى لمعوقات عديدة فنية واقتصادية ومؤسسية، ترتب عليها مشاكل لا حصر لها فى الزراعة، منها زحف المبانى على الرقعة الزراعية، وانخفاض الانتاجية، وتدهور التركيب المحصولى. كما ان قطاع الزراعة لم يحظ إلا بـ ٧,٦% من اجمالى استثمارات القطاع الخاص، بينما وجه القطاع العام حوالى ١٣,٦% من جملة استثماراته لقطاع الزراعة حتى عام (١٩٩٢). (١٢٤: ١٨٠)

ويمكن تفسير الاسهام الضئيل للقطاع الخاص فى الانتاج الزراعى أن هذا القطاع يوجه استثماراته للقطاع التجارى حيث الربح الكثير والسريع، لذلك وجهت الدولة جهودها نحو استصلاح الأراضى الجديدة وعاونها فى ذلك القطاع العام حتى بلغت جملة الأراضى المستصلحة من عام (١٩٨٢- ١٩٩١) حوالى ١,٢ مليون فدان.
(٣٠: ١١٥، ١٢٥)

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة والتعدين فلقد هبط معدل نموه من ١١,٨% إلى ٧,٣٠% من عام (١٩٨٢-١٩٨٦)، إلى ٦,٨% عام (١٩٩٠). حيث تخلت الدولة عن دورها كمستثمر رئيسى فى الصناعة واتجهت إلى الخصخصة وبالتالى تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكى. وإذا كانت خطة التنمية من (٨٢-١٩٨٧) قد وضعت أسس التحول الكامل إلى السيطرة الرأسمالية، فإن خطة (٨٧-١٩٩٢) قد أسلمت قيادة الاقتصاد المصرى لهذه الرأسمالية، حيث تركت أكثر من نصف الاستثمارات فى مجال الصناعة أمام الاستثمار الخاص أى حوالى ٥٧%.
(٥٩: ٣٤٥) (٨٣: ١٢)

وبخصوص قطاع الخدمات فلقد تركزت معدلات النمو فى هذا القطاع خلال عقد الثمانينات داخل قطاعات غير سلعية مثل قطاع النقل والمواصلات والمال والمطاعم والفنادق والسياحة، حيث حدث توسع كبير فى مثل هذه القطاعات لتمويل عمليات الاستيراد ولمواجهة النمو المتزايد فى استهلاك الفئات الانفتاحية الجديدة واحتياجاتها ذات الطابع الترفي، وفى المقابل لم تشهد القطاعات الخدمية ذات الصلة المباشرة باحتياجات الفقراء تقدما يذكر مثل قطاعات التعليم الحكومى والمستشفيات الحكومية والإسكان الاقتصادى، بل تدهورت هذه القطاعات، وانخفضت معدلات النمو داخل قطاعات الانتاج السلعية، وقد ترتب على هذا الهبوط تراجع قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب القوى العاملة، فارتفعت نسبة البطالة ووصلت عام (١٩٨٦) الى ٥%، أى حوالى (٢) مليون متعطل من إجمالى قوة عاملة تبلغ حوالى ١٢,٧ مليون مما أدى إلى انخفاض اهتمام الشباب بالرياضة لانشغالهم بمحاولة السعى وراء كسب الرزق.
(١: ٢٥، ٢٧)، (٢: ١٣)

وفى الثمانينات تزايدت حركة السياحة الدولية الى مصر خلال الخطة الخمسية الأولى بمعدل ٤% سنويا، وبلغت قيمة الناتج من السياحة ١,٣% من جملة الناتج القومى الاجمالى، عملت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧– ١٩٩٢) على أن يرتفع الناتج من قطاع السياحة من نحو ٨٧٧ مليون جنيه عام (١٩٨٦/ ١٩٨٧) الى نحو ١٤٣٢ مليون جنيه عام (١٩٩١/١٩٩٢) بمعدل سنوى نحو ١٠,٣%، بينما بلغ نمو الناتج من هذا القطاع نحو ١٠,٩% سنويا. (٢٢: ١٦٧)

كما انتشر فى تلك الفترة نشاط اقتصادى أعاق تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصرى، وهو ما يسمى بشركات توظيف الأموال أو الاقتصاد الظلى، حيث أدى تزايد تدفق العمالة المصرية بأعداد كبيرة الى الدول العربية النفطية، إلى تراكم مدخرات كبيرة بالعملات الاجنبية فى غضون سنوات قليلة، حيث قفزت تحويلات العاملين بالخارج الى مصر فى إطار القنوات الرسمية وغير الرسمية الى ١٤ مليار دولار تقريبا خلال الفترة من (١٩٧٤– ١٩٨٢).
(٦٧ : ١٢٢)

وكان لهذه الشركات دوراً خطيراً فى صرف الأفراد عن العمل المنتج، والاعتماد على العائد المادى بدون بذل مجهود مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة فى المجتمع المصرى.

لقد أدت هذه الأوضاع الاقتصادية فى حقبة الثمانينات الى حدوث تدهور شديد فى معدل نمو الناتج القومى الاجمالى، فبعد أن كان معدل النمو ٨% فى الفترة من (١٩٧٥– ١٩٨٢)، انخفض الى ٥% فى الفترة من (١٩٨٣ – ١٩٨٥)، ثم الى١% فى الفترة من (١٩٨٦- ١٩٩٠)، وذلك نتيجة لحدوث انخفاض فى الناتج المحلى لأول مرة منذ عقدين من الزمن، وذلك بحوالى ٢% سنويا وخاصة فى النصف الثانى من الثمانينات. (٣٠ : ٣٥)

وأيضا لحدوث عجز فى الميزان التجارى وصلت نسبته عام (١٩٩٠) الى ٢٤,٤% من الناتج المحلى الاجمالى، وقد نجم عن ذلك ازدياد العجز فى الموازنة العامة للدولة حتى وصل الى ٢٣% من الناتج المحلى الاجمالى وذلك فى منتصف الثمانينات. كما نتج أيضا تزايد التضخم بصورة واضحة فى تلك الفترة، حيث بلغ معدله نحو ١٦,٧% سنويا فى عام (١٩٨٨/ ١٩٨٩)، ونحو ١٨,٦ فى عام (١٩٨٩/١٩٩٠)، ثم نحو ٢١,٤% عام (١٩٩٠/١٩٩١).
(١٣٩ : ١٨١) (١٠٣: ٩)

لذلك عانى الاقتصاد المصرى من مشكلات اقتصادية عديدة، لعل من أبرزها ازدياد المديونية على مصر، وقد نجم عن ذلك أن أضير المواطنون ذوي الدخول المحدودة.

وتعتبر مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل هى الفترة التالية لعام (١٩٩٠)، والتى بدأت من خلالها عمليات الاصلاح الاقتصادى وما اتخذته الدولة من خطوات للتحول الى نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق، حيث عانى الاقتصاد المصرى فى الثمانينات من مشكلات عديدة من أبرزها مشكلة الديون المتراكمة، وانكشاف أوضاع مصر المالية عالميا، والعجز فى ميزان المدفوعات وموازنة الدولة، لذلك لجأت القيادة السياسية الى صندوق النقد الدولى كى يرسم نهج الإصلاح ويحدد معالم سياسة مصر الاقتصادية، فقدم الصندوق بالتنسيق مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير سلسلة من سياسات التكيف الهيكلى ووقعت مصر معهما برنامج الاصلاح الاقتصادى فى عام (١٩٩١) والذى تضمن ما يلى :

- إصلاح القطاع العام المصري عن طريق الاصلاح الهيكلى، وخاصة فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية والقانونية والإدارية، وأن يعمل بموجب قواعد ونظام القطاع الخاص، بالإضافة الى عملية الخصخصة.
- إخضاع معظم اسعار السلع والخدمات المنتجة من كافة القطاعات لنظام السوق مع نهاية يونيو (١٩٩٥) موعد انتهاء المرحلة الأولى من الاتفاق (١٩٩١ – ١٩٩٥).
- تقديم الاصلاحات الاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع بهدف تقليل الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى، ولهذا الغرض تم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بدعم مالى من بعض المؤسسات العالمية.
(١٠٥ : ٥٨، ٥٩) (١٤٠ : ٥٠)

ويقوم برنامج الإصلاح الاقتصادى على المبادئ الأساسية التالية :

1. تحسين استخدام الموارد المحلية المتاحة بما يسمح بزيادة الانتاج والتصدير.
2. الحد من نمو الاستهلاك المحلى لإتاحة مزيد من الموارد المحلية للإستثمار.
3. تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الخارجية، والاستخدام الأمثل لها، واتباع سياسة رشيدة فى إدارة المديونية الخارجية لمصر والحد من أعباء خدمتها.

كما تتمثل مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى على برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، ويشمل برنامج التثبيت (تحقيق الاستقرار) تحرير أسعار الفائدة، وفتح المجال أمام عمليات السوق المفتوحة، وتحرير سعر الصرف، حتى يكون واقعيا ويقوم بدوره فى معالجة العجز الخارجى وفى جذب مزيد من موارد النقد الاجنبى، وقيام نشاط الصيارفة.

أما برنامج التكيف الهيكلى فيشتمل على مجموعة من السياسات تستهدف زيادة العرض الكلى عن طريق تحرير أسعار السلع والخدمات، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، مع تحرير إدارة قطاع الأعمال العام، وتحرير التجارة الخارجية، وكذلك إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف حماية الطبقات المضارة فى المجتمع من الاثار السلبية التى قد تسببها إجراءات تنفيذ البرنامج، فاتخذت الدولة عدة إجراءات لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى من ابرزها ما يلى :

- صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى يونيو (١٩٩٢)، والذى يغير من أوضاع أقرتها قوانين الإصلاح الزراعى العديدة.
- صدور قانون الأعمال العام ولائحته التنفيذية والذى يتيح إمكانية تصفية الشركات العامة، وطرح الكثير منها للبيع.
- رفع الدعم على الخدمات والطاقة، مما أدى الى اتجاه أسعارها الى الزيادة.
- انكماش الانفاق الاجتماعى.
- العمل على تحرير التجارة ورفع القيود على الاستيراد لكثير من السلع.(٤٦ : ٢٥، ٢٦)

وقد استهدفت المرحلة الأولى تحقيق التثبيت النقدى والمالى، بينما استهدفت المرحلة الثانية الانطلاق الى رفع معدلات الناتج المحلى، كما تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى تقييد الطلب المحلى بالموارد المتاحة، بمعنى ترشيد الطلب وخفضه فى ضوء الامكانات المحلية للدولة، وترشيد حجم ونمط الانفاق العام وبخاصة فيما يتصل بالخدمات الحكومية ومخصصات الدعم، وتغيير هيكل الانتاج لتجنب العجز الخارجى لتفادى زيادة الواردات، وإحداث تكيف هيكلى فى الاقتصاد المصرى.

ويقصد بالتكيف الهيكلى عملية الاستجابة للاختلالات الموجودة فى الاقتصاد، والتى غالبا ما تكون اختلالات حادة، وخاصة العجز فى ميزان المدفوعات، ويتم ذلك عادة بتبنى إجراءات من شأنها توضيح العجز الحكومى عن طريق زيادة إيرادات الحكومة، وخفض نفقاتها، وتتضمن تلك الخطوات تغييرات فى هيكل الاقتصاد المصرى.
(٤٢ : ١٧٦)

ويرتبط مصطلح التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية بغرض إجراء تعديلات فى الهيكل الاقتصادى، يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادى، أو ما يسمى (بالتثبيت) كهدف أمثل يعبر عنه فى المرحلة الانتقالية بشعار الاصلاح (الاقتصادى)، سعياً الى هدف آخر هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الاجمالية. (٨٩ : ٩٠)

كما تستند إجراءات التكيف الهيكلى على إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقا لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية، وتطبيق سياسة الخصخصة على عديد من المنشآت، والتركيز على الاستثمار ذات الانتاجية العالية. (٤٧ : ٨٤)

وتنطلق سياسة التكيف الهيكلى من ضرورة إنقاذ البلدان ذات الدخل المنخفض من الغرق الكامل، ومن ثم تخفيف عبء المسئولية الواجبة على العالم المتقدم تجاه البلدان الفقيرة كمسئولية تاريخية تمتد أصولها الى المرحلة الاستعمارية الطويلة ومن أهداف سياسة التكيف الهيكلى:

- خفض العجز فى الموازنة العامة والعجز فى ميزان المدفوعات.
- تقليل حجم الديون والمستحقات من النقد الاجنبى، ويتحقق ذلك بخفض النفقات العامة للدولة، وبصفة خاصة الموجهة لأغراض مساعدة الفقراء، كالدعم السلعى والاستثمار الاجتماعى فى التعليم والصحة والتأمينات.
(٨٩: ٩٢)

وبذلك يتضح لنا أن الهدف المحوري لسياسة التكيف الهيكلى هو تحديد المشاكل التى تسبب اختلالا فى ميزان المدفوعات بغية علاجها وتقديم الاجراءات الضرورية لتصحيحها، لذا فقد أصدرت الحكومة عام (١٩٧٩) قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى مصر .

ونظرا لوجود ارتباط واضح بين برنامج الإصلاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة فى مصر، لذا يجب أن نبين المقصود بتلك السياسة، ومبررات التحول فى الاقتصاد المصرى لها، وكذلك أهداف الخصخصة.

وتعنى الخصخصة مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومشاركة القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، كما تعنى أيضا إحلال القطاع الخاص محل الدولة فى مباشرة أو إدارة النشاط الاقتصادى، أو تحرير النظام الاقتصادى من تسلط البيروقراطية وإحلال قوى السوق محل القرار الإدارى، ونقل بعض الاختصاصات التى كانت تقوم بها الدولة لا سيما التعليم للقطاع الخاص، وذلك فى ظل ضوابط ومعايير تحافظ على الصالح العام.

ولقد كانت إنجلترا من أولى الدول التى أتبعت هذه السياسة مع بداية الثمانينات إبان فترة حكم مارجريت تاتشر "Tatcher" عندما قامت الحكومة ببيع شركات النقل والاتصال والبترول والخدمات العامة للقطاع الخاص، وتبع إنجلترا فى ذلك دول متقدمة مثل (فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا) والدول النامية مثل (الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا والهند وأندونيسيا وباكستان ونيجيريا) (٩٥ : ٧)

وإذا كانت بعض الدول المتقدمة قد لجأت الى انتهاج الخصخصة كوسيلة للتخلص من بعض المشاكل الاقتصادية التى تعرضت لها منذ بداية الثمانينات مثل الركود التضخمى وإنخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، بيد أن إتباع أسلوب الخصخصة من قبل بعض الدول النامية لم يكن وليد فكر داخلى، وإنما كان بمثابة سياسة مفروضة من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كشرط ضرورى لإعادة جدولة الديون. (٧٠ : ٣٨)

وبالنسبة لمصر فقد بدأت عملية التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) بصدور القانون ٢٠٣ لسنة (١٩٩١) (قانون قطاع الأعمال العام)، وهى عملية تشير الى حدوث تغيرات واسعة المجال فى السياسات العامة يكون من شأنها التقييد من تدخل الحكومة أو القطاع العام فى الأنشطة الاقتصادية والخدمية، سواء تم ذلك من خلال التصفية أو الايجار أو الاستثمار الخاص (محلى وأجنبى) أو عقود للإدارة.

ولقد كان التحول الى الخصخصة فى التسعينات فى مصر نتيجة عدة عوامل ألا وهى :

١. ظهور العجز فى ميزان المدفوعات بنسبة وصلت الى نحو ٢٤% من الناتج المحلى الاجمالى لعام (١٩٨٨/١٩٨٧)، وارتفاع معدلات التضخم والتى أصبحت فى نهاية الثمانينات تلتهم أى دخل للأفراد وتراوحت بين ٢١-٢٤% سنويا.
٢. سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، مما أدى الى تفشى ظاهرة البطالة، وغيرها من المشاكل الهامة المزمنة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وبدأت تظهر على السطح وتنذر بالخطر مع نهاية الثمانينات.
٣. أزمة الديون التى تفاقمت فى بداية التسعينيات، فقد قفزت الديون الى ١٣ مليار عام (١٩٧٧) بنسبة ٩٥% من الناتج المحلى الاجمالى، ثم ارتفعت لتصل الى ٢٠,٤ مليار دولار عام (١٩٨٠) بنسبة ١٢٨%، ثم الى ٤٢,٢ مليار دولار عام (١٩٨٥) بنسبة ١٥٩% من الناتج المحلى الاجمالى، ثم الى ٥٢,٧% مليار عام (١٩٩٠).
٤. خسائر القطاع العام والتى كانت من الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة، التضخم، والتباطؤ فى نمو الناتج القومى.
٥. التدهور الشديد فى متحصلات النقد الاجنبى وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. (١١٣ : ٢١، ١١٧)

والخصخصة ليست هدفا فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية يمكن حصرها فيما يلى :

- رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومى بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادى خاصة من القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية كالمال والتجارة.
- زيادة دخل الحكومة الناتج من التصرف فى وحدات القطاع العام بالبيع مما يساعد على خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وسداد جزء من الدين العام.
- تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الانتاج، مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الانتاج فى المجتمع، ويؤدى الى إقامة اقتصاد أساسه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فتتحقق بذلك مسئولية المالك المباشرة فى الرقابة والمتابعة لممتلكاته مما يؤدى لتعظيم العائد.
- توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن الى سوق العمل والقضاء على البطالة المطلقة والمقنعة.
- زيادة الانتاج كماً ونوعاً وأنتاجية، مما يؤدى الى خفض حجم التضخم.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشة المواطن وصولا الى مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له. (٧٠ : ٤٠، ٤١)

أبرز الانعكاسات الاقتصادية لسياسة التكيف الهيكلى والخصخصة :

- حدوث تحول واضح فى الوظيفة الاقتصادية للدولة، فبعد أن كان النظام الاقتصادى يجمع فى فترة ما بعد عام (١٩٧٤) وحتى نهاية الثمانينات بين رأسمالية الدولة والقطاع الخاص، أصبح يميل للقطاع الخاص فى التسعينيات، وتقلصت الوظيفة الاقتصادية للدولة بإحداث تغيرات أساسية فى هيكل الملكية وأسلوب إدارة الاقتصاد القومى بالتحول نحو آليات السوق وفق تنظيم المجتمعات الغربية الرأسمالية. (١٠٧ : ٥٩، ٦٠)
- حدوث تحسن فى الصادرات وخاصة الخدمية منها ومن أهمها السياحة، حيث استمر تزايد الوزن النسبى لها، ووصل الى ٥٠,٢% من اجمالى الصادرات الخدمية، تليها إيرادات قناة السويس وذلك عام (١٩٩٥ـ ١٩٩٦)، بينما تناقص معدل نمو الصادرات الصناعية من ٢٩,٧% مثل الاصلاح الاقتصادى الى ٩,٩% حتى الفترة المذكورة سابقا (١٩٩٦/٩٥)، وقد يعزى هذا الانخفاض فى الاستثمارات الصناعية نتيجة للكساد العام الذى صاحب هذه الفترة بسبب ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن زيادة مستوى الدخل وتضاؤل فرص التصدير نظراً لانهيار الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، والتى كانت أحد المصادر الهامة التى تتجه إليها الصادرات المصرية بنظام الصفقات المتبادلة، وأيضا الى اتجاه أوروبا نحو السوق الموحدة، وضعف البيئة الأساسية للتجارة الخارجية المتمثلة فى عدم توافر شبكة معلومات على درجة عالية من الكفاءة عن الفرص التصديرية المتاحة والترويج للمنتج المصرى.
- حدوث عجز هائل فى الميزان التجارى والذى بلغ أكثر من ٥٣ مليار دولار أمريكى خلال الفترة من (١٩٩٠- ١٩٩٦)، وكان هذا العجز قد بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار عام (١٩٩١)، وصل متوسط العجز بعد ذلك حتى عام

(١٩٩٦) حوالى ٩,٥ مليار دولار، ويعد ضعف الصادرات الصناعية هو العامل الرئيسى المسبب للعجز فى الميزان التجارى، ويرجع هذا الضعف الى عدم مساهمة الرأسمالية المصرية بصورة جديدة فى التوجه نحو التصدير، ومن المعلوم أن عجز الميزان التجارى يؤدى الى كارثة للاقتصاد المصرى إذا استمر على المدى الطويل – كما أن العائد من إيراد السياحة والتحويلات غير مستقر، لأنها مرتبطة أساسا بالطلب الخارجى عليها، وأن السياحة تعتمد على طلب خارجى ترفى وليس ضروريا، ولذلك فأى مشكلات اقتصادية تتعرض لها الدول الاجنبية المستقبلة للعمالة المصرية، والمصدرة للسياحة الى مصر، يؤثر على الاقتصاد المصرى بالسلب، مما ينعكس على إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية ومن أهمها التعليم. (٦٩: ٦١، ٦٢)

ومما هو جدير بالذكر أن التغيرات التى مر بها الاقتصاد المصرى فى الربع الأخير من القرن العشرين (الانفتاح الاقتصادى– إعادة الهيكلة الاقتصادية– الإصلاح والتحرر الاقتصادى) قد أثرت من ناحية على نوعية المهن وطبيعتها حيث اختفت الكثير من المهن التقليدية وحلت محلها مهن جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، ومن ناحية أخرى فقد ظهر اهتمام واضح بمهن جديدة تطلبتها الأوضاع الاقتصادية فى مصر من ازدهار لنشاط السياحة فى معظم الفترات، والتجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية فى مصر، ومن أبرز تلك المهن ما هو خاص بمجال اللغات والترجمة، والسياحة، والإعلام، والتجارة والاستثمار، والبنوك، والإدارة والحاسب الآلى، والهندسة والتكنولوجيا بمجالاتها المختلفة.

وفى هذا الإطار فقد استجابت السياسة التعليمية للتغيرات الاقتصادية فى مصر وتغيرت وفق ما طرأ من تغيرات فى الأوضاع الاقتصادية فى مصر.

وحيث كان اتجاه الدولة اقتصاديا نحو الخصخصة قد تأثر المجال الرياضي فهو ليس ببعيد عن المجال الاقتصادي، فالمجال الرياضي يتفاعل ويتأثر بالمجالات الأخرى وكان الدافع لمحاولة ربط المجال الرياضي ببرامج الخصخصة هو ما نعرفه جميعاً من أن الهيئات الرياضية تعاني كثيراً من الأزمات المالية التي يكون أساسها زيادة المصروفات من الايرادات مما يمثل عائقاً كبيراً في سبيل تقدم المستوى الرياضي.

كما ترتبط قضية الخصخصة في الهيئات الرياضية ارتباطاً يهتم بالقضايا السياسية التي تتراوح بين الايديولوجيا وعلاقات مجموعات القوى.

ولكي يتم تحسين الخصخصة للأداء بالهيئات الرياضية يجب مراعاة تحسين مستوى المنافسة، وأن يقل التدخل الحكومي، وإحداث التغيرات في الحوافز، أملاً في أن تقوم الخصخصة بتحسين ورفع مستوى الأداء في الهيئات الرياضية.(٤٩ : ٧٩، ٨٦، ٨٩، ٩٠) وانعكس كل ذلك على الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية.

٣. البعد الاجتماعي فى الفترة من (١٩٨١- ٢٠٠٢) :

انعكست الأوضاع الاقتصادية التى سبق توضيحها على أوضاع الطبقات فى المجتمع المصرى والتفاوت فى مستوى الدخل بين الأفراد، وكذلك على القيم السائدة، وأيضا على مشكلة البطالة التى ظهرت بصورة ملحوظة فى تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

- اتسم الوضع الطبقى للمجتمع المصرى بالإنقسام بين فئة قليلة من المالكين للثروة بدون عمل منتج، وبين القاعدة العريضة من الشعب التى تمثل الطبقة الدنيا ، ففى عام (١٩٨٢/٨١) كانت نسبة الفقراء الى اجمالى السكان فى مصر تمثل ٣٠%، وقد وصلت تلك النسبة الى ٤٩,١% أى النصف تقريبا فى عام (١٩٨٥)، وهو ما يعنى تدهور معيشة سكان المجتمع المصرى انذاك. (١١ : ٧١)
- كانت التركيبة الطبقية فى المجتمع المصرى فى النصف الثانى من الثمانينيات تتسم بالتناقض، وذلك على الوجه التالى فكانت الطبقة العليا تمثل من ٣- ٥% من جملة الأسر المصرية، بينما الطبقة الوسطى تمثل من ٤٨– ٥٠% من جملة الأسر المصرية والطبقة الدنيا تمثل ٤٧% من جملة الأسر المصرية. (٩٢ : ١٩٠، ١٩٧)
- وقد عبر نمط توزيع الدخل القومى عن وجود تناقضات أيضا فى عقد الثمانينيات، فوفقا لتقرير اليونيسف عام (١٩٨٩) كان ٤٠% من أصحاب الدخول فى أدنى سلم توزيع الدخل يحصلون على ١٦,٥% من الدخل القومى، فى حين يحصل ٢٠% من أصحاب أعلى الدخول على ٤٩,٦%. (١١ : ٧١، ٧٢)
- كما تشير تقارير مجلس الشورى الى أن نسبة ٢١% من سكان الحضر، ٢٥% من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر فى عام (١٩٨٧- ١٩٨٨)، ومن المعروف أن خط الفقر يمثل مستوى الدخل الذى لا يمكن الأسرة من توفير الحد الأدنى الكافى للغذاء والمتطلبات الأساسية. (٨٥ : ٤٤)

ويدل ذلك على التباين الواضح بين أوضاع الريف والحضر فى مستوى المعيشة فى الثمانينيات، وأن آثار الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات قد امتدت الى الثمانينيات وذلك على الرغم من الدعوة التى ظهرت فى الفترة الأخيرة نحو ترشيد الانفتاح الاستهلاكى وتحويلة الى انفتاح إنتاجي، فقد كان حوالى ١٢ مليون نسمة من السكان يعيشون تحت خط الفقر منهم ٧ مليون فى الريف، وذلك فى عام (١٩٩٠)، وكذلك يوجد فى مصر ما يسمى بالفقراء المدقعون وهم يمثلون نحو ٦ – ٧ مليون نسمة أى نحو من ١١- ١٣% من السكان، وهم يعتمدون غالبا على الإعانات الرسمية من الحكومة، والتى لا تكفى احتياجاتهم المعيشية الأساسية. (٥٠ : ٧٩)

وانعكس ذلك على ازدياد نفوذ الفئات الاجتماعية الجديدة التى احتلت قمة الهرم الاجتماعى وتغلغلها داخل المواقع المختلفة للسلطة السياسية ورموزها وشبكاتها وفروعها فى معظم الأحيان، الأمر الذى أدى الى سيطرة هؤلاء على عملية صنع القرار فى المستويات المختلفة بحيث أصبح الكثير من القرارات الاقتصادية يصدر تلبية واستجابة

لمطالب أو مطامع هذه الفئات، ومن ثم صار هناك تطابق بين مالكى الثروة وصانعى القرار السياسى داخل السلطة ذاتها. (٩٨: ٥٤٤)

ونما الإحباط الاجتماعى لدى غالبية أفراد المجتمع، نتيجة لعدم قيام الدولة بدورها المنشود إزاء المواطنين وخاصة محدودى الدخل فيما يتعلق بدعم السلع الأساسية أو توفير الخدمات وذلك حيث حدث تقليص لدور الدولة تجاه الالتزامات الاجتماعية دون وجود بديل محدد، سوى الخفض الفعلى لمستويات معيشة قطاعات اجتماعية واسعة منخفضة المستوى أصلا، حيث شعر الفرد أنه فى واد والحكومة فى واد آخر، وأنه غريب عما يدور فى مجتمعه وأن الدولة والحكومة والمجتمع لا تهتم بأمره. (٦١ : ٦٣٤) (٧٢: ٦٣٤)

ومن الملاحظ أن فترة الثمانينيات تعتبر امتدادا لفترة السبعينيات وبخاصة عام (١٩٧٤) الى حد كبير فيما يتعلق بالقيم السائدة، حيث سادت قيم السلبية والأنانية واللامبالاة، والاستهلاك، واختفت قيم الايجابية والتعاون والمشاركة والغيرية والإنتاج، وعلى الرغم من النمو السريع للقطاع الخاص فى مجالات النشاط بخلاف الزراعة فى عقد الثمانينيات الا أن المساهمة فى استيعاب العمالة كان محدودا جدا، بل انخفضت أيضا قدرة القطاع الخاص غير المنظم على خلق وظائف جديدة، وذلك أن هذا النمو اعتمد أكثر على الاستثمارات و انحاز إلى القطاعات التى يرتفع فيها معامل رأس المال الناتج من ٢٦% خلال الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨١) الى ٦٥% خلال الفترة من(١٩٨٢– ١٩٨٧). (٤٣: ٢٠، ٥٤)

وقد كان لانخفاض معدل النمو الاقتصادى العامل الهام فى عجز الحكومة عن توفير فرص العمل، وأيضا لتراجع هجرة العمالة المصرية الى الدول العربية النفطية، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة من ٧,٧% عام (١٩٧٦) الى ١٤,٨% عام (١٩٨٦)، وفى كل الأحوال يمكن القول بأن البطالة تضاعفت تقريبا ابتداء من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات. (٨٠: ٥٢، ٥٣)

وتأسيسا على ما سبق نلاحظ أن تزايد أعداد المتعطلين عن العمل فى أواخر الثمانينيات يرجع الى أسلوب وسياسة التنمية جنبا الى جنب مع عدم التوازن بين التعليم واحتياج سوق العمل، لأن سياسة التنمية والتصنيع على وجه خاص لم تتجه لتحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، فالبطالة فى مصر هى بالدرجة الأولى ناتجة من اختلال هيكل الاقتصاد المصرى، والانفصام التام بين سياسات الاستثمار من ناحية وسياسات استخدام قوة العمل من ناحية أخرى.

كما يتضح أن البطالة لم تكن تمثل مشكلة حقيقية فى مصر فى أوائل السبعينيات، ولكنها تحولت الى أزمة تعانى منها مصر منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وتفاقمت تلك الأزمة بصورة أكبر فى نهاية الثمانينيات، حيث وصلت البطالة بين خريجى التعليم العالى الى أكثر من ٢٥% من أعداد المتعطلين عن العمل عام (١٩٩٦)، وهى نسبة كبيرة وخطيرة فى نفس الوقت لأنه من المفترض أن يكون خريجو التعليم العالى قوة دافعة للنمو والتقدم لا عنصرا متوقفا عن العمل المنتج. (٨٩: ٩٦، ٩٧)

ومن أبرز **التغيرات الاجتماعية فى فترة التسعينيات** ازدياد التفاوت فى مستوى الدخل بين أفراد المجتمع المصرى، وكذلك الزيادة المستمرة فى نسبة البطالة وبخاصة بين حاملى الشهادات المتوسطة والعالية، ومن المعلوم لدينا والذى لا يدع مجالا للشك أن تلك الظواهر الاجتماعية تهدد استقرار المجتمع، ومن هذه الظواهر :

١. التفاوت فى مستوى الدخل :

تؤكد معظم الدراسات على أن برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى تطبقها حاليا مصر سوف تزيد مشكلة الفقر فى مصر تعقيدا، وسيتم ذلك أساسا من خلال التأثير سلبا على الأفراد كمنتجين حيث قد يفقدون أعمالهم أو تنخفض أجورهم اذا كانوا يعملون فى القطاع العام، وكمستهلكين حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات كنتيجة لتحرير الأسعار أو رفع الدعم والاعانات، وكذلك تؤثر عليهم كمنتفعين من الخدمات الاجتماعية الحكومية والتى تنخفض كنتيجة مباشرة لانخفاض الانفاق العام. (١٢: ٦٨، ٦٩)

وإذا كان للتعليم دورا هاما فى إشباع الحاجات الأساسية بطريقة سليمة، وأيضا فى زيادة الانتاجية وبالتالى زيادة الدخل، فإنه كذلك يهم الفقراء لكى يصبحوا قادرين على مساعدة أنفسهم. (١٤١ : ٥٨)

وحيث أن التعليم يكسب الأفراد المهارات اللازمة لسوق العمل، وما ينتج عن التحاقهم به من دخل يمكنهم من إشباعهم حاجاتهم الأساسية، بيد أن العلاقة بين التعليم والعمل قد تكون شبه مفقودة فى مصر، والعائد من التعليم قد يكون سلبا فى حالة انخفاض المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسرة، الأمر الذى أدى الى تردى الكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات منخفضة الدخل وذلك بعد عام (١٩٩١)، كما أن ما يقرب من نصف المجتمع يعانى من الأمية والمرض وعدم توافر المسكن الصحى وسوء التغذية، وقد أدى ذلك الى انتشار الجرائم وتعدد أشكالها، والهجرة من الريف الى المدينة سعيا للعمل بالمدينة، والى بروز ظاهرة المناطق العشوائية بها.

وعلى الرغم من حدوث تحسن نسبى فى المؤشرات الاقتصادية للدولة نتيجة الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادى إلا أن هذا التحسن قد يرجع الى ما حدث من ضغط للنفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية، مع حدوث تفاوت واضح فى دخول الأفراد، بسبب اتجاه نصيب الأجور للانخفاض نتيجة تجميد التوظيف الحكومى وزيادة البطالة، وعدم ملاحقة التغيرات التى حدثت فى الأجور النقدية للتغيرات التى لحقت بالمستوى العام للأسعار.

كما كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادى أثر سلبى على العدالة الاجتماعية حيث ارتفع النصيب النسبى لأصحاب عوائد حقوق التملك من ٥١,٥% من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية الثمانينيات الى ٧١,٤% من هذا الناتج فى منتصف التسعينيات، وفى المقابل انخفض النصيب النسبى لأصحاب الأجور والمرتبات والمعاشات من ٤٨,٥% من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية الثمانينيات ٢٨,٦% من ذلك الناتج عام ١٩٩٥، كما تمتع الاستثمار الجديد فى التسعينيات بإعفاءات ضريبية كثيرة، ونجم عن ذلك خلل فى بنيان المجتمع المصرى وانخفاض في مستوى معيشة محدودى الدخل بصفة عامة، و تأكد زيادة عدم المساواة فى توزيع الدخل بين المناطق الريفية والحضرية، حيث حدث تحسن فى نصيب أدنى ٦٠% من السكان، وانخفاض معقول فى نصيب أعلى ٤٠% من سكان الريف، وهذا على عكس الحال فى الحضر فقد انخفض نصيب أدنى ٦٠% من السكان انخفاضا ملموسا، وارتفع نصيب أعلى ٤٠% من السكان ارتفاعا ملحوظا مما يشير الى زيادة درجة انحراف توزيع الدخل فى الحضر عنه فى الريف، والذى قد يرجع الى الهجرة من الريف الى المدينة، وتزايد ظاهرة ترتيب الحضر، مما يؤدى الى نقل خصائص ومشاكل الريف الى الحضر ومنها مشاكل سوء توزيع الدخل، وفى هذا الإطار فليس أدل على الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التكيف الهيكلى من تلك التناقضات الواضحة فى توزيع الثروات والدخول، حيث أن أغنى ٢٠% من سكان المحافظات الحضرية يحصلون على دخل يعادل حوالى سبعة أمثال الدخل الذى يحصل عليه أفقر ٢٠% من سكانها ويتراوح هذا التضاعف فى معظم المحافظات الأخرى بين ثلاثة وخمسة أمثال، وعلى مستوى مصر عامة، فإن نصيب أفقر ٤٠% من سكان مصر لا يتجاوز ١٩,٧% من إجمالى الدخل القومى فى حين يحصل ٢,٥% من السكان على ٢٥% من الدخل القومى، وبخصوص نسبة عدد الفقراء الى اجمالى السكان، والتى تقيس عدد الأفراد الذين لا تزيد دخولهم عن دخل خط الفقر، فقد بلغ نسبتهم ثلث عدد السكان حتى عام ١٩٩٦، مما يدل على ازدياد متوسط التغير السنوى فى نسبة عدد حالات الفقر، حيث كانت أعلى فى التسعينيات عنها فى الثمانينيات ٢% منذ عام ١٩٩٢ مقابل ١,٢% زيادة فى الثمانينيات. (١٠٤: ٥٥) (١٠٧: ٣٠)

وترتبط ظاهرة انتشار الفقر بالبطالة ارتباطا واضحا فى المجتمع المصرى مما يحتم علينا إلقاء بعض الضوء على تلك المشكلة فى التسعينيات والتى ازدادت فيها بصورة واضحة بالرغم من جهود الدولة فى التخفيف من حدتها.

٢. البطالة :

تعد البطالة من أهم التحديات التى تواجه برنامج الخصخصة المصرية حيث يصاحب عملية التحول نحو القطاع الخاص بطالة مطلقة أو جزئية نتيجة للتخلص من خصائص العمالة فى مشروعات قطاع الأعمال العام لأن أى برنامج للخصخصة لابد وأن يصطدم بمشكلة العمالة الفائضة، لأننا لا يمكن أن نشترط عند بيع شركات قطاع الأعمال العام استمرار العاملين، لأن هذا يعد تدخلا فى حرية السوق وآلياته، وهذا ما يتناقض مع برنامج الإصلاح الاقتصادى، فلا يمكن أن نفرض على الشركات الخاصة أن تحتفظ بالعمالة، وإن استطاعت الحكومة، فإن رأس المال الخاص المشترى سيوافق الى حين أن ينتهى من العمالة التى فرضناها عليه، كما يمكنه أن يخلق الأسباب التى تمكنه من التخلص من بعضها. (٧ : ٣٠٠، ٣٥٠)

وعلى الرغم من نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى خلال الفترة من (١٩٩١– ١٩٩٦) فى تثبيت الاقتصاد المصرى من خلال القضاء على العجز فى الميزان التجارى والمحافظة على انخفاض معدلات التضخم واستقرار العمالة، إلا أن الاقتصاد المصرى شهد تزايدا فى حجم البطالة، والتى كانت بدورها مغذية للارهاب، أى أن البطالة أعطت الجماعات الارهابية أسلحة بشرية لضرب الحكومة المصرية بطرق مختلفة وتهديد الأمن القومى. (٦٨ : ١٩٣) وقد تراوح معدل البطالة الاجمالى فى منتصف التسعينيات ما بين ١٣ – ١٥% كما شهدت تلك الفترة تزايداً فى معدل البطالة بين الشباب فى مستوى التعليم، حيث وصلت حوالى ١٤%.

وهذا الارتفاع الحاد فى البطالة بين الشباب المتعلم يؤدى الى تزايد مخاطر انعدام التوازنات الاجتماعية، ويسهم فى زعزعة الاستقرار السياسى والاجتماعى.

ولعلاج الآثار السلبية الناجمة عن الخصخصة فيما يتصل بمشكلة البطالة أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بالقرار الجمهورى رقم (٤٠) فى يناير ١٩٩١، وبتوجيه من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبتمويل من جهات دولية وإقليمية أهمها الاتحاد الأوروبى، ووكالة التنمية الدولية وهى إحدى مؤسسات البنك الدولى، وثلاثة صناديق إنمائية عربية، وهيئة المعونة الأمريكية، والحكومة المصرية، وتتلخص أبرز مهامة فى الآتى :

- حل مشاكل العمالة الزائدة فى مشروعات قطاع الأعمال العام التى تقرر الاستغناء عنها بسبب بيع هذه المشروعات تنفيذا لسياسة الخصخصة.
- التشجيع والمساعدة على إنشاء مشروعات صغيرة بصفة خاصة تتيح فرص تشغيل ذاتى لأصحابها.

وتتلخص وسائل الصندوق لتحقيق هذه المهام بصفة أساسية فيما يلى :

١. التركيز على التدريب التحويلي لمن كانوا يعملون من قبل لتأهيلهم للقيام بأعمال أخرى تختلف عن أعمالهم السابقة.
٢. تقديم التمويل لإجراء التدريب وإعادة التدريب ولإنشاء المشروعات الصغيرة.
٣. المساعدة فى تصريف منتجات المشروعات الصغيرة من خلال تمكنها من المشاركة فى المعارض المتخصصة. (١٠٦ : ٥٢، ٣٩٩، ٤٠٠)

- خاتمة :

من خلال العرض السابق، يتضح أن مصر مرت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بثلاث فترات تاريخية وهى (١٩٥٢-١٩٧٣)، (١٩٧٤-١٩٨٠)، (١٩٨١ -٢٠٠٢)، ولكل مرحلة خصائصها وسماتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحسب المتغيرات العالمية والمحلية التى طرأت على المجتمع المصرى كما تعرضنا لذلك فى هذا الفصل ، ففى الفترة من (١٩٥٢- ١٩٧٤)، حاولت الدولة إعادة تأسيس البنية الاقتصادية للمجتمع ونشر الاشتراكية، إضافة لتعميم التعليم ومجانيته بحيث يصبح تعليم شعبياً وليس للقلة والصفوة وما شهدته تلك المرحلة كذلك من قوانين التأميم والاصلاح الزراعى، إضافة للاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى تلك الفترة .

أما الفترة من (١٩٧٤ -١٩٨١) فقد كان أحد أهم المتغيرات قانون الانفتاح الاقتصادى، والذى بدأت فيه الدولة فى التوجه نحو القطاع الخاص والتخلى عن النظريات الاشتراكية وحرية السوق، وقد تأثرت جميع جوانب الحياة فى المجتمع المصرى بآثار ذلك القانون، إضافة لحدوث واحد من أهم الانتصارات السياسية فى مصر وهو حرب أكتوبر وتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

وفى الفترة (١٩٨١-٢٠٠٢)، فقد شهدت استمراراً لتوجه الدولة نحو القطاع الخاص، ونمو حركة الخصخصة، وبيع شركات قطاع الأعمال العام، واتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى، إضافة لاستعانة مصر بخبرات البنك الدولى وصندوق النقد فى الاصلاح الهيكلى واعادة التكيف، وما ترتب على تلك السياسات من آثار سياسية على الحياة فى المجتمع المصرى.

وفى الفصل التالى سوف تتناول الباحثة انعكاسات تلك السياسات والاحداث على الواقع التعليمي خلال تلك الفترة منذ (١٩٥٢-٢٠٠٢)، وخصائص السياسة التعليمية فى تلك الفترة وأهم توجهاتها.

الفصل الثالث

السياسـة التعليميـة فى مصـر خلال نصف قرن

(١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢)

ـ مقدمة.

أولاً : واقع السياسة التعليمية فى مصر خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

١. السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣

٢. السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠

٣. السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٨١ ـ٢٠٠٢

ثانياً : الواقع التعليمى خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢ :

١. واقع التعليم الابتدائى

٢. واقع التعليم الاعدادى

٣. واقع التعليم الثانوي

ـ خاتمة.

الفصل الثالث
السياسـة التعليميـة فى مصـر خلال نصف قرن
(١٩٥٢ ــ ٢٠٠٢)

ـ مقدمة :

مما لاشك فيه أن السياسة التعليمية التى تضعها أى دولة لنفسها تعتبر جزءا من السياسة العامة لتلك الدولة، وتعد عملا منسقا متكاملا يرمى إلى تحقيق هدف عام وشامل، أو عدة أهداف واسعة مستفيضة يقصد بها خير المجتمع فى شتى مقومات حياته. ومن ثم فالسياسة التعليمية تتأثر وتؤثر فى السياسة العامة للدولة.

كما أن مفهوم السياسة التعليمية فى أى مجتمع من المجتمعات يعنى فى مجمله تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التى ينتظم فيها التعليم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة القوانين والخطط والبرامج والاتجاهات العامة التى تسير على ضوئها. هذا وتأخذ السياسة التعليمية فى اعتبارها تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات التى يجب أن تتوافر فى كل من ينهى تعليمه بإحدى هذه المراحل إلى جانب ماتحتاجه من إمكانات مادية وبشرية حتى تفى بكل ما تطلبه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعنى أيضا المبادئ التى يقوم عليها التعليم وتحديد إطاره العام وفلسفته.

وهناك مستويان لدراسة السياسة التعليمية، **المستوى الأول** يعنى سياسة التعليم كما يعلنها المسئولون عن التعليم فى البيانات والوثائق الرسمية ويحددون فيها اتجاهات الدولة فى التعليم. أما **المستوى الثاني** ففيه نتعرض لسياسة التعليم كما هى فى الواقع بمعنى ما نستخلصه من الوثائق الرسمية والإجراءات التى تتخذ، وأحيانا يتطابق كلا المستويان، وأحيانا أخرى نجد اختلافا بينهما.

ولقد تعرضت السياسة التعليمية قبل الثورة لتيارات مختلفة حيث لعب الاستعمار دورا كبيرا فى رسم هذه السياسة لتحقيق أهدافه فى السيطرة على مقدرات البلاد وإخضاعها لرغباته.

وعندما قامت ثورة يوليو (١٩٥٢)، كان من أهداف حكومة الثورة العمل على نشر التعليم بين جميع طبقات الشعب فكانت مجانية التعليم فى بدايات الثورة، وفى عام (١٩٦٢) أصبح التعليم الجامعى مجانيا، والاهتمام بالتعليم الأساسى والمنشآت التعليمية فى مختلف مراحل التعليم إضافة لاهتمام حكومة الثورة بالتعليم الفنى فصدر قانون التعليم الفنى عام (١٩٧٠) وكذلك الاهتمام باعداد المعلم وزيادة مدة الدراسة بدور المعلمين إلى أربع سنوات ثم خمس سنوات عام (١٩٦٢). (٢١ : ٣)

ارتبطت السياسة التعليمية بالتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى المراحل الزمنية الثلاث لفترة الدراسة. وسوف تلقى الباحثة الضوء على السياسة التعليمية فى كل مرحلة لإظهار العوامل التى أدت إلى التغيرات فيها.

أولاً: واقع السياسة التعليمية فى مصر خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن :

١. السياسة التعليمية فى الفترة من ١٩٥٢- ١٩٧٤

تتضح معالم السياسة التعليمية فى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ فى البيان الذى أصدره وزير التربية والتعليم فى عام ١٩٥٥ بعنوان "منهاج الثورة فى التربية والتعليم" وقد اهتمت بما يلي :

١. محاولة توجيه التعليم وجهه قومية تتفق مع المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة فى بداية قيامها عام ١٩٥٢.
٢. الاتجاه نحو التوسيع فى قاعدة التعليم بما يتفق مع الظروف الاقتصادية للمجتمع وذلك بإقرار حق كل طفل فى تلقى حد أدنى من التعليم.
٣. توفير العدد اللازم من الاخصائيين والفنيين لإدارة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الثورة.
٤. مساعدة الجماهير الشعبية وللدولة فى بناء المدارس بالجهود الذاتية، وربما يرجع ذلك إلى الوضع الاقتصادى الذى لم يمكن الدولة من توفير المال اللازم للتوسع المنشود فى التعليم. (٥٤ : ١٨٦)

ولقد أدت هذه السياسة إلى زيادة عدد المدارس وخاصة فى المراحل الأولى من التعليم وتلك المحاولات التى تمت فى مجال تغيير المناهج الدراسية، وتخليصها من بعض الاتجاهات الرجعية، وإدخال بعض النواحى القومية فيها، وظهور الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية، كما أدت إلى توحيد التعليم الابتدائى وإعادة تنظيم التعليم الثانوى وإنشاء المرحلة الاعدادية والاعدادية الفنية.

أما السياسة التعليمية من عام ١٩٥٧ــ ١٩٦١ فهي مرحلة التحرر الاقتصادي التى تلت مرحلة التحرر الوطنى لعام ١٩٥٦ والتى تطلبت تدعيم البناء الاقتصاى بإعداد الفنيين والاخصائيين اللازمين وتدعيم التعليم العالى وخاصة فى مجالات العلمية والعملية، وتشجيع البحث العلمى باعتباره أساسا للنهضة الاقتصادية، والتوسع فى التعليم الفنى بجميع أنواعه ومراحله.

ومع استجابة نظام التعليم لكل من الطلب الاجتماعى على التعليم ، والطلب الاقتصادى عليه ، انتشر التعليم انتشاراً واسعاً ليتحول – حقاً وعدلاً – من تعليم للقلة أو الصفوة إلى تعليم شعبى للكثرة. (١٢٦ : ٢٠)

ومع بداية محاولة أخذ الدولة بمبدأ التخطيط الشامل، وبعد أن تحررت سياسيا من محاولات التدخل الخارجى، وبعد رفض الرأسمالية المصرية التعاون مع الدولة، أخذت الدولة وضع سياسة جديدة للتعليم تتفق مع ما تم إنجازه على الصعيد السياسى والاقتصادى فى تلك الفترة وتبلورت معالم هذه السياسة فى البيان الذى ألقاه وزير التربية والتعليم فى عام ١٩٦١ أمام المؤتمر الأول للاتحاد القومى، ومن المعالم الرئيسية للسياسة التعليمية فى هذه الفترة ما يلى:

١. توحيد اتجاهات ونظم التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة.
٢. تعميم التعليم الابتدائى مع تدعيم برامجه باعتباره الحد الأدنى للتعليم الذى يجب توافره لكافة أبناء الشعب.
٣. تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الاولى على أساس احتياجات الإقليم المصرى والإقليم السورى، وإمكاناتهما مع تدعيم هذا التعليم حتى يؤدى إلى تخريج قادة وفنيين وأخصائيين للمستقبل.
٤. تدعيم التعليم العالى والجامعى ورفع مستواه، وتوجيه عناية للمعاهد والكليات العلمية والعملية والدراسات العليا والبحث العلمى.
٥. زيادة الاهتمام بالوحدة الثقافية كأساس لوحدة الهدف والتفكير. (٥٤ : ١٨٨)

وفى الفترة من عام (١٩٦١ – ١٩٧٤) من السياسة التعليمية وبعد صدور الميثاق الوطنى الذى حدد مسار التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع فى إطار ما سمى بمرحلة التحول الاشتراكى، وبعد وضع أول خطة خمسية للتنمية الشاملة فى البلاد، ظهرت بعض الجهود لبلورة ساسية تعليمية تتفق مع مبادئ الميثاق وتعالج الكثير من المشكلات التى ظهرت نتيجة للتوسع الرهيب فى التعليم مع عدم مراعاة ارتباطه بصورة واضحة بالتخطيط الشاملة للمجتمع، ولعل أهم ما يعكس هذه السياسة هو التقرير الذى وضعته اللجنة الوزارية للقوى العاملة، كما ذكرت فيه أن سياسة التعليم التى تبنتها الثورة ترمى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. إذابة الفوارق بين الطبقات لتحقيق وحدة قوى الشعب العاملة.
٢. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين حتى تجد كل الطاقات والسبل ممهدة أمامها لبلوغ أقصى ما تمكنه لها قدراتها.
٣. إتاحة فرص التعليم كاملة لجميع أفراد الشعب على قدم المساواة بحيث لا يحول حائل مادى أو طبقى بين فرد وبلوغ أقصى ما تؤهله له قدراته.
٤. تأكيد أن العمل القائم على العلم هو القيمة الوحيدة التى ترتب للمواطنين إنسانياتهم ومكانتهم فى مجتمعهم. كما أنه الوسيلة الفعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق التقدم والرفاهية.
٥. وجوب مكافحة الأمية عن طريق التعبئة القومية الشاملة.

وبذلك يتضح مدى تأثر السياسة التعليمية بأبعاد المجتمع وتأثير هذه الأبعاد فى السياسة التعليمية وإتاحة الفرصة لطبقات الشعب المختلفة لممارسة التربية البدنية والرياضة المدرسية. (٢١: ٣)

٢. السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨١)

وقد تأثر النظام التعليمى بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٧٤– ١٩٨١ حيث أدت تلك التغيرات وخاصة السياسية والاقتصادية منها منذ عام (١٩٧٤) إلى تخلى الدولة نسبيا عن تقديم العون والدعم فى مجال الخدمات و أصبح هناك نوعين من الخدمات فى معظم المجالات أحداهما خدمات عامة أو حكومية والأخرى خدمات استثمارية خاصة، فقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى بما تتضمنه من اتساع نطاق القطاع الخاص إلى اتساع الفجوة بين دخول الأفراد، وبالتالى إلى مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي، وفى ظل الانفتاح فقد أصبح من الصعب على أبناء الفقراء الاستمرار فى التعليم بنجاح فى كثير من الأحوال، وظلوا عاجزين عن دخول المدرسة حتى إذا التحقوا بالمدرسة فإما الرسوب أو التسرب، كما عجزت المدارس العامة عن استيعاب كل التلاميذ وتقديم الخدمة التعليمية المناسبة لهم. بدأ تحول الأفراد من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة. كما اتجه البعض الآخر إلى إرسال أبنائهم للتعليم فى البلاد الأوروبية. (٧٩ : ١٧٦)

ودخلت الدولة فى عام ١٩٧٩ منافسة للقطاع الخاص فحولت بعض المدارس الحكومية المجانية إلى مدارس خاصة بمصروفات تحت دعوى أنها تجريبية للغات وأخذت فى التوسع فيها مخالفة بذلك الدستور. (٤٠ : ١٠)

وتمثل المدارس الخاصة سواء تابعة للقطاع الخاص أو للدولة خرقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية وإنحيازا طبقيا واضحا، فهذه المدارس لا تقبل جميع التلاميذ وإنما القادرين منهم ماديا، وتقدم تلك المدارس خدمة تعليمية مرتفعة المستوى عن المدارس المجانية تهيئ لطلابها الفرص التعليمية والعملية أفضل من المدارس المجانية، فى المقابل لا يجد أغلبية المجتمع المصرى غير القادرين ماديا إلا المدارس المجانية التى تعانى من مشكلات عديدة تحول دون قيامها بتقديم الخدمة التعليمية الجيدة، كما يمكن القول أن قيمة التعليم قد تدهورت عندما انهارت مجانية التعليم وتكافؤ الفرص. (٧٥ : ٢٧١)

٣. السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٢ :

كانت برامج الاصلاح الاقتصادى فى التسعينيات تنطوى على ترشيد حجم ونمط الانفاق العام، وبالتالى أثرت سلبيا على مدى نوعية الخدمات الحكومية ومخصصات الدعم المتاحة، مما أدى إلى حدوث انعكاسات سلبية على التعليم، حيث تؤدى هذه البرامج إلى زيادة حدة الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة تكاليف التعليم خاصة فى ظل تطبيق مبدأ تغطية التكاليف وفرض رسوم إجبارية فى التعليم، وتقديم الخدمات التعليمية بمقابل مادى يعوق تعليم نسبة كبيرة من الأفراد. (١٢: ١٤٩)

وقد كان للقصور فى الموارد المالية وطبيعة البناء الاقتصادى المصرى فى ظل ظروف عالمية معينة، تتجه نحو نظام دولى جديد، واتجاه خطوط تنمية معينة تتجه نحو اقتصاد السوق والخصخصة، وكل ذلك انعكس على تمويل التعليم وعلى إمكانية تجديده وتطويره بفاعلية. (٢٦: ١٣٥)

وبدءاً من عام (١٩٩١) بدأت مصر فى تنفيذ استراتيجية جديدة ومتنامية لاصلاح النظام التعليمى، ظهرت الحاجة إلى الدعوة للاصلاح الجذرى للتعليم Education Reform، حيث كان الهدف الأساسى منذ البداية هو تحديث وترقية النظام التعليمى ، وأعلن الرئيس مبارك أن عقد التسعينيات عقداً لتوفير التعليم للجميع، وكانت أول انجازات التعليم فى الأعوام الدراسية ١٩٩٢/٩١ حتى الآن صدور وثيقة مبارك والتعليم "نظرة إلى المستقبل" فى والتى حملت أهم الخطوط العريضة والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة الهادفة إلى الاصلاح الشامل للتعليم فى مصر فيما يلى :

١- تحديد سياسة التعليم الواعية فى اطار ديمقراطى .
٢- عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء اضافية .
٣- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
٤- التعليم قضية أمن قومى لمصر.
٥- التعليم استثمار .

وقد بدأت الوزارة فى العمل فى اتجاه عده برامج لاصلاح التعليم المصرى، واشتملت هذا البرامج على :

١- المعلم : من خلال الاهتمام بتحسين مستواه المادى أولاً ثم الثقافى .
٢- المبنى والاهتمام بالزيادة الكمية فى المبانى والعمل على صيانة المبانى القائمة .
٣- التلميذ : والاهتمام بتقديم الرعاية الصحية له والتوسع فى برامج التغذية المدرسية.
٤- المناهج : ومحاولة تطويرها بحيث تتماشى مع تغيرات العصر واحتياجات الدولة. (١٣٣ : ٩٢)

ثانياً : الواقع التعليمى خلال ربع قرن منذ ثورة ١٩٥٢:

إن التعليم قبل الجامعى كما ينص القانون على حق جميع المواطنين فى مدارس الدولة بالمجان، ويشمل التعليم قبل الجامعى فى مصر على:

- تربية الطفل قبل المدرسة فى الحضانة ورياض الأطفال.
- مرحلة التعليم الأساسى وتنقسم إلى:
  أ. مرحلة التعليم الابتدائى.
  ب. مرحلة التعليم الاعدادى.
- مرحلة التعليم الثانوى.

وسوف نتعرض فى هذا البحث إلى مرحلتين هما التعليم الاساسى (ابتدائى – اعدادى) ومرحلة التعليم الثانوى.

١. واقع التعليم الابتدائى :

كانت الدراسة الأولية حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر تتم فى الكنائس وفى أيام محمد على نشأ التعليم الابتدائى نشأة ارستقراطية اعتبارا من عام ١٨٣٨ فى مدارس المبتديان، واهملت حركة نشر التعليم ورفع مستواه فى عهد الاحتلال البريطانى إلى أن انشئت مجالس المديريات عام (١٩٠٩) فساهمت فى نشر التعليم، وبعد صدور الدستور عام (١٩٢٣) نصت المادة (١٩) منه على أن التعليم الابتدائى اجبارى للأطفال المصريين، وقد تم اتخاذ خطوة أخرى للأمام مع ثورة (١٩١٩) منه على أن التعليم الابتدائى اجبارى للأطفال المصريين، وقد تم اتخاذ خطوة أخرى للأمام مع ثورة (١٩٥٢) التى ركزت على إنشاء تعليم ابتدائى اجبارى موحد، ويحتل التعليم مكانه بين الحقوق التى تشكل جزءا من مبدأين أساسيين يدعمهما الدستور وهما:

١. المساواة أمام القانون.
٢. تكافؤ الفرص.

كما تنص مادة (٨) على أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، ووضعت مشروعا لتعميم التعليم الابتدائى، وعملت على التقريب بين التعليم الأول والتعليم الابتدائى، ونقل اختصاص مجالس المديريات بالنسبة للتعليم إلى وزارة المعارف، التى اصبحت بصدور القرار الوزارى رقم ٤٧٢ لسنة (١٩٥٥) "وزارة التربية والتعليم".
وعكسَ هذا الاسم الجديد التغيير الذى طرأ على مفهوم التعليم فى مصر من حيث كونه عملية تعليمية تركز على المعرفة فقط، إلى كونه عملية تربوية ذات مفهوم واسع، وفى عام ١٩٥١ ألغيت كافة الفوارق بين التعليم الأولى والتعليم الابتدائى.

حيث جاءت ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢) وكان عليها أن تعوض تخلف قرن ونصف قرن فى ميدان التعليم الابتدائى فضلا عن ملاحظة نسبة التزايد فى السكان سنة تلو الأخرى فقامت بإلغاء الثنائية إلغاء عمليا وتم توحيد المرحلة الابتدائية بصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة (١٩٥١) الذى يبدأ من سن السادسة إلى تمام الثانية عشرة، وتنقسم مدة الدراسة فيه إلى مرحلة الرياض. ومدتها سنتان والمرحلة التالية، ومدتها أربع سنوات. (٥٤ : ١٩٩)

وبصدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ ألغيت فرقتا الرياض، وأصبحت مدة التعليم الابتدائى ست سنوات من سن السادسة حتى الثانية عشر، يجوز للتلميذ فى نهاية الصف الرابع منه التقدم لامتحان قبول للمرحلة الاعدادية، وبصدور القانون رقم ٢١٣ لسنة (١٩٨١) الذى امتدت بموجبه مرحلة التعليم الأساسى الالزامى إلى تسع سنوات، ثم عدل القانون رقم ٢٣٣ لعام (١٩٨٨) الذى خفض مدة التعليم الأساسى إلى ثمانى سنوات اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٩/١٩٨٨ ويتكون من حلقتين الحلقة الأولى الابتدائية ومدتها خمس سنوات، والحلقة الاعدادية ومدتها ثلاث سنوات. (٦: ١٢٠) (٣٧ : ٧٦)

وقد نصت المادة ١٥ من القانون الأخير على أن التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى ثمانى سنوات، كما حددت المادة ١٦ من هذا القانون هدف التعليم الاساسى.

وتمشيا مع مرحلة التطور الثورى صدرت سنة (١٩٥٦) بعض القوانين الجديدة لإصلاح نظام التعليم العام ومن أهم هذه القوانين قانون رقم ٢١٣ لسنة (١٩٥٦) بشأن التعليم الابتدائى، والقانون رقم ٦٨ لسنة (١٩٦٨) بشأن التعليم العام، والقانون رقم ٥٥ لسنة (١٩٥٧) الخاص بالتعليم الاعدادى. (١١٥ : ٢٦٤)

وفى ديسمبر عام (١٩٥٤) ويناير عام (١٩٥٥) نظمت الدول العربية بدعوة من مصر وبالتعاون مع هيئة اليونسكو مؤتمرا للتعليم الألزامى المجانى للدول العربية وقد كان من أهم التوصيات تقرير حد أدنى لفترة التعليم الألزامى لا تقل عن ست سنوات مما يهئ الفرصة الكافية لتكوين المواطن الصالح المستنير، وتعتبر المدرسة الابتدائية فى مصر القاعدة العريضة لتعليم الشعب وقد اهتمت الدولة بهذه المدرسة، تطبيقا للدستور باعتبارها المدرسة الإلزامية. (٧٦ : ٢٧٠)

وكانت هناك توسعات أفقية فى التعليم الابتدائى تمثلت فى إنشاء مدارس ابتدائية جديدة، ومع الظروف السياسية والاقتصاية التى مرت بها مصر وبخاصة بعد عدوان ١٩٦٧ أخذ التوسع صورة أخرى هى التوسع الرأسى الذى يتمثل فى زيادة الفصول داخل المدرسة الواحدة، وأدى ذلك إلى ارتفاع الكثافات مما يؤثر بالضرورة على وجود العملية التعليمية، ويؤدى إلى ظهور مشكلات تتمثل فى زيادة الفاقد فى التعليم، ومن جهة أخرى فقد نتج عن الزيادة الرأسية لفصول المدارس الابتدائية عدد من المدارس تعمل أكثر من فترة واحدة، حيث توجد مدارس فترتين.
وكانت هناك أيضا مدارس تعمل ثلاث فترات، وقد بلغ عدد المدارس التى تعمل فترة ثالثة ١٠٥ مدرسة بها ١٨٢٢ فصلا تضم ١٠٥٦٦٧ تلميذا، ووصل متوسط كثافة الفصل على مستوى الفترة الثالثة ٥٧,٤ تلميذا للفصل الواحد، وتشكل الفترة الثالثة مشكلة كبيرة، والدليل على ذلك أن القرار الوزارى رقم ٢١٩ الصادر فى ١٩٦٨/١٢/٧ حدد خطة الدراسة فى مدارس هذه الفترة، حيث وصل طول اليوم الدراسى بها ساعتين وخمسين دقيقة، ومدة الحصة خمس وثلاثون، وانقصت حصة اللغة العربية حصة واحدة فى كل الصفوف الرابع والخامس والسادس، وأنقصت حصص العلوم حصة واحدة فى الصف الثانى، ولم تهتم الخطة بالتربية البدنية والرياضة المدرسية، فأنقصت حصصها فى الصفين الأول والثانى، وكاد ينعدم تدريسها فى الصفوف الأربعة التالية.

كما انقص عدد الحصص الاجمالية فى خطة الدراسة بمقدار حصتين فى الصف الأول وأربع حصص فى الصف الثانى، وسبع حصص فى كل من الصف الرابع وثمانى حصص فى كل من الصف الخامس والسادس أسبوعيا.

ومعنى ما تقدم أنه لا نشاط فى هذه الفترة وقد لا يكون هناك تعليم يحقق الأهداف المطلوبة فى مدرسة يبقى التلاميذ فيها حوالى ساعتين ونصف. ولقد اتخذت الوزارة قرارا سياسيا أكثر منه تعليميا بإلغاء الفترة الثالثة فى عام ١٩٨٦ ونتج عن ذلك ارتفاع كثافات الفصول فى مدارس الفترة الواحدة، والفترتين إلى أكثر من سبعين تلميذا فى فصول لا تستوعب أكثر من خمسة وأربعين تلميذا، ومع تغيير الوزارة صدر قرارا آخر فى نفس العام بإلغاء هذا القرار،

مما يؤكد أن السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها لا تحكمها عوامل موضوعية علمية، بعد ذلك صدر قرار وزارى عام ١٩٩٧ بإلغاء الفترة الثانية. (٦: ١٣٥، ١٣٦)

مما سبق يتضح أن التذبذب فى السياسة التعليمية انعكس على خطة النشاط بالمدرسة وكان التركيز على التوسع الكمى وليس الكيفى وأهملت الأنشطة التى تحدث التوازن فى شخصية الطفل وبالأخص التربية البدنية والرياضة المدرسية.

كما وجدت الثورة فى مصر عام (١٩٥٣) حوالى ٣٧٥١٠٠٠ طفل بين السادسة والثانية عشرة وكان عدد الأماكن الموجودة بمدارس المرحلة وقتذاك ١٤٢٥٠٠٠ ويعنى هذا أن أكثر من ٢ مليون طفل فى سن الألزام ليس لهم مكان فى مدارس المرحلة الابتدائية، والدولة ليس لديها وسائل أو إمكانيات لاستيعاب هذا العدد الضخم دفعة واحدة، ورغم ذلك فقد اتبعت الدولة سياسة الباب المفتوح فى التعليم لتأييد الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه وتدعيمه من ناحية، وتعويضا عما أصابها من تخلف ورغبة منها فى اللحاق بركب التقدم من ناحية ثانية، وهذا فضلا عن اعتبارات فرضتها طبيعة العصر من إبرازها ذلك الأنفجار فى الطموح والأمال وما ينتج عنه من زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، وبناء على ذلك اتجهت البلاد إلى استيعاب أكبر قدر ممكن من التلاميذ لمراحل التعليم المختلفة لا سيما مرحلة التعليم الابتدائى، مع تسليمنا بأن التوسع فى كم التعليم كان على حساب كيفية التعليم وجودته إلا أن هذا التوسع كان ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلى الرغم من الأخذ بهذه السياسة فإن النمو الكمى للتعليم لم يسر بالمعدلات التى تتناسب مع معدلات الزيادة فى السكان ومن ثم معدلات الأقبال على التعليم، فلقد تضاعفت أعداد المسجلين فى التعليم الابتدائى فى الخمسينات ثم أصبح معدل التسجيل فى التعليم الابتدائى عام ١٩٦٥ حوالى ٧٤% ثم انخفض إلى حوالى ٧٠% عام ١٩٧٠.

جدول (١)

التطور الكمى للتعليم الابتدائى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠٠٢م

السنة البيان	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ والتلميذات
١٩٥٣/٥٢	٧٠١١	٣٩٩٠٥	١٥٤٠٢٠٢
١٩٥٦/٥٥	٨٦١٤	٤٥٤٤٠	١٨٦٠٩٤٢
١٩٦١/٦٠	٧٣١١	٦١٦٨٩	٢٦٢٧٣٠٣
١٩٧١/٧٠	٩٠٨٦	٨٧٩٨١	٣٨٣٨٢٠٠
١٩٨٠/٧٩	١١٣٥٦	١١٠٣١٢	٤٤٣٤٥٠٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٥٦٥٣	-	٧١٤١٣٠٣

هذا الجدول من اعداد الباحثة بتصرف من مبارك والتعليم –تطور التعليم في مصر سياسته، استراتيجيته، خطط تنفيذه، ونقلة نوعية في التعليم (٢٠٠٢)

ويتلخص واقع التعليم الابتدائى فيما يلي :

١. المرحلة الابتدائية مرحلة مشتركة بين البنين والبنات ومدة الدراسة بها ست سنوات والتعليم مجانى.
٢. التعليم الابتدائى إجبارى بين سن السادسة والثانية عشرة. وقد نص القانون على تطبيق عقوبات الألزام على أولياء الأمور الذين يتخلفون عن الاستمرار فى الدراسة إلا إذا كان هناك سبب يمنعهم من ذلك، ويجوز تعليم الأطفال فى مدارس غير حكومية ويشترط فى هذه الحالة أن تكون الدراسة فيها معادلة للدراسة بالمدارس الابتدائية الحكومية.
٣. تهدف المدرسة الابتدائية إلى تنمية الأطفال عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بالقدر الأساسى من المعارف البشرية والمهارات الفنية والعلمية التى لا غنى للمواطن الصالح المستنير لشق طريقه فى الحياة بنجاح بعد تأهيله مهنيا أو لمواصلة الدراسة فى المراحل التعليمية التالية.
٤. تضمن الدراسة فى التعليم الابتدائى تغطيه الأساسيات الآتية: التربية الدينية، اللغة العربية، المواد الاجتماعية، العلوم، التربية الصحية، الحساب والهندسة، التربية الموسيقية، التربية البدنية والرياضة المدرسية، الرسم والأشغال العملية، التربية الزراعية، التربية النسوية بالنسبة للبنات.
٥. ينقل التلميذ من فرقته إلى الفرقة التى يليها فى جميع الفرق الدراسية إذا ما تابع الدراسة بانتظام مدة لا تقل عن ٧٥% من أيام العام الدراسى ويجوز للمدرسة أن تقرر نقله إذا لم يحصل على هذه النسبة بأعذار مقبولة ويعقد امتحان على مستوى المناطق لتلاميذ الصف السادس يمنح الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية.
٦. يتبع نظام مدرس الفصل فى السنوات الأربع الأولى، أى تقوم مدرسة واحدة أو مدرس واحد بتدريس جميع المواد لتلاميذ الفصل. أما فى الصفين الأخرين (الخامس والسادس) فتسير الدراسة على نظام مدرس المادة.
٧. تتولى المناطق التعليمية إدارة المدارس الابتدائية الداخلية فى اختصاصها وتدبير جميع شئون التعليم بهذه المدارس وتعيين المعلمين والموظفين اللازمين.
٨. توفير فرص التعليم للأطفال غير الأسوياء، وذلك عن طريق إنشاء فصول خاصة بهم (مدارس المعوقين، والمكفوفين، والصم، والبكم) (٣٧ : ٥٤)

ولقد قامت وزارة التربية والتعليم بتجربة نظام التعليم الاساسى ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧، وبعد مضى أربع سنوات بدأت بتعميمه بدءا من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١.

كما اصدرت الوزارة عام ١٩٨٩ كتابا عنوانه: تطوير التعليم فى مصر، سياسة واستراتيجية وخطة تنفيذه، ذكرت فيه انها استندت فى سياستها فى مجال التعليم الابتدائى إلى دراسات وخبرات أجنبية. (١٢٦ : ٣٥)

٢. واقع التعليم الاعدادى:

ظهرت المرحلة الاعدادية ضمن المرحلة الثانية فى مصر عام (١٩٤٩)، وعرفت باسم المرحلة المتوسطة ومدتها سنتان، وفى عام (١٩٥١) عرفت باسم المرحلة الاعدادية، وانشئت المدرسة الاعدادية بالقانون رقم ٢١١ لسنة (١٩٥٣) وأدرجت المرحلة الاعدادية فى السلم التعليمى بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧، وبصدور القانون رقم ١٣٩ لسنة (١٩٨١) أصبحت المرحلة الاعدادية تشكل الحلقة التالية من التعليم الاساسى.

وفى عام (١٩٥٧)، صدر القانون رقم ٥٥ بشأن التعليم الاعداى، بعده أصبحت المرحلة الاعدادية مرحلة ذات كيان مستقل (بعد أن كانت جزءا من المرحلة الثانوية وفق للقانون ٢١١ لسنة (١٩٥٣)، تهدف إلى تهيئة فرص النمو للتلاميذ فى مختلف نواحى النشاط الدراسى، والفنى والاجتماعى، والى توفير وسائل الكشف عن ميولهم واستعداداتهم التى تعين على توجيههم إلى نوع التعليم الذى يصلحون له ونوع الشخص الذى يرغبون فيه وبموجب هذا القانون أيضا أنشأ نوع من التعليم الاعدادى يجمع بين الاعداد الثقافية وبين الاعداد المهنى للتلاميذ تحت اسم المدرسة الاعدادية العملية، وروى وضع هذه المدارس تحت التجريب لمدة خمس سنوات. (٦: ١٤٣)

والى جانب هذين النوعين من المدارس الاعدادية، تضمنت قوانين تنظيم التعليم الفنى إنشاء مدارس إعدادية فنيه تشمل تعليم صناعى وتعليم تجارى وتعليم زراعى وتعليم فنى للبنات، وبذا أصبح هناك أنوع عديدة من التعليم الاعدادى منها مدارس إعدادية زراعية ومدارس إعدادية فنيه للبنات، إلى جانب بعض المدارس الاعدادية ذات النظام الخاص.

وتتمثل الصورة العامة للتعليم الاعدادى فيما يلى:

١. تمثل المرحلة الاعدادية للحلقة الوسطى بين التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى.
٢. مدة الدراسة بهذه المرحلة ثلاث سنوات والدراسة بها مجانية.
٣. يلتحق الطلاب بالمدرسة الاعدادية بعد حصولهم على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية، وعلى أن لا يزيد سن الطالب عن خمسة عشر سنة.
٤. تهدف المدرسة الاعدادية فضلا عن تدعيم التلاميذ عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا إلى توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهنى أو إلى مواصلة الدراسة فى المرحلة الثانوية العامة أو الفنية كل حسب استعداده.

ولكى نميز بين هذه المرحلة وأى مرحلة تعليمية أخرى، يجب الاشارة إلى ثلاث وظائف أساسية تميز المرحلة الاعدادية عن غيرها من المراحل التعليمية:

- تدعيم الثقافة القومية من حيث أن المرحلة الاعداية مرحلة وسطى يدرس فيها الطلاب دراسة موحدة فيبقى أن تستمر المدرسة الاعدادية فى تهيئة الوسائل لتثقيف التلاميذ بثقافة مشتركة كما تفعل المدرسة الابتدائية ولكن على مستوى أعلى.
- مساعدة التلاميذ على الانتقال من دور الطفولة إلى البلوغ والرشد. فتلاميذ هذه المرحلة يمرون بدور المراهقة، ومن الواجب العناية بتقدير الظروف والتغيرات التى يتعرضون لها ومساعداتهم على حل مشكلاتهم فى النواحى البيولوجية والنفسية والاجتماعية.
- الكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم واستعداداتهم وإنمائها، وتوجيههم إلى ما يلائمهم فى المستقبل، وهذه وظيفة المدرسة الاعدادية فهى تسبق مباشرة التنوع فى التعليم الموجود فى المرحلة الثانوية، ومن ثم يحتاج الأمر إلى مزيد من الاهتمام فى هذه المرحلة لعمليات التوجيه التعليمى.
- تشمل خطة الدراسة فى المرحلة الاعدادية على المواد التالية: التربية الدينية، واللغة العربية، اللغة الاجنبية، المواد الاجتماعية، الرياضات، التربية الفنية، المجالات العلمية والتطبيقية والتربية البدنية والرياضة المدرسية والاجتماعية، والأناشيد والموسيقى، التربية الزراعية.
- وينتقل الطلاب من صف إلى صف آخر بناء على امتحان تحريرى يعقد فى نهاية العام تخصص له ٧٥% من النهاية الكبرى لكل مادة. بينما تخصص لأعمال السنة ٢٥% والنهاية الصغرى المقررة للنجاح فى كل مادة هى ٤٠% من النهاية العظمى، عدا اللغة العربية فنهايتها الصغرى ٥٠%.
- تعقد المناطق التعليمية امتحانا فى نهاية الصف الثالث الاعدادى بمنح الناجحون فيه الشهادة الاعدادية العامة.

(١١٥ : ٢١٣، ٢١٤)

جدول (٢)
تطور حجم التعليم الاعدادى من العام ١٩٥١ حتى ٢٠٠٢

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الفصول	الجملة
١٩٥٤-١٩٥٢	٣٧٩	٩٥٧١	٢٤٨,٥٧٤
١٩٥٦-١٩٥٥	٧٥٨	١٠٠١٦	٣٢٨,٤٧٠
١٩٥٩-١٩٥٨	٧٧١	٨٥٦٠	٢٤٧,٧٩٢
١٩٦٢-١٩٦١	٩١٨	٨٤٩٠	٣٠٠,٨٥٣
١٩٦٥-١٩٦٤	١٠٤٥	١٣٠٠٢	٤٧٢,٥٦٨
١٩٦٨-١٩٦٧	١٢٥٥	٢٠٤٥٦	٧٥٧,٦٠٤
١٩٧١-١٩٧٠	١٣٦٠	٢١٦٨٥	٨٤٨,٥٨٧
١٩٨١/٨٠	٣٢٤١	٣٩٤٧٦	١٥٧٣٢٣
١٩٩٥/٩٤	٦٤٩٦	٨٢٢٢٩	٣٤٠٩١٢٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٩٩٣	-	٤٣٩٣٢١١

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على موسوعة مصر الحديثة فى التعليم، مبارك والتعليم (٢٠٠٣).

ويلاحظ أنه ابتداء من عام (١٩٥٦) بدأت عدد فصول الاعدادى العام تتناقص نتيجة صدور قانون التعليم الاعدادى الذى انقص عدد سنوات الدراسة بهذه المرحلة من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات.

وقد حكمت تطور الحلقة الاعدادية خلال الفترة من (١٩٥٢) وحتى ١٩٩٥ التشريعات التالية :

- القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى، تمثل فيه المدرسة الاعدادية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.
- قوانين التعليم الفني الصادر عام ١٩٥٦ التى قسمت التعليم الفنى إلى مرحلة اعداد ومرحلة ثانوية.
- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم التعليم الاعدادى العام.
- قانون التعليم العام رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨.
- الباب الثاني من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى أدمج المرحلة الابتدائية والاعدادية فى مرحلة واحدة عرفت باسم التعليم الاساسى الذى تمثل فيه المرحلة الاعدادية الحلقة الثانية. (٦: ١٤٠)

عرف القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المرحلة الاعدادية بأنها المرحلة الأولى من التعليم الثانوى، يقبل بها من أتم الدراسة بالمرحلة الابتدائية، وجعل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ المرحلة الاعدادية (العامة والفنية) مرحلة قائمة بذاتها مدتها ثلاث سنوات يقبل بها من أتم المرحلة الابتدائية، واعتبر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٦ هذه المرحلة بداية للمرحلة الثانية من السلم التعليمي وهى موحدة ومدتها ثلاث سنوات يقبل بها الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية، وأدمج القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المرحلة الاعدادية فى المرحلة الابتدائية، وعرفت باسم التعليم الاساسى الذى ينقسم إلى حلقتين: حلقة أولى وحلقة ثانية يقبل بها من أتم الحلقة الأولى. (٦٥ : ٢٠)

وواجه التعليم الاعدادى فى السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد مد سن الألزام إلى خمس عشرة سنة مشكلات متصلة بالاستيعاب من أهمها انتقال عدوى الفترة الثانية إلى مدارسه ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صاحبه ارتفاع شديد فى كثافات الفصول".

ويضاف إلى ذلك وجود مدارس تعمل أكثر من فترة، وقد بلغ عدد فصول الفترة الثالثة بالتعليم الاعدى على مستوى الجمهورية ١٧٢ فصلا، تضم ٨٨٢٧ تلميذا، وتتراوح الكثافات بها ما بين ٣٤,٩ إلى ٧٢,٢ تلميذا بالفصل، أى أن هناك فصولا يزيد عدد تلاميذ الفصل بالفترة الثالثة عن سبعين تلميذا.

وأما عن حالة الأبنية المدرسية بالحلقة الاعدادية، فيلاحظ أن مبانى غير صالحة وتمثل ٣,٢% من جملة مبانى هذه الحلقة، وهنا ٦٤٤ مبنى يحتاج إلى إصلاح بما يعادله ٢٨,٨% من عدد مبانى الاعدادية.

ويضاف إلى ما تقدم وجود مدارس اعدادها غير مزودة بالكهرباء تمثل ١٤,٤% من مبانى التعليم الاعدادية ٨٣ مدرسة مزودة بمياة الشرب تمثل ٣,٧%، ٦٠مدرسة تنقصها المرافق الصحية، تمثل ٢,٧% من مبانى هذا التعليم. (٣٧ : ٧٥-٨٠)

ويتضح من ذلك أن هناك حاجة ملحة للنهوض بالمبانى المدرسية، وخاصة إذا عرفنا أن هناك حاجة إلى وجود تيار كهربائى لاستخدام الأجهزة الخاصة بالمجالات العلمية والعلوم وغيرها، كما أن هناك حاجة إنسانية قبل أى شئ للمياه والمرافق الصحية، لأنه أمر غير مقبول أن تكون هناك مدارس بلا مياه جارية أو دورات مياه، فى وقت نسمع فيه صيحات عالية ومدوية من كبار المسئولين بإدخال الكمبيوتر إلى مدارسنا لتدريب الطلاب عليه، فأى تناقض هذا الذى نراه أمامنا فى تعليمنا فى مصر.

وتعانى المرحلة الاعدادية عجزا كبيرا فى معلمى بعض المواد الدراسية يأتى فى مقدمتها النقص الكبير فى مدرستى اللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية. ولابد من أن نسجل أنه فى ظل هذا الواقع تتجه الوزارة إلى التوسع فى القبول بالمدرسة الاعدادية لاستيعاب الأطفال الناجحين فى الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى، مما يجعلنا نعود مرة أخرى إلى قضية الكم والكيف، وهل يمكن لنا فى ظل هذا الواقع الاهتمام بالاستيعاب الكمى على حساب المستوى. ويطرح هذا الوضع تساؤلات متعددة حول المبنى المدرسى والامكانات المادية والمعلم وأساليب التقويم وغير ذلك. (٦: ١٤٥، ١٤٦)

ينظم التعليم الاساسى فى مصر – كقاعدة للتعليم قبل الجامعى – القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ المعدل بقانون عام ١٩٨٨، والذى ينص على أن التعليم قبل الجامعى يهدف إلى ما يلى:

تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية من النواحى الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية بقصد إعداد الانسان المصرى المؤمن بربه ووطنه وقيم الخير والحق والانسانية، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق انسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والاسهام فى عمليات وأنشطة الانتاج والخدمات أو لمواصلة التعليم العالى والجامعى، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه.

وينص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على أن التعليم الاساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون سن السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره لهم، يلزم الأباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى ثمانى سنوات، وتتكون هذه المرحلة من حلقتين الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات، والحلقة الاعدادية ومدتها ثلاث سنوات، ويحدد القانون الهدف العام من التعليم الاساسى بحلقتين فى تنمية القدرات واستعداد التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التى تتفق مع ظروف المحليات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الاساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى أو يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد كى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه.

كما يحدد القانون أيضا الأهداف الخاصة للتعليم الأساسى فى:

١. التأكد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية خلال مختلف سنوات الدراسة.
٢. توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العلمية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات.
٣. تحقيق التكامل بين النواحى النظرية والعلمية فى مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.
٤. ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التى يعيشون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحى التطبيقية، على أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعى والاقتصادى بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط فى مختلف موضوعات الدراسة. (١٣٠: ٤٨)

وبالرغم من أن نصوص القانون السابق واضحة من حيث أهمية الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية إلا أن الواقع يؤكد عدم تفعيل هذا القانون

وفى فبراير عام ١٩٩٣ عقد مؤتمر قومى فى القاهرة حول تطوير مناهج التعليم الابتدائى تناول بالتحليل متضامنا الأهداف العامة للتعليم، المناهج للمرحلة الابتدائية، وقد رأس هذا المؤتمر الذى يمثل علامة بارزة فى طريق إصلاح التعليم الابتدائى والتعليم بوجه عام.

كما حددتها أيضاً قوانين التعليم المختلفة والمؤتمر القومى فيما يلى:

١. إعداد وتنمية المواطنين المصريين على نحو يساعدهم على التكيف مع متطلبات المجتمع الحديث، وعلى استيعاب الأبعاد الدينية والوطنية والثقافية لهويتهم.
٢. تزويد المجتمع بمواطنين يتقنون المهارات العلمية الأساسية مع تركيز خاص على مهارات القراءة والكتابة والرياضيات وفروع علوم المستقبل (العلوم، والرياضيات واللغات).
٣. تزويد المواطنين بالمعارف الأساسية الضرورية عن الصحة والتغذية والبيئة والاتجاهات المتصلة بالتنمية.
٤. إعداد المواطنين ومساعدتهم على تنمية المهارات المنقولة، وبما فى ذلك مهارات التحليل والتفكير النقدى والمهارات العلمية، ومهارات حل المشكلات التى يمكن أن تمكنهم من الاستجابة للمطالب الحالية والتكيف مع التقدم العلمى والتكنولوجيا.

ولكى تتحقق هذه الأهداف الأساسية للتعليم الابتدائى قد أوصى المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى بأن يعمل التعليم الابتدائى على تنمية قدرات الطفل فى إطار من التوازن بين حقه فى التعليم وحقه فى الاستمتاع بطفولته. (١٣٢: ٣٢) وكان من المفترض أن يؤدى هذا التوجيه إلى الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية إلا أن واقع المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حالَ دون الاهتمام بها اهتماماً مناسباً.

وقامت الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بعقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى بالقاهرة برئاسة السيدة سوزان مبارك يومى ١٤ و ١٥ نوفمبر ١٩٩٤.

ولقد أوصى المؤتمر بالتوصيات التالية فى مجال فلسفة التعليم الاعدادى ووظائفه وأهدافه :

(١) النظر إلى التعليم الاعدادى على أنه جزء من التعليم الالزامى والأساس لجميع المواطنين يستكمل وظائف التعليم الابتائى ويرسخها، وفى نفس الوقت يعد لإختيار النوع المناسب من التعليم الثانوى.
(٢) كما يمكن أن يهئ للدخول فى سوق العمل.
(٣) وهو بمثابة بوتقة تكشف عما لدى التلاميذ فى هذه المرحلة من قدرات واستعدادات ومواهب. (١٣٥)

ومن أبرز المشكلات التى تواجه مرحلة التعليم الاساسى ما يلى:

١. عدم وضوح مفهوم التعليم الاساسى.
٢. جمود المناهج وعدم تمشيها مع فلسفة التعليم الاساسى.
٣. ضعف الصلة بين التعليم الاساسى ومراحل التعليم الأخرى ونوعياته.
٤. قصور الامكانات المادية والبشرية.
٥. التسرب. (٣٧ : ٦٥)

٣. واقع التعليم الثانوي :

لا يزال التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية قائما على مبدأ الأزدواجية بين التعليم العام (الأكاديمى)، والتعليم الفنى بأنواعه المختلفة، فهذه حقائق عاشها المجتمع المصرى وما زال يعيشها، على الرغم من كثرة السياسات المعلنة التى تهدف إلى تضييق الفجوة بين هذين النوعين من التعليم، إلا أن طبقية هذه المرحلة التعليمية لا تزال سائدة إلى اليوم فهناك فئة محظوظة تلتحق بالتعليم الأكاديمى الذى يؤدى إلى الجامعات والمعاهد العليا، وفئة أخرى كتب عليها أن تكون من الدرجة الثانية بإلتحاقها بالتعليم الفنى وهو التعليم المنهى الذى يضع خريجيه فى دائرة ضيقة لا تتيح لهم إبراز مواهبهم وقدراتهم الكامنة. (٦: ١٤٧، ١٤٨)

وعلى الرغم أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بإعادة تنظيم التعليم الثانوى أعتبر التعليم الفنى مساويا للتعليم الثانوى العام، إلا أن هذه المساواة بين هذين النوعين من التعليم لم تتحقق إلى الان، ففى الخمسينات كان التعليم الثانوى العام يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما الاعداد لمواصلة الدراسة فى الجامعات والمعاهد العليا ومزاولة المهن المختلفة فى المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة، بينما كان التعليم الثانوى الفنى بأنواعه المختلفة يهدف إلى إعداد عمال متخصصين فى الصناعة والزراعة وكذلك كان يهدف إلى الاعداد لأعمال السكرتارية والمحاسبة وإدارة الأعمال. (٥٤ : ٢٠٦)

كما صدر أيضا فى أوائل عهد الثورة القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ وكان وراءه أيضا إسماعيل القبانى وزير التعليم فى ذلك الوقت، وقد قصر هذا القانون بالمدرسة الثانوية على المتفوقين فى الشهادة الاعدادية. (١١٥ : ٢٠٢)

وبمقتضى هذا القانون ظهر تلك النوعان من المدارس الثانوية هى:

١. المدرسة الثانوية العامة.
٢. المدرسة الثانوية الفنية وتنقسم إلى (المدرسة الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية والنسوية).

أما بالنسبة للتعليم الثانوى العام، فقد صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن التعليم العام، محددا هدف المدرسة الثانوية فى تزويد الطلاب بما يحتاجون إليه من العلوم والفنون والمهارات العلمية، بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى، وواضح من ذلك إهمال هذا القانون إعداد الطلاب للحياة العملية، إذا لم يقبلوا بالتعليم العالى.

وينص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ على أن مرحلة التعليم الثانوى تهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالى والجامعى، أو المشاركة فى الحياة العامة والتأكد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية، ومدة الدراسة فى هذه المرحلة ثلاث سنوات، وطبقا لقانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ تكون الدراسة عامة لجميع التلاميذ فى الصف الأول، وتخصصية اختيارية فى الصفين الثانى والثالث.

ومن هذا يتضح أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لا يختلف كثيرا عن القوانين السابقة باعتبار مرحلة التعليم الثانوى هدفا هاما وهو الاعداد للتعليم العالى والجامعى ولم يشير القانون إشارة صريحة إلى إعداد التلاميذ للحياة الانتاجية فى حالة عدم تمكنهم من استكمال الدراسة العالية، وهذا قصور واضح فى القانون جعله غير معبر عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من (١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠). (٦: ١٤٨)

ثم صدر تعديل للقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ ونصت المادة ٢٦ من هذا القانون المعدل على أن تكون الدراسة فى الصف الأول والثانى عامة لجميع الطلاب وتخصصية اختيارية فى الصف الثالث

الثانوى، وعلى ذلك فقد كان هناك نظامان مطبقان بالتعليم الثانوى، الأول تكون الدراسة فيه عامة فى الصف الأول فقط وتخصصية فى الصف الثانى والثالث، والثانى تكون الدراسة فيه عامة فى الصفين الأول والثانى وتخصصية فى الصف الثالث فقط، ثم قررت الوزارة (تجريب) نظام الفصلين الدراسيين بالصفين الأول والثانى من المدرسة الثانوية العامة، وتنفيذا لذلك صدر القرار الوزارى ١٩٧ فى ١٩٨٩/٨/٢٨ بشأن تقسيم العام الدراسى إلى فصلين دراسيين بالصفين الأول والثانى الثانوى العام على سبيل التجريب، ثم القرار الوزارى ٢٠٩ فى ١٩٨٩/٧/٧ بشأن الإجراءات التنفيذية لهذا التقسيم.

وتقرر أن يراعى فى خطة الدراسة ابتداء من العام الدراسى ١٩٩٢/٩١ إدخال مواد المستوى الرفيع المؤهلة للجامعة، إذ صدر القرار الوزارى رقم (١٣٠) بتاريخ ١٩٩١/٦/١٦. (١٣٦) بشأن الخطة الدراسية فى الصف الثالث الثانوى العام للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ (١٥٩) وقد ألغى هذا القرار، القرار الوزارى رقم ٣٧٤ فى ١٩٩٠/١١/٢٠ بشأن خطة الدراسة فى الصف الثالث الثانوى، الذى كان سيطبق اعتبارا من العام الدراسى ١٩٩٢/٩١. (١٣٨)

وصدر فى يناير ١٩٩٤ تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، بهدف تعديل نظام الدراسة والامتحان بالمرحلة الثانوية العامة، وقد نص القانون على ما يلى:

١. تتكون مقررات الدراسة فى التعليم الثانوى العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية.
٢. يجرى الامتحان للحصول على شهادة اتمام المرحلة الثانوية العامة على مرحلتين، الأولى فى نهاية السنة الثانية، والأخرى فى نهاية السنة الثالثة، ويسمح للطالب فى نهاية كل مرحلة بالتقدم للامتحان فى المواد المقررة بها، وذلك فى امتحان واحد او اثنين.
٣. يمنح الناجحون فى جميع المواد فى المرحلتين شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة، يحسب للطالب فى نتيجتها أعلى الدرجات التى حصل عليها فى سنتين متتاليتين تم إجتيازهما بنجاح، مالم يكن بينهما فاصل بسبب وقف القيد أو عدم دخول الامتحان لعذر مقبول.
٤. يحق للطالب التقدم فعادة الامتحان فى المواد التى يرسب فيها أو التى يرغب فى تحسين درجاتها أو أيه مواد أخرى يرغب التقدم إليها من جديد لأى عدد من الامتحانات. (١٣١)

وتنفيذا للقانون صدر القرار الوزارى ١٤٣ فى ١٩٩٤/٦/١٥ بشأن خطة الدراسة فى مرحلتين الثانوية العامة (الصفين الثانة والثالث الثانوى العام) اعتبارا من العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤، كما صدر القرار الوزارى رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥ بشأن نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى والصغرى وأزمنة إجابة مواد الامتحان.

ونص القرار على أن يجرى امتحانات، الأول خلال شهر مايو والثانى خلال أغسطس من كل عام، وأجاز للطالب الذى رسب فى بعض المواد أو تغيب عنها أو أراد تحسين درجاته فى دور مايو أداء الامتحان فى هذه المواد فى دور أغسطس من نفس العام. (١٣٧)

أما عن أعداد الطلاب بالمدرسة الثانوية العامة، فقد شهدت زيادة مضاعفة نتيجة للدفعة المزدوجة بسبب إلغاء الصف السادس، وصلت إلى الثانوية العامة العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ إذ بلغ عدد طلاب المدارس الثانوية العامة ٥٦٩٩٣٩ طالبا عام ٩٠/٨٩، ٥٧٦٤٣٥ طالبا عام ٩١/٩٠ ثم زاد إلى ٧٦٦٩٤٤ طالبا عام ٩٤/٩٣ بسبب الدفعة المزدوجة.

ويلاحظ أن عدد الطلاب يكاد يصل إلى ضعف عدد الطالبات اللاتى تتراوح نسبة عددهم ما بين ٣٦,٦% إلى ٣٨,٥%، وقد يفسر ذلك عوامل متعددة ربما تأتى العوامل الاجتماعية على رأسها، كما يلاحظ تضاعف الزيادة من عام ١٩٨٣/٨٢ إلى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ ثم انخفاضها الملحوظ إلى أن وصلت إلى أقل من الواحد فى المائة فى العام الدراسى ٨٧/٨٦ ويضاف إلى ذلك أن نسبة الزيادة فى العام ١٩٨٤/٨٣ التى بلغت ٤,٧%، لم يواكبها زيادة مماثلة فى عدد الفصول التى بلغت نسبة الزيادة منها فى نفس العام ٣,٧% وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى ارتفاع كثافات الفصول (٦١ : ٢٠٨)، ولقد أدت نظرة المجتمع إلى التعليم الثانوى العام الذى يتيح استكمال الدراسة العالية النظرة الخاطئة إلى التعليم الفنى باعتباره أقل مكانه من التعليم الثانوى العام إلى جانب عدة عوامل أخرى تؤثر فى توزيع التلاميذ على مدارس المرحلة الثانوية والهروب من التعليم الثانوى الفنى برغم احتياجات البلاد إلى العمالة الماهرة اللازمة لكافة المجالات، وهذا أدى إلى عدم التوازن فى القبول بالمدارس الثانوية المختلفة. (٦: ١٦٢)

جدول (٣)

مؤشرات القبول بالتعليم الثانوى الفنى والثانوى العام (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)

السنة	جملة المقبولين فى المرحلة الثانوية	القبول بالثانوي العام		القبول بالثانوي الفني	
		عدد الطلاب	%	عدد الطلاب	%
١٩٥٣-٥٢	٢١٥١٥٥	١٨١٧٨٩	%٨٤,٥	٣٣٣٦٦	%١٥,٥
١٩٦١-٥٨	١٨٢٣٣	١٣١٨٨٥	%٧٢,٤	٥٠٤٤٥	%٢٧,٦
١٩٦٢-٦١	٢٠٥٩٢٢	١٣١٨٨٥	%٦٤,١	٧٤٠٣٧	%٣٥,٩
١٩٦٥-٦٤	٢٦٥٤٩٨	١٧٤٢٤٦	%٦٥,٧	٩١٢٥٢	%٣٤,٣
١٩٧٠-٦٩	٥٣٤٧٣٤	٢٩٣١٤٤	%٥٤,٨	٢٤١٥٩٠	%٤٥,٢
٩٢/٩١	١٧٠٧٥٤٥	٥٧٢٠٢٦	%٣٣,٤٩	١١٣٥٥١٩	%٦٦,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٣١٢٢٨٧	١١٦٢٨٧٩	%٣٥,١٠	٢١٤٩٤٠٨	%٦٤,٨

هذا الجدول من اعداد الباحثة بتصرف من سلسلة مبارك والتعليم من (١٩٩٣- ٢٠٠٢)

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ما يلي :

- أن هناك نموا مطردا فى عدد الطلاب المقبولين فى التعليم الفنى، حيث بلغت نسبة القبول حوالى ٥٤,٢% فى عام ١٩٧٠ وذلك مقابل ١٥,٥% فى عام (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣).
- أن هناك تناقصا فى نسبة عدد المقبولين فى التعليم الثانوى العام من إجمالى عدد الطلاب المقبولين فى كل مرحلة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى أوائل التسعينات، حيث تمثل هذه النسبة حوالى ٥٤,٨% فى عام ١٩٧٠، مقابل ٨٤,٥ % فى عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، إلا أن نسبة القبول فى التعليم الثانوى العام تبدأ فى الاتجاه للارتفاع فى ٩٢/٩١ حيث تمثل ٣٣,٤٩% أما فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ تصل إلى ٣٥,١% .
- ميل قبول الطلاب فى كل من التعليم الثانوى العام والفنى إلى الثبات أثناء الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١-١٩٦٥).
- على الرغم من النمو السريع فى حجم التعليم الثانوى الفنى حيث ارتفع من ٣٣٣٦٦ طالبا فى عام ٥٢-١٩٥٣ إلى ٢٤١٥٩٠ طالبا فى عام ١٩٧٠ إلا أن حجم هذا التعليم أقل من حجم التعليم الثانوى العام الذى ارتفع فى عام ١٩٧٠ إلى حوالى٢٩٣١٤٤. (١) بينما أصبح هو الاكثر حجماً من حيث عدد الطلاب فى العام الدراسى ٩٢/٩١ حيث يمثل ٦٦,٥% بينما يعود للتناقص فى العام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠١. (٥٤ : ٢٣٥-٢٣٨)

ولقد حكمت التشريعات التالية تطور التعليم الثانوى خلال الفترة من عام ١٩٥٢، وحتى الان:

- القانون رقم ٢١١لسنة ١٩٥٣.
- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨.
- الفصل الأول والثانى من الباب الثالث من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
- القانون رقم ٢ سنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وحددت قوانين التعليم الثانوى وأهداف هذه المرحلة فى إعداد الطلاب للحياة مع إعدادهم لمواصلة الدراسة فى مرحلة التعليم العالى والجامعى. (١١٥ : ٢٠١، ٢٠٨)

وقد حدد القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ مكانة المرحلة الثانوية من السلم التعليمى على أنها المرحلة الوسطى التى تلى التعليم الابتدائى، ويشترط للقبول بها الحصول على الشهادة الابتدائية وحدد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ مكانتها من السلم التعليمى على أنها تمثل القسم الثانى من التعليم الثانوى وحدد القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ مكانتها من السلم التعليمى على أنها المرحلة الثانية التى تلى مرحلة التعليم الاساسى وتسبق التعليم العالى والجامعى، واشترط للقبول بهذه المرحلة الحصول على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى، وحددت الدراسة بها ثلاث سنوات. (٧٦ : ٢٧٠)

أما من ناحية التطور الكمى فقد زاد عدد المدارس والفصول والطلاب والطالبات زيادة كبيرة خلال الأعوام من ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٩٩٥/٩٤ ويبين الجدول التالى وضع التعليم الثانوي :

جدول (٤)
التطور الكمي للتعليم الثانوى من (١٩٥٢- ٢٠٠٢)

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الفصول	جملة عدد الطلبة والطالبات
١٩٥٣/٥٢	٢١٦	٤٩٣٩	١٨٠٦٨١
١٩٦١/٦٠	٢٣٣	٤٠٩٧	١٣٥٧٠٤
١٩٧١/٧٠	٢٤٥	٧٧٥٧	٢٩٨١١٧
١٩٨١/٨٠	٥٢٨	١١٨٩٨	٤٨٥٨٦٧
١٩٩٥/٩٤	١٣٨٤	٢١٢٥٥	٨٤٤٣٥٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٨٣	-	١١٦٢٨٧٩

الجدول من إعداد الباحثة بتصرف من مبارك والتعليم (١٩٩٥، ٢٠٠٢) وموسوعة مصر الحديثة

ويوضح الجدول التزايد الكبير فى أعداد التلاميذ التى وصلت إلى أكثر من مليون طالب فى العام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠١. (١٣٤ : ٤٠، ٤١)

وتحقيقا لما تضمنه المادة من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ التى جعلت ضمن أهداف التعليم الثانوى العام إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب معه إعدادهم للتعليم العالى والجامعى فقد اتخذت عدة إجراءات خلال عامى ١٩٩٢/١٩٩٠ لربط التعليم الثانوى العام بالعمل المنتج وذلك على النحو التالى:

- أنشأت الوزارة ابتداء من العام الدراسى ١٩٩٢/٩١ مدارس ثانوية رياضية فى ٦ محافظات على سبيل التجريب إلا أن هذا لم يؤدى دوراً فى الاهتمام بالتربية البدنية والرياضة المدرسية بوجه عام.
- تم إعادة تنظيم التعليم الثانوى العام وإدخال مواد دراسية جديدة قبل العلوم التطبيقية والحسابات الآلية والهندسة الوراثية ليتمكن الطلاب بعد الانتهاء من التعليم الثانوى من ممارسة بعض المهن الفنية وتغيير مسارهم المهنى إذ فشلوا فى الالتحاق بالجامعة وعجزا عن مواصلة التعليم.
- تدريس المجالات العلمية الصناعية والزراعية والتجارية والاقتصاد المنزلى بالتعليم الثانوى العام، بحيث تكون فى مستوى نضج طالب التعليم الثانوى العام، وتساير التكنولوجيا الحديث فى مجالات الصناعية والزراعية والتجارة وتتفق وظروف بيئات الطلاب.
- تطعيم مناهج التعليم الثانوى العام ببعض المهارات العملية التى تؤهل الطلاب للحياة العملية جنبا إلى جنب مع تأهيلهم للتعليم الجامعى. (٣٧ : ٨٥- ٨٧)

- خاتمة :

وأخيراً من خلال استعراض السياسات التعليمية فى الفترة ١٩٥٢ حتى الآن أى خلال خمسين عاماً واستعراض واقع التعليم فى تلك الفترة التاريخية، نلاحظ أن السياسات التعليمية ركزت على التوسع الكمى فى التعليم بجميع مراحله، وتعميم التعليم، حتى أصبح التعليم من تعليم للصفوة أو القلة قبل الثورة إلى تعليم لجميع الطبقات، إضافة لتعميم مجانية التعليم فى جميع المراحل من التعليم الابتدائى حتى التعليم الجامعى، إلا أن كل ذلك كان على حساب جودة التعليم وكفاءته ومستواه، فحدثت الكثير من المشكلات منها ازدحام المدارس والفصول وانتشار الدروس الخصوصية و تردى أحوال المبنى المدرسى فى الكثير من المناطق، إضافة لضعف الامكانيات وعدم وجود الورش أو المعامل أو المكتبات فى كثير من الأحوال، وقد حاولت الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم فى محاولات الاصلاح خصوصاً من فترة التسعينيات وتزامن ذلك مع صدور وثيقة مبارك والتعليم نظرة للمستقبل لتسطر الخطوط الرئيسية لحركة الاصلاح ومحاور برامج تطوير التعليم من الاهتمام بالتلميذ والمعلم والمبنى المدرسى وتطوير المناهج، إضافة لزيادة الانفاق على التعليم، ومازالت تلك المحاولات مستمرة من أجل النهوض بالتعليم ورفع مستواه والتغلب على المشكلات التى تواجه نظام التعليم المصرى .

مما سبق نجد أن التربية البدنية والرياضة المدرسية قد تغيرت وتطورت بموجب القرارات التي أصدرت في السياسة التعليمية والتي بشأنها وضعت التربية البدنية والرياضة في هذه المكانة والموقع، وسوف تستعرض الباحثة هذه التغيرات التي طرأت على التربية البدنية والرياضة المدرسية في الفصل التالي.

الفصل الرابع

تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن
منذ ثورة ١٩٥٢

- مقدمة.

- تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢.

- تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي (المرحلة الاعدادية) خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢.

- تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الثانوية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢.

- النشاط الرياضي الداخلي والخارجي للمراحل التعليمية المختلفة (إبتدائي- إعدادي- ثانوي)

- خاتمة.

الفصل الرابع
تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن
منذ ثورة ١٩٥٢

- مقدمة :

اهتم الانسان منذ القدم بجسمه وصحته ولياقته وشكله، كما تعرف عبر ثقافاته المختلفة على الفوائد والمنافع التي تعود عليه من جراء ممارسته للأنشطة البدنية والتي اتخذت أشكالاً اجتماعية كالتمرينات البدنية والتدريب البدني.

بدأت الجاليات الأجنبية في مصر في ظل الاحتلال الانجليزي في إنشاء مدارسها المختلفة وزودتها ببرامج التربية البدنية والرياضة المدرسية على ضوء مدارس بلادها، وعندما أنشأت الحكومة المصرية مدارسها الأميرية فرضت نظام التربية البدنية والرياضة المدرسية ضمن برامج التعليم وفي أضيق دائرة، وقد كان ذلك محصوراً في لعبات كرة القدم والجمباز وبعض مسابقات ألعاب القوى. (٦٣ : ١٦١)

وقد بدأت التربية البدنية والرياضة المدرسية تأخذ مكاناً في خطط التربية والتعليم حينما شرعت مصر في إنشاء المدارس لأول مرة عام (١٨١٦) وكان الغرض من ذلك إعداد الشباب للجندية وللعمل، لذا شملت الخطة الدراسية في ذلك التربية البدنية واستعمال السلاح وركوب الخيل بجانب تعليم القراءة والكتابة واللغة التركية وحفظ القرآن الكريم.

وفي عام (١٨٨٠) شكلت لجنة وزارية لبحث حالة التعليم في مصر فقدمت تقريراً لفتت فيه النظر الى ضرورة العناية بالتربية البدنية وضرورة ادخالها في المدارس الابتدائية.

وفي عام (١٨٨٦) زودت الوزارة المدارس بالأدوات والمعلمين من رجال الجيش.

وفي عام (١٨٩٢) أصدر وزير المعارف قراراً بتخصيص ساعة أو ساعتين في الأسبوع للرياضة البدنية.

وفي عام (١٩٠٥) عدلت خطة الدراسة ونص القرار على أن تعطى دروس (النظام والتمرينات البدنية) مرتين على الأقل في الأسبوع – مرة لكل فصل على حدة ومرة للمدرسة كلها – على أن تكون الدروس في الصباح أو أخر النهار، وأشارت الخطة الى تقسيم المدرسة الى بلوكات (أسر) يرأس كل منها حكمدار (عريف) من التلاميذ، وتقسم البلوكات الى فرق، ومنذ هذا التاريخ تكونت أقسام مخصوصة للتمرينات تتبارى عليها المدارس كل عام ويخلد إسم المدرسة الفائزة.

وفي عام (١٩٠٧) عدلت الخطة وخصص للرياضة البدنية درسان في الأسبوع لا يتجاوز كل منهما نصف ساعة، وأن ينظم اصطفاف عام مرة كل أسبوع تكون مدته نصف ساعة يشترك فيه كل تلاميذ المدرسة.

وكانت الرياضة البدنية في المدارس قاصرة على ما يسمى (دروس النظام والجمباز) وتشمل الأولى طريقة الاصطفاف وعمل التشكيلات والمشي والسلام، ويشمل الجمباز الحركات النظامية والتمرينات الجسدية مع استعمال العصي والصوالج والأثقال النظامية والتمرينات الجسدية، مع استعمال العصي والصوالج والأثقال البدنية.

وشمل النشاط الرياضي بالمدرسة عدا التمرينات والحركات على الأجهزة كرة القدم والتنس وشد الحبل.

ونتيجة للاهتمام بموضوع النشاط الرياضي أنشأت وزارة المعارف عام (١٩٠٧) وظيفة مراقب للتربية البدنية وأسندتها الى ناظر مدرسة انجليزي ثم أسندتها الى ناظر مدرسة المعلمين العليا وهو اسكتلندي، ثم أصبحت مراقبة مستقلة قائمة بذاتها.

وفي عام (١٩١٨) دخلت حركة الكشافة في مصر وأنشأت أول جمعية مصرية أهلية للكشافة عام (١٩٢٥)، وفي عام (١٩٢٩) تكونت حركة المرشدات.

كانت أول بعثة دراسية للتربية الرياضية بالخارج عام (١٩٢١) وضمت رجلاً وإمرأة.

وفي عام (١٩٢٥) دخلت التربية البدنية الخطة الدراسية بصفة نهائية مدارس البنين والبنات وخصص لها عدد مناسب من الحصص في المدارس الابتدائية والثانوية.

وفي عام (١٩٣٠) تقرر أن يقوم خريجوا قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا بتدريس التربية البدنية في المدارس الابتدائية بدلاً من عساكر الجيش، وقد اقتضى هذا دخول مادة التربية البدنية ضمن خطة الدراسة بمدرسة المعلمين العليا ومدارس المعلمين الأولية ودار العلوم.

وقد شملت كل هذه التطورات مدارس البنين والبنات على السواء، كما تكونت اللجنة الأهلية للرياضة البدنية عام (١٩٣٤) لترقية الألعاب الرياضية والتربية البدنية والرياضة بمصر وتوثيق العلاقات الاتحادية والجمعيات الكبرى، منح الرعاية للبطولة

وفي عام (١٩٣٧) أنشئ قسمان متخصصان لإعداد معلمين ومعلمات مؤهلات لتدريس التربية البدنية في المدارس للقيام بنهضة رياضية في البلاد على أسس علمية تربوية.

وفي عام (١٩٤٠) عين للرياضة البدنية أول مراقب مصري، ثم تحولت الى إدارة عامة للنشاط الاجتماعي والرياضي عام (١٩٤٩).

وفي عام (١٩٥٢) قررت وزارة المعارف العمومية جعل التربية البدنية ضمن منهج الدراسة في مدارس البنين والبنات، كما تعدلت خطة الدراسة وأدخلت التربية البدنية درسان داخل الجدول ودرسان خارجه في المدارس الابتدائية، كما اقتصرت على السنة الأولى والثانية الثانوية بدرسين أسبوعياً داخل الجدول ودرس واحد خارج الجدول بالنسبة للسنتين الثالثة والرابعة.

كما ساهمت الصحافة في نشر الوعي بأهمية الرياضة البدنية وخصصت صحائف وأعمدة منها لنشر أخبارها وأخذت في رعاية الأبطال وتتبعهم. (٦٤ : ٣٠٠، ٣٠١)

وتمثل الأنشطة المدرسية المدخل الحديث لتكوين الشخصية المتكاملة ومعالجة النقص الحادث في التكوين المتكامل للأجيال القادمة.

ولقد تعددت الآراء حول تحديد ماهية الأنشطة المدرسية توصلا الى نهاية ما توصل اليه الخبراء في هذا الشأن والمتمثل في كون الأنشطة المدرسية تتضمن جميع الفعاليات التطبيقية للمقررات المنهجية واللامنهجية، الصفية واللاصفية فهي امتداد تطبيقي ميداني لجميع العلوم والمعارف التي يتلقاها التلميذ في المدرسة سواء كانت أكاديمية أو فنية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو ترويحية، وسواء مورست داخل الصف أو خارجه، داخل المدرسة أو خارجها – بعبارة أخرى – هي فعاليات تنقل التلميذ من مرحلة الانفعال بما يتعلم الى مرحلة التفاعل مع ما يتعلمه.

هذا هو المفهوم الحديث للأنشطة المدرسية وهي تعتمد في فلسفتها على كون المقررات الأكاديمية لا تكفي وحدها لتكوين الشخصية المتكاملة للتلاميذ كفاية مثلى للعملية التربوية في المدرسة، وأنه لايجب أن يقتصر دور التلميذ في المدرسة على تحصيل العلوم، وإنما يلزم أن يتفاعل مع ما يتعلمه لخدمة البيئة والمجتمع، وبهذا نصل الى مفهوم مدرسة بلا أسوار.

هذا ويجب أن تستهدف الأنشطة المدرسية إكساب التلاميذ اللياقة الشاملة وأصول الترويح وقضاء وقت الفراغ، وأن تعمل على زيادة حجم الممارسة وتقوية الانتماء، وتدعيم التحصيل الأكاديمي، وإشباع الحاجة الى اللعب واكتشاف المواهب، وتحقيق أغراض العلاقات الانسانية والمسئولية المدنية، وأن تتصدى للمشكلات المعاصرة كالاغتراب والثقافات المضادة، وأن تعمل على تنشيط القدرات الابداعية الابتكارية لدى أطفالنا تمهيداً لإعداد أجيال من العلماء والمبتكرين والمبدعين.

من هنا كان الاهتمام بممارسة النشاط الرياضي داخل المدرسة على اختلاف صوره سواء كان منهجياً أو لامنهجياً يعد أمراً هاماً وحيوياً في تربية النشئ من النواحي البدنية والمهارية والاجتماعية والنفسية والعقلية وصولاً الى تحقيق النمو الشامل المتزن، الأمر الذي لايمكن معه أن نتصور وجود منهجاً تعليمياً تربوياً حديثاً في مؤسساتنا التعليمية، وهناك من يتجاهل التربية البدنية والرياضة المدرسية وما تلعبه من دوراً حيوياً في تشكيل كيان أبناء هذا الوطن، وهذه هي المشكلة. (٢٤ : ١٩)

وفي هذا الصدد يشير كل من محمد الحماحمي، ليلى زهران ، روي شيفرد Roy G. Shepherd (١٩٩٢) الى أن ممارسة الأنشطة الرياضية المدرسية بطريقة مقننة من قبل القائم بالعملية التدريسية يؤدي الى زيادة القدرة على العمل والطاقة الحركية والقدرة البدنية، وهذا كله ينعكس على الارتفاع بالمستوى الدراسي للممارسين والممارسات. (٩٠: ٧٩)

وتلعب بأنشطتها المختلفة دوراً هاماً ومؤثراً وفعالاً في الارتقاء بالقدرات المتعددة للمتعلمين، وذلك لكونها نشاط تربوي هادف وموجه ويمارس تحت قيادة مؤهلة لهذا العمل التربوي.

والتربية البدنية والرياضة المدرسية بمفهومها المعاصر وباعتبارها قيمة اجتماعية قادرة على أن تلعب دوراً مؤثراً في هذا الاتجاه خاصة فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف الاجتماعية للمتعلمين.

كما تعد المدرسة إحدى المؤسسات التربوية التي تستهدف أساساً التأثير في سلوك المتعلمين وتهيئة الفرص أمامهم لاكتشاف الخبرات المتنوعة من خلال الأهداف التربوية التي تعمل في ضوئها والتي تستمد فلسفتها من فلسفة وأهداف المجتمع، وتوافر عنصري الترابط والتكامل بالنسبة للعوامل الكثيرة المتشابكة والتي تشكل العملية التعليمية بالمدرسة والتي تعتبر من الأسس التربوية العامة في تخطيط المناهج وتحقيق نظام تعليمي متكامل.

وتعتبر مادة التربية البدنية من أحدث المواد المدرسية في مؤسسات التعليم في الدول النامية بوجه عام وفي الدول العربية بوجه خاص، وهي مازالت مادة غير أساسية في العديد من الدول، ولا ترتفع الى مستوى أهمية المواد الدراسية الأخرى حيث تدرس بصورة أقرب الى الاختيارية وليس لها درجات يعتد بها ولا يوجد لها كتب مدرسية للتلاميذ أسوة بالمواد الدراسية الأخرى، ولم يتفق حتى الآن على أساليب موضوعية لتقييم مستوى تحصيل التلاميذ على المستوى المهاري أو المعرفي أو السلوكي، ولكن مادة التربية البدنية والرياضة في أغلب المدارس العربية – من حيث الشكل – تأخذ هيكلها العام مثلها مثل المواد الدراسية الأخرى ولها مناهجها الدراسية لكافة السنوات الدراسية.

كما أنه من استقراء واقعنا الاقتصادي والاجتماعي في مصر، ومن معرفتنا لتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعني تطبيق المعرفة النظرية العلمية في مختلف ميادين الحياة بدءاً من الآلة الحديدية الى الإدارة والتربية والتعليم وأثرها في الحضارة المعاصرة، وانطلاقاً من المبادئ والأسس التي يرتكز عليها النظام التعليمي والتطورات التي

طرأت، فقد تطور مفهوم التربية البدنية والرياضة فلم يعد قاصراً على العناية بالبدن فقط والقوة العضلية، بل هو تلك العملية التربوية التي تتم عند ممارسة أوجه النشاط الرياضي المختلفة، وعليه فقد أطلق عليها "التربية الرياضية" بعد الثورة بدلاً التربية البدنية، فعندما يمارس الفرد أي لون من ألوان التربية البدنية التي تساعد على تقوية الجسم وسلامته من خلال الأنشطة الرياضية فإن هناك عملية تربوية تتم في نفس الوقت، وأخيراً تم التوصل الى أن مفهوم "التربية البدنية والرياضة" أوسع وأعمق وأشمل من مفهوم التربية البدنية ومفهوم التربية الرياضية وذلك لاحتوائه على الروح الرياضية وتنميتها بين الشباب. (٥٥ : ٢٣، ٢٤)

أما عن وسائل الاعلام فكان لها أكبر الأثر على النواحي النفسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية لحياة الفرد. (٢٨ : ٤٣)

وتعتبر الصحافة أول وسيلة من وسائل الاعلام المعاصر، ونتيجة لتخصص الصحافة ظهرت الصحافة الرياضية وأصبح القسم الرياضي يحتل مكاناً هاماً. (٣٨ : ٩٦)

وفي عام (١٩٧٥) ظهر اهتمام البحوث بالاعلام الرياضي في مصر حيث ركزت الدراسات الأولى على مدى اهتمام الصحافة بالرياضة والتربية الرياضية وعلى دور الصحافة في نشر الثقافة الرياضية وعلى وسائل الاعلام كعامل من العوامل المؤثرة لاكتساب السلوك الرياضي. (٣٥ : ٢٩٧)

لم تعرف مصر الصحافة الرياضية بالمعنى المتعارف عليه حالياً إلا مع بداية عام (١٩٨٥) عندما بدأ الشباب المصري في تكوين الفرق المختلفة لكرة القدم في الأحياء الشعبية، يلي ذلك صدور عدة صحف ومجلات متخصصة في المجال الرياضي.

وبانتهاء فترة العشرينيات أتت فترة الثلاثينيات لتشهد انخفاض في اهتمام الصحافة المصرية بالرياضة.

أما في فترة الأربعينيات فلم تشهد صدور أي صحيفة أو مجلة رياضية متخصصة، ويعود ذلك لتأثر معظم أنشطة الحياة بالحرب العالمية الثانية.

وفي عام (١٩٥٢) صدرت بالقاهرة مجلة دليل الرياضي ثم صدرت مجلة الملعب ثم أعقبتها مجلة متخصصة بإسم الرياضة وأوقات الفراغ عام (١٩٥٥)

أما في الستينيات وبصدور قانون تنظيم الصحافة والذي صدر في ٢٤ مايو ١٩٦٠ والذي كان له أثره في أن تتخذ الصحف المصرية طريقاً واحداً في تناول الموضوعات السياسية، واتجهت الصحف للتغيير والتجديد في الأبواب الأخرى مما كان له اكبر الأثر في زيادة المساحة المخصصة للمادة الرياضية.

وفي عام (١٩٦٧) توقفت كل الصحف الرياضية عن الصدور ثم تم عودة النشاط الرياضي الى ما كان عليه عام (١٩٧٣) حيث لمست إدارة الصحف المصرية مدى اهتمام القراء بالرياضة وذلك من خلال ارتفاع نسبة التوزيع في المناسبات الرياضية والتي تصل الى ٣٠%، لذا اهتمت جميع الصحف المصرية بإبراز أهم الاخبار الرياضية سواء المحلية أو العالمية، واستمرت في إصدار الصحف الرياضية الى الآن لما لها من أهمية في اهتمام الشباب بالرياضة والتربية الرياضية وشغل أوقات فراغهم. (٣٨ : ٩٧-١٠٢)

اهتمت سياسة التعليم في مصر بما انتهت اليه الدول المتقدمة في مجال التربية الرياضية المدرسية، فقد أكدت على ضرورة إعداد التلاميذ إعداداً يتوافر في بنائهم تكامل النمو العقلي والنفسي والبدني، وتستمد التربية الرياضية أهدافها من أهداف التربية العامة التي تتمشى مع اتجاهات الدولة. (١٢٨ : ٣) (٢٤ : ١٩)

كما تطورت أهداف التربية البدنية والرياضة لكي تتمشى مع فلسفة تطوير التعليم والتي تؤكد على أهمية التكامل التربوي للمتعلم معرفياً ومهارياً ووجدانياً من خلال مجموعة من الخبرات التربوية حيث كان الهدف العام هو تحقيق النمو الشامل المتكامل المتزن بدنياً ومهارياً وإدراكياً وانفعالياً من خلال ممارسة موجهة لأنشطة حركية مختارة، ثم اجتمعت اللجنة الدائمة لتطوير مناهج التربية الرياضية بوزارة التربية والتعليم المصرية في يوليو (١٩٩٠) وأقرت الأهداف التالية للتربية البدنية والرياضة، وتم تقسيم هذا الهدف الى الأغراض الاجرائية التالية :

١. الغرض البدني
٢. الغرض المهاري
٣. الغرض المعرفي
٤. الغرض الانفعالي (الوجداني). (١١٠: ١١٨)

وقد نصت أهداف التربية البدنية والرياضة لمراحل التعليم قبل الجامعي في ١٩٨٠/ ١٩٨١ على تحقيق النمو الشامل المتكامل للتلاميذ بدنياً وعقلياً واجتماعياً ونفسياً عن طريق:

- الاهتمام بالصحة والعناية بالقوام.
- الاعداد البدني العام للدفاع عن الوطن وزيادة الانتاج في كافة المجالات ومتطلبات الحياة.
- تحقيق مستويات اللياقة البدنية والحركية المناسبة للطلاب عن طريق تنمية الصفات البدنية والمهارات الطبيعية.
- تعلم المهارات الحركية للأنشطة الرياضية المختلفة التي تتناسب مع الامكانيات البشرية والمادية والبيئية.
- اكتشاف ذوي القدرات والمواهب الرياضية الخاصة ورعاية الموهوبين منهم وصقلهم بالإعداد الخاص والتدريب.

- الاهتمام بالروح الرياضية والسلوك القويم من خلال ممارسة الأنشطة الرياضية.
- توجيه وتشجيع الهواية الرياضية لشغل أوقات الفراغ.
- تنمية الثقافة والاحساس بالجمال الحركي من خلال الممارسة الفعلية للأنشطة المختلفة.
- الاهتمام بالجانب الترويحي والكشفي والارشادي.
- الاعداد للبطولة الرياضية بمستوياتها المتدرجة. (١٢٧ : ٦)

أما عن أهداف التربية البدنية والرياضة حديثا، وتمشيا مع الفلسفة العامة لتطوير التعليم وتحقيقا لتكامل العملية التربوية وجدت الباحثة أن الهدف العام لم يتغير منذ ١٩٨٠/ ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦

يهدف تنظيم وإدارة التربية البدنية والرياضة بالمؤسسات والهيئات والتنظيمات المختلفة العاملة في المجال الرياضي الى نشر الرياضة بمختلف صورها ومظاهرها بكافة الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التربوية، كذلك تحقيق الأهداف المطلوبة من النشاط الرياضي، وهذه المؤسسات والهيئات تتمثل في :

١. المؤسسات التعليمية.
٢. المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
٣. الهيئات الأهلية.
٤. الاتحاد الرياضي العام للشركات والقوات المسلحة والشرطة.

وسوف يتناول هذا البحث المؤسسات التعليمية التي تتمثل في وزارة التربية والتعليم التي تقوم بتخطيط وتنظيم البرامج الرياضية للنشاط التربوي الهادف كجزء من التربية العامة، ويتم ذلك من خلال درس التربية البدنية والنشاط الداخلي والخارجي.

كما يرتكز أسلوب التخطيط فى الادارة العامة للتربية البدنية والرياضة المدرسية على أنها أحد أركان السياسة التعليمية والبرنامج التربوي العام، وهي أحد الدعامات الأساسية في تربية النشئ تربية صحيحة لإكسابهم اللياقة البدنية العالية والصفات الخلقية الحميدة والنواحي الاجتماعية لخلق المواطن الصالح لنفسه ووطنه.

ومن هذا المنطلق التفسيري لأهمية التربية البدنية والرياضة المدرسية لمرحلة ما قبل التعليم الجامعي، وما تعانيه من مشاكل متعددة في المدرسة المصرية فإن الباحثة من خلال رؤيتها الشخصية ومن منطلق شرف وأمانة هذه المهنة التعليمية والغيرة عليها دائما لتطويرها، ومن خلال الاطلاع على أحدث ما سجل في تبيان هذا الموضوع، ترى أن المدخل الرئيسي لهذه الدراسة التحليلية يكمن في النقاط التالية التي ستتناولها الباحثة بالإيضاح والتفسير والتحليل ثم الرؤية المستحدثة في ضوء واقع التربية الرياضية المدرسية في جمهورية مصر العربية.

- **تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية فى المرحلة الأولى من التعليم الأساسى (المرحلة الابتدائية) خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢:**

سوف تبدأ الباحثة هذا الجزء بدراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) حيث تعتبر القاعدة الأساسية للمراحل التعليمية، ولقد اهتمت جميع الدول المتقدمة بهذه المرحلة حيث يكون الطفل كالعجينة اللينة التي يمكن تشكيلها وتدريبها على العديد من الأنشطة الرياضية التي يصل فيها اللاعبون الى أعلى مستوى رياضي، فهي مرحلة انطلاق وتعتبر الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه المستويات العالية.

- **أهداف التربية البدنية والرياضة المدرسية فى المرحلة الابتدائية :**

لقد تغيرت أهداف التربية البدنية والرياضة بالمرحلة الابتدائية وتطورت مرات عديدة لمسايرة التغير والتطور الذي يحدث بالمجتمع، ففي عام (١٩٦٠) استقر المسئولين في هذا المجال الى وضع الأهداف العامة بالتربية البدنية والرياضة للمرحلة الابتدائية على النحو التالي:

الأهداف العامة للمرحلة الابتدائية وتسعى الى إكساب التلاميذ كفاية بدنية واجتماعية ونفسية وعقلية تتناسب مع مرحلة النمو حتى تتمكن من التكيف للحياة بأقل ما يمكن من جهد مع التزود بروح اجتماعية ومهارات حركية ترويحية تساعدها على العيش في مجتمع تعاوني اشتراكي تحت لواء القومية العربية خاصة والمجتمع الانساني عامة.

ثم قامت الادارة العامة للتربية الرياضية بوزارة التربية والتعليم بتغيير أهداف التربية الرياضية في المرحلة الابتدائية مرة أخرى لمسايرة التطور الذي حدث بالمجتمع المصري مع بداية السبعينيات.

ففي عام (١٩٧١) كانت الأهداف العامة للتربية الرياضية بالمرحلة الابتدائية هي الكفاية البدنية – النضوج الاجتماعي – الاستقرار النفسي – النمو العقلي – النمو الحركي والترويحي – العلاقات الانسانية السوية.

ومع زيادة الاهتمام في جمهورية مصر العربية بما انتهت اليه الدول المتقدمة في مجال التربية الرياضية والتي تستمد أهدافها من أهداف التربية العامة التي تتمشى مع اتجاهات الدولة فقد تغيرت وتعدلت أهداف التربية الرياضية بالمرحلة الابتدائية في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ ولا يزال العمل بها قائما حتى عام ١٩٨٩ وقد نصت على :

- غرس العادات الصحية والقوامية السليمة للوقاية من العادات الخاطئة.
- تنمية الصفات البدنية والمهارات الطبيعية لتحقيق مستوى اللياقة البدنية العامة.

- اكتساب التوافق الأولي للمهارات الحركية.
- اكتساب القدرات الفردية الخاصة وتوجيهها ورعاية الممتازين.
- إشباع الميول والاحتياجات في إطار من التوجيه السليم.
- الاهتمام بالروح الرياضية عن طريق الممارسة السليمة للأنشطة الرياضية.
- تنمية الثقافة الرياضية والاحساس بالجمال الحركي من خلال الممارسة الفعلية للنشاطات المختلفة.
- الاهتمام بالجانب الترويحي خلال الدرس والأنشطة المكملة له. (٢٣ : ١١٢، ١١٣)

وكما أمدت أهداف التربية البدنية والرياضة المرحلة الابتدائية بالعديد من التغيرات والتطورات فكان لابد من تغيير المناهج التي تسهم في تحقيق أهداف التربية العامة والتربية الرياضية.

- **مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الابتدائية :**

مرت مناهج التربية الرياضية خلال السنوات الأخيرة من الخمسينيات بعدة مراحل وتناولتها عدة لجان منبثقة من الهيئات التخطيطية والتنفيذية المعنية بالتربية الرياضية للشباب عامة وللقطاع التعليمي بصفة خاصة حتى استقرت في المناهج الدراسية المنفذة منذ عام (١٩٦٠) والتي تعد إطارات عامة واتجاهات تتمشى مع خصائص واحتياجات المراحل السنية المختلفة، كما تتضمن أوجه النشاط الرياضي الملائمة لذلك، أما البرامج التنفيذية لها فقد ترك أمر وضعها واختيار تفاصيل مادتها للمدرسين والمدرسات وذلك تحت إشراف هيئة تفتيش التربية الرياضية بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات المختلفة.

ونتيجة للاختلاف الكبير في الفروق الفردية بين المدرسين والمدرسات والمفتشين فقد قامت الادارة العامة لرعاية الشباب بوضع البرامج التنفيذية لهذه المناهج مستهدفة الأغراض الآتية :

- ضمان تحقيق أهداف التربية الرياضية الموضوعة وتوفير عامل التناسق والربط بين مناهج المراحل المختلفة.
- وضع مستويات معينة تهدف الى تحقيق البرنامج حتى يمكن قياس مدى تحصيل التلاميذ، ووضع مقاييس محددة لتقويم عمل معلمي التربية الرياضية بالمدرسة والمديرية، وتحديد معدلات الادارات الرياضية وأنواعها.

- **منهج التربية البدنية والرياضة المدرسية للمرحلة الابتدائية عام (١٩٦٠) :**

ويشتمل على نشاط توقيعي أو ايقاعي – ألعاب صغيرة منظمة – مهارات أساسية للألعاب – سباقات تتابع – تمرينات تمثيلية وقصص حركية – نشاط خلوي – ألعاب كبيرة مبسطة أو إعدادية – نشاط مائي – حركات الرشاقة لقياس القدرة الذاتية.

- **درس التربية البدنية والرياضة المدرسية بالمرحلة الابتدائية :**

وتتضمن دروس التربية الرياضية للصفوف الأولى والثانية والثالثة ثلاث أجزاء، مدة الحصة (٣٥ دقيقة) مقسمة الى الجزء الأول الحركات الشاملة، الجزء الثاني الحركات المعوضة، الجزء الثالث حركات الرشاقة التطبيقية.

- **أما دروس التربية البدنية والرياضة المدرسية للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي فتتكون من :**

نشاط جماعي شامل حر ومنظم، ثم تمرينات بدنية من النوع الغرضي، ثم نشاط تعليمي لنواحي النشاط الجديدة، ويلي التدريب على نواحي النشاط السابق تعلمها (النشاط التطبيقي) باستخدام نظام الجماعات في لعبة جماعية أو سباق تتابع، مدة الحصة (٤٠ دقيقة)

ومع بداية السبعينيات تغيرت وتطورت مناهج التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية مرة أخرى، ففي عام (١٩٧١) وضعت مناهج التربية الرياضية الجديدة وقد تضمنت برامجها ألوان عديدة مناسبة لاحتياجات التلاميذ، وتنحصر أنشطة هذا المنهج فيما يلي :

نشاط إيقاعي – ألعاب صغيرة – تتابع ومسابقات – تمرينات تمثيلية أو تقليدية – تمرينات على شكل ألعاب – ألعاب تمهيدية وألعاب بديلة – حركات رشاقة – نشاط مائي (إذا توافرت الامكانات) على أن يوضع في الاعتبار أن تخدم هذه الأنشطة المهارات الأساسية للحركة.

- كما اشتملت الخطة للصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي على ثلاث دروس في الأسبوع لكل صف دراسي منهم.
- أما خطة الصف الرابع والخامس والسادس فقد اشتملت على درسان في الأسبوع.

ثم تغيرت وتطورت المناهج في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ وتم وضع المنهاج المطور للتربية الرياضية في المدارس بجميع أنواعها والعمل مستمر بهذه المناهج حتى الآن، ويشتمل المنهج على الاعداد البدني للمرحلة الابتدائية، منهاج التمرينات الفنية الحديثة (٥ق)، منهاج الجمباز (٥ق)، منهاج ألعاب القوى (٥ق)، منهاج الألعاب (١٠ق)، الختام (٣ق). (١١٧ : ٢١١)

- **تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي (المرحلة الاعدادية) خلال نصف قرن منذ ثورة (١٩٥٢):**

أما عن الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي فنجدها ذات أهمية بالغة وذلك لأنها مرحلة انتقالية من الطفولة الى فترة المراهقة وما يحدث بها من تغيرات داخلية وظاهرية، وكذا مؤثرات خارجية لها تأثيرها الفعال على مستقبل هذا النشء، كما تعتبر من أحرج مراحل سنين العمر لدى التلاميذ حيث تتكون خلالها شخصيتهم، الى جانب ما

لهذه المرحلة السنية من حساسية خاصـة تحتاج الى رعاية وتقويم، لذا تعد التربية الرياضية المدرسية أحد الجوانب الهامة التي تساهم في تحقيق تنمية الجوانب البدنية والمهارية والنفسية والاجتماعية الى جانب إكساب القوام الجيد لتلاميذ هذه المرحلة التعليمية.

- **أهداف التربية البدنية والرياضة المدرسية فى المرحلة الاعدادية:**

تم وضع أهداف التربية البدنية والرياضة عام (١٩٦٠) وتتمثل في العمل على إكساب الجسم المرونة والخفة والرشاقة والقوة للحصول على لياقة بدنية كاملة، مع مراعاة الاهتمام بتمرينات التوازن والقوام في هذه المرحلة بالذات لأنها مرحلة المراهقة على أن تتدرج التمرينات في الصعوبة حتى الصف الثالث وحتى يصل التلاميذ في نهاية المرحلة الى درجة الاتقان للحركة.

ثم تطورت أهداف التربية البدنية والرياضة للمرحلة الاعدادية عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ حتى تتمشى مع الأهداف السياسية العامة للدولة في فترة الثمانينيات والتي تتمثل في :

- العمل على الوقاية الصحية للتلاميذ من خلال ممارسة كافة البرامج والأنشطة الخاصة بالتربية الرياضية، والعمل على تنمية القوام السليم بالتعاون مع الهيئات المدرسية المعنية بالصحة العامة.
- تنمية الصفات البدنية لدى التلاميذ في ضوء طبيعة الخصائص السنية والأولويات التي تحددها طبيعة البيئة ومستوياتهم المختلفة.
- تعليم المهارات الحركية للأنشطة الرياضية التي تتفق مع المستوى السني لهذه المرحلة.
- التدريب على تطبيق المهارات الفنية والخططية وصولاً الى تنمية القدرات الحركية والمهارات البدنية الخاصة من خلال الأشكال التنافسية داخل الدرس وخارجه.
- تنمية المهارات البدنية العامة النافعة في المستقبل في إطار التربية المستديمة للحياة.
- رعاية النمو النفسي لتلاميذ المرحلة بالتوجيه السليم لإبراز الطاقات الابداعية الخلاقة وذلك في ضوء السمات النفسية لهذه المرحلة السنية.
- تنمية الروح الرياضية والسلوك الرياضي السليم وتدريب التلاميذ على القيادة والتبعية والتعرف على الحقوق والواجبات، وتنمية صفة التعاون والاحترام المتبادل وخدمة البيئة المحيطة.
- العمل على نشر الثقافة الرياضية لدى التلاميذ كجزء من الثقافة العامة، وتقديم الخبرات المتعلقة بالتربية البدنية والرياضة والصحة العامة المتناسبة مع القدرات العقلية وبرامج المواد الدراسية الأخرى.
- الاهتمام بالجانب الترويحي من خلال النشاط المدرسي وخارجه.

- **مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الإعدادية :**

وضعت أول مناهج للتربية الرياضية بالمرحلة الاعدادية عام (١٩٦٠) واشتمل برنامج التربية الرياضية للصف الأول والثاني والثالث على أوجه نشاط في مختلف الأنواع مثل تمرينات رياضية توقيتية حرة أو بالموسيقى أو بالأدوات الصغيرة، تمرينات لتنمية اللياقة البدنية والقوامية، تمرينات على الأدوات (قفز ووثب)، جمباز، ألعاب قوى، ألعاب ميدان.

ويوزع البرنامج على حصتين زمن كل حصة ٤٥ دقيقة.

وفي عام (١٩٧٠) وضعت المناهج الجديدة للتربية البدنية والرياضة للمرحلة الاعدادية ولكنها لم تختلف عن المناهج التي وضعت في فترة الستينيات كثيراً.

وقد اشتمل درس التربية الرياضية على تمرينات رياضية حرة أو بالموسيقى، تمرينات توقيتية، تمرينات باستخدام الأدوات الصغيرة وزمنه خمس دقائق، الرياضات الأساسية وتتضمن الجمباز – ألعاب القوى (١٠ ق) بالتبادل، الألعاب الجماعية وتتضمن كرة السلة – الكرة الطائرة – كرة اليد، العمل في الأقسام ويشمل قفز – وثب – ألعاب قوى – جمباز – توازن باستعمال الأدوات وزمنه (٢٠ دقيقة)

وعلى المدرسة أن تعد شهرياً خطتين على أن يستمر تدريس كل خطة منهما لمدة أسبوعان متتاليان.

عدد الدروس الأسبوعية للصف الثاني الاعدادي درسان ويتضمن :

التمرينات البدنية، الرياضات الأساسية (ألعاب القوى – الجمباز)، الألعاب الجماعية (كرة السلة – الكرة الطائرة – كرة اليد)، العمل في الأقسام بالتبادل مع الألعاب الجماعية ويشمل (القفز – الوثب – القفز على الأدوات – جمباز – ألعاب قوى – توازن)

أما عدد الدروس الأسبوعية للصف الثالث الاعدادي درسان ويتضمن :

التمرينات البدنية، الرياضات الأساسية (ألعاب القوى – الجمباز)، الألعاب الجماعية (كرة السلة – الكرة الطائرة – كرة اليد)، العمل في الأقسام بالتبادل مع الألعاب الجماعية ويشمل (القفز – الوثب – القفز على الأدوات – جمباز – ألعاب قوى – توازن) ثم طبق المنهاج المطور للمرحلة الاعدادية.

■ **منهاج التربية البدنية والرياضة المدرسية بالمرحلة الاعدادية ١٩٨٠/ ١٩٨١ ويشمل :**

منهاج الاعداد البدني، منهاج التمرينات الفنية الايقاعية ومدته (٥ق) في كل درس، منهاج ألعاب القوى ومدته (١٠ق) في كل درس على مدى نصف عام دراسي، منهاج الألعاب ومدته (١٠ق) في كل درس، منهاج الجمباز ومدته (١٠ق) في كل درس على مدى نصف عام دراسي.

وقد خصص للإعداد البدني (١٠ق) من الزمن المخصص لكل درس ويرتبط بالبرامج بطارية اختبارات للياقة البدنية وجداول معيارية مصرية خاصة بالمرحلة.

والجدول التالي يوضح عدد الحصص والساعات الأسبوعية وزمن كل حصة لكل صف من الصفوف التسع بمرحلة التعليم الأساسي

جدول (٥)

عدد الحصص والساعات الأسبوعية وزمن كل حصة لكل صف بمرحلة التعليم الأساسي

المرحلة	الصف	عدد الحصص	زمن الحصة	عدد الساعات الأسبوعية
الابتدائية	الأول الثاني الثالث	حصتان أسبوعياً لكل صف	٤٥ دقيقة	٩٠ دقيقة بواقع ساعة ونصف في الأسبوع لكل صف
	الرابع الخامس السادس	ثلاث حصص أسبوعياً لكل صف		١٣٥ دقيقة بواقع ساعتان وربع أسبوعياً لكل صف
الإعدادية	الأول الثاني الثالث	حصتان أسبوعياً لكل صف	٤٥ دقيقة	٩٠ دقيقة بواقع ساعة ونصف في الأسبوع لكل صف

أما بالنسبة للأدوات والامكانات اللازمة للتربية البدنية والرياضة بالمرحلة الاعدادية فتتمثل في صندوق قفز مقسم، متوازي، مهر، مقاعد سويدية، مراتب جمباز، عقل حائط، جهاز وثب عالي، حفر للوثب (٣×٥م)، كرات طبية أحجام مختلفة، أكياس رمل، أثقال يد مختلفة الأوزان، سلم وثب، حواجز، أطواق مختلفة الأقطار، كرات تنس، أقراص ٤كجم، عصي تتابع، مكعبات صغيرة، أكياس حبوب، كرات سلة ويد وطائرة. (١١٧ : ٢٢٨)

- تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الثانوية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢.

أما عن المرحلة الثانوية فتقع في الدرجة الثالثة من السلم التعليمي في جمهورية مصر العربية، كما أنها من المراحل التعليمية الهامة لما لها من أثر في تشكيل الشباب وإعداده للحياة المنتجة بالمجتمع، ويتم ذلك من خلال ممارسة التربية البدنية والرياضة.

■ **أهداف التربية البدنية والرياضة المدرسية في المرحلة الثانوية :**

تسعى هذه الأهداف الى إكساب الجسم المرونة والخفة والرشاقة والقوة والجلد للحصول على لياقة بدنية كاملة لكلا الجنسين في هذه المرحلة بالذات لأنها مرحلة النمو البطيء، مع مراعاة تنمية الروح الرياضية والسمو بها ومحاولة الوصول بالشباب في نهاية المرحلة الى درجة البطولة، ولم تختلف هذه الأهداف في فترة السبعينيات عنها في فترة الثمانينيات.

ثم تطورت أهداف التربية الرياضية بالمرحلة الثانوية في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ وتمثلت في :

١. العمل على الوقاية الصحية للتلاميذ من خلال ممارسة كافة البرامج والأنشطة الخاصة بالتربية الرياضية والعمل على تنمية القوام السليم بالتعاون مع الهيئات المدرسية المعنية بالصحة العامة.
٢. تنمية الصفات البنية لدى التلاميذ وذلك في ضوء طبيعة الخصائص السنية والأولويات التي تحددها طبيعة البيئة ومستوياتهم المختلفة.
٣. تعليم المهارات الحركية للأنشطة الرياضية التي تتفق مع المستوى السني للمرحلة.
٤. التدريب على تطبيق المهارات الفنية والخططية وصولاً الى تنمية القدرات الحركية والمهارات البدنية الخاصة من خلال الأشكال التنافسية داخل الدرس وخارجه.
٥. تنمية المهارات البدنية العامة النافعة في المستقبل في إطار التربية المستديمة للحياة.
٦. رعاية النمو النفسي لتلاميذ المرحلة بالتوجيه السليم لإبراز الطاقات الابداعية الخلاقة وذلك في ضوء السمات النفسية لهذه المرحلة السنية.

٧. تنمية الروح الرياضية والسلوك الرياضي السليم وتدريب التلاميذ على القيادة والتبعية، والتعرف على الحقوق والواجبات وتنمية صفات التعاون والاحترام المتبادل وخدمة البيئة المحيطة.
٨. العمل على نشر الثقافة الرياضية لدى التلاميذ كجزء من الثقافة العامة، وتقديم الخبرات المتعلقة بالتربية البدنية والرياضة والصحة العامة المتناسبة مع القدرات العقلية وبرامج المواد الدراسية الأخرى.
٩. ينفذ هذا المنهاج من خلال دروس التربية الرياضية والأنشطة الرياضية الداخلية والخارجية، وهذه الأنشطة المصاحبة تنظمها النشرات التوجيهية والدورية.
١٠. الاهتمام بالجانب الترويحي من خلال ممارسة النشاط المدرسي الداخلي والخارجي. (٦٤ : ٤، ٥)

ويتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال منهاج المرحلة الثانوية المتمثل في دروس التربية الرياضية والأنشطة الداخلية والخارجية التي تنظمها الخطط والنشرات التوجيهية والدورية.

■ **مناهج التربية البدنية والرياضة بالمرحلة الثانوية :**

وضع أول منهاج عام (١٩٦٠) من خلال حصتان في الأسبوع، زمن الحصة (٤٥ دقيقة) حيث اشتمل البرنامج للصف الأول والثاني والثالث الثانوي على أوجه نشاط متعددة مثل :
تمرينات رياضية توقيتية حرة أو بالموسيقى أو بالأدوات المختلفة المناسبة، لياقة بدنية، جمباز، تمرينات بالأدوات، ألعاب قوى، ألعاب ميدان.

ثم تطورت المناهج مرة أخرى في عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ ولكن لم يكن تغييرا جوهريا، واستمر العمل بهذه المناهج حتى تم وضع المناهج المطورة عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ للتربية الرياضية للمرحلة الثانوية.

ويتضمن المنهاج الاعداد البدني والتمرينات الفنية الايقاعية والجمباز وألعاب القوى، ومنهاج الألعاب (كرة السلة – الكرة الطائرة – كرة اليد).

والجدول التالي يوضح الخطة الدراسية للتربية البدنية والرياضة بالمرحلة الثانوية

جدول (٦)
الخطة الدراسية للتربية البدنية والرياضة بالمرحلة الثانوية

المرحلة	الصف	عدد الحصص	زمن الحصة	عدد الساعات الأسبوعية
الثانوية	الأول الثاني الثالث	حصتان حصة واحدة حصتان	٤٥ دقيقة	٩٠ دقيقة في الأسبوع ٤٥ دقيقة في الأسبوع ٩٠ دقيقة في الأسبوع

مما سبق يجب على هذا المنهاج أن يحقق الأهداف الخاصة بالمرحلة الثانوية.

أما بالنسبة للأدوات والأجهزة الواجب توافرها لممارسة النشاط الرياضي بالمرحلة الثانوية فتشمل (الحبال – الزجاجات الخشبية – الأطواق – الكرات – العصي – الأعلام القصيرة – مقاعد سويدية – كرات طبية – الشريط الثعباني – حصر – صندوق مقسم - مراتب – قوائم وثب عالي – عوارض وثب عالي – سلالم وثب – أثقال حديدية – جلل وزن ٣-٤ كجم – شريط قياس – عصي تتابع – أكياس حبوب – كرات سلة – كرات طائرة – كرات يد).
(١١٧ : ٢٤٧)

وترى الباحثة أن التربية البدنية والرياضة بالمرحلة الابتدائية قد مرت بالعديد من التغيرات حتى تتلاءم مع ظروف المجتمع، وقد درست التربية البدنية والرياضة بالمرحلة الابتدائية في الخطة الدراسية بصفة نهائية بالمدارس عام (١٩٢٥) وخصص لها ثلاث دروس في السنة الأولى، ودرسان في السنتان الثانية والثالثة، ودرس واحد في السنة الرابعة والخامسة، ثم تعدلت خطة الدراسة في عام (١٩٣٥) وخصص لها درسان داخل الجدول المدرسي ودرسان خارجه، وقد قامت وزارة المعارف في ذلك الوقت بوضع مناهج التربية البدنية والرياضية بالمدارس الابتدائية وحدت فيها الأهداف والمحتوى والطريقة، وقامت بمتابعة تنفيذ هذه المناهج بالمدارس، أما البرامج التنفيذية فقد ترك وضعها واختيار تفاصيل مادتها للمدرسين والمدرسات وذلك تحت إشراف هيئة تفتيش التربية البدنية والرياضة بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات المختلفة.

ثم قامت وزارة التربية والتعليم مع الادارة العامة لرعاية الشباب بوضع البرامج التنفيذية لمناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية نتيجة وجود تباين كبير في هذه البرامج التنفيذية من مدرسة لأخرى لاختلاف مستويات المعلمين والمعلمات والمفتشين والمفتشات مما أثر على المستوى الفني للمادة سلبا وضرورة تغيير هذا الوضع، ومع بداية السبعينيات وضعت مناهج جديدة للتربية البدنية والرياضة المدرسية بالمرحلة الابتدائية حيث اشتملت الخطة على ثلاث دروس في الأسبوع لكل من الصفوف الأول والثاني والثالث، ودرسان للصف الرابع والخامس والسادس، إلا أن هذه المناهج لم تختلف في أهدافها ومحتواها عن المناهج التي وضعت عام (١٩٦٠).

واستمر تنفيذ هذه المناهج حتى عام (١٩٨٠ – ١٩٨١) عندما تم وضع المنهاج المطور للتربية البدنية والرياضة في المدارس الابتدائية.

كما وضعت البرامج التنفيذية لكل أجزاء المنهج حتى يسهل تنفيذ الدروس، وتم تحديد أجزاء الدرس والزمن المخصص لكل جزء ونوع المنهج الذي يدرس ومدته سواء كان جمباز أو ألعاب قوى أو ألعاب، وكذلك التمرينات الخاصة بكل منهج، وأصبح زمن الدرس في الصفوف الثلاث الأولى ٤٠ق وفي الصفوف الثلاث الأخيرة ٤٥ دقيقة، هذا وقد زاد عدد الممارسين للنشاط الرياضي في المدارس الابتدائية، وأيضاً زيادة عدد المدرسين المتخصصين في مجال التربية البدنية والرياضة بالمدارس الابتدائية ايماناً بأهمية هذه المرحلة.

وعلى الرغم من ذلك فإنه من عيوب المنهاج المطور أنه أغفل الجانب الابتكاري لمدرس التربية البدنية والرياضة فلم يعد لديه القدرة والفرصة لابتكار أي تمرين أو استخدام أي أداة لأن المنهاج المطور يحدد حتى أصغر جزء بالمنهج وهو درس التربية البدنية والرياضة المدرسية.

كما ترى الباحثة أن تتبع عملية تطوير محتوى منهاج التربية البدنية والرياضة المدرسية منذ عام ١٩٦٠ حينما وضعت اللجنة الفنية للادارة العامة لرعاية الشباب بوزارة التربية والتعليم المقررات المنهجية للتربية البدنية والرياضة المدرسية للمرحلتين الاعدادية والثانوية، ثم تم تطوير هذا المنهاج عام (١٩٨٠/ ١٩٨١) والذي أعدته اللجنة الفنية للادارة العامة للتربية الرياضية بوزارة التربية والتعليم حتى (١٩٩٧)، ثم جاء المنهاج الحديث (١٩٩٧/ ١٩٩٨)، ثم أصدر مكتب مستشار التربية البدنية والرياضية والعسكرية منهاج تجريبي لمادة التربية الرياضية يتم تطبيقه لعام (١٩٩٩/ ٢٠٠٠)

ومن خلال اطلاع الباحثة على المناهج السابقة اتضح أن المنهج القديم والمطور يتم فيه تدريس ستة ألعاب طوال العام الدراسي وهي (كرة القدم – كرة السلة – الكرة الطائرة – كرة اليد – ألعاب القوى – الجمباز) ثم جاء المنهاج الحديث بتدريس لعبة واحدة كل شهر عام (١٩٩٧/ ١٩٩٨)، ثم المنهاج التجريبي عام (١٩٩٩/ ٢٠٠٠) بتدريس لعبة واحدة خلال العام الدراسي الواحد، ثم أصدر مكتب مستشار التربية الرياضية والعسكرية بناء على ما جاء بخطاب مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية لاستراتيجية وضع تصور مبدئي لتطوير مادة التربية الرياضية لمرحلة التعليم الثانوي العام لتطبيقه للعام الدراسي (٢٠٠٠/ ٢٠٠١) على أن يستغرق وحدة دراسية تعليمية (لعبة واحدة) نصف عام دراسي، ويتم اختيار الوحدة لكل نصف عام دراسي بالتنسيق مع الموجه العام والموجه الأول وموجه المرحلة حسب الامكانات المتاحة في المدرسة من الملاعب والأدوات وتخصص المعلم، على أن يتم تدريس ست وحدات تعليمية خلال المرحلة الثانوية، بالإضافة الى منهج معرفي يتخلل الوحدة الدراسية بواقع حصة كل شهر تخصص للثقافة المعرفية الرياضية، ويحتوي على فلسفة الرياضة – تاريخ الرياضة – بعض قوانين الألعاب – فسيولوجيا الرياضة – علم النفس الرياضي – علم الحركة الرياضي – أثر الرياضة على الصحة العامة والقوام.

كما يتضح للباحثة عدم مراعاة تنظيم محتوى المنهاج من حيث الاستمرارية والتتابع والتكامل مما يعكس عدم وجود خطة زمنية للتطوير وكذلك عدم وجود برنامج تقويمي للمناهج، وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت أن الجمود قد سيطر على تطوير مناهج التربية الرياضية دون أن تمسه يد التعديل، حيث استمر المنهاج المطور من عام (١٩٨٠) حتى عام (١٩٩٧) وهذا يفقده مبدأ الاستمرارية في التقويم، ورغم ذلك فقد حدث تعديل لمحتوى منهاج التربية الرياضية خلال الفترة من عام (١٩٩٨) حتى عام (٢٠٠١) ثلاث مرات متتالية للمنهاج المطور تحت مسمى المنهاج الحديث ثم المنهاج التجريبي وأخيراً تعديل المنهاج التجريبي مما يعكس أن عملية تقويم المنهاج غير موضوعي ويفقد الهدف منه.

جدول رقم (٧)

تطور محتوى أجزاء درس التربية الرياضية وفقاً لتطوير المنهاج من عام (١٩٦٠) حتى عام (٢٠٠٢)

المنهاج القديم ١٩٦٠-١٩٨٠		المنهاج المطور ١٩٨٠-١٩٩٧		المنهاج الحديث ١٩٩٧/١٩٩٨		المنهاج التجريبي ١٩٩٩-٢٠٠٠		تعديل المنهاج التجريبي ٢٠٠١-٢٠٠٢	
أجزاء الدرس	الزمن (ق)	أجزاء الدرس	الزمن (ق)	أجزاء الدرس	الزمن (ق)	أجزاء الدرس	الزمن (ق)	أجزاء الدرس	الزمن (ق)
أعمال ادارية	٥	أعمال ادارية وإحماء	٧	أعمال ادارية	٧	أعمال ادارية	٥	أعمال ادارية	٥
تمرينات	١٠	إعداد بدني	١٠	إعداد بدني	١٠	إعداد بدني	٢٠	إعداد بدني عام	٢٠
نشاط تعليمي	١٠	تمرينات	٥	تمرينات	٥	ممارسة لعبة واحدة طوال العام	٢٠	ممارسة لعبة كل نصف عام دراسي	٢٠
نشاط تطبيقي	١٥	رياضات اساسية ألعاب قوى أو جمباز	١٠	لعبة لمدة خمس اسابيع	٢٠	-	-	-	-
نشاط ختامي	٥	ألعاب جماعية	١٠	ختام	٣	-	-	-	-
-	-	ختام	٣	-	-	-	-	-	-
الزمن الكلي للدرس	٤٥ق	-	٤٥ق	-	٤٥ق	-	٤٥ق	-	٤٥ق

يتضح من جدول رقم (٧) عدم تغيير الزمن الكلي للدرس في مراحل تطوير المناهج ولكن حدث تعديلات في زمن أجزاء الدرس وعدد اللعبات في الجزء الرئيسي للدرس من عام (١٩٦٠) حتى عام (٢٠٠٢).
وقد استعانت الباحثة بآراء الخبراء في مجال التربية البدنية والرياضة المدرسية من خلال المقابلة الشخصية تأكيداً منهم على ما سبق.

- النشاط الرياضي الداخلي والخارجي للمراحل التعليمية المختلفة (ابتدائي، اعدادي، ثانوي)

يتم النشاط الرياضي الداخلي بالمراحل التعليمية الثلاث الابتدائي، الاعدادي، الثانوي في صورة منافسات تتم بين فصول كل مدرسة على حدة وهو البرنامج الرياضي الذي تديره المدرسة خارج المنهاج المدرسي نظراً لضيق وقت الدرس على مستوى الحصة أو حتى مستوى الحصتين في الأسبوع، ويتمثل في الألعاب الجماعية مثل كرة اليد وكرة السلة والكرة الطائرة، وقد أصبح اهتمام المدارس به ضعيف عما كان عليه قبل الثورة وبعد الثورة وفي فترة الستينيات، وقد يرجع ذلك الى زيادة الاهتمام بالنشاط الخارجي وكثرة البطولات التي تقام على المستوى المحلي والمستوى الجمهوري.

ويتمثل الغرض من النشاط الرياضي الداخلي في :

- اكتشاف التلاميذ الممتازين رياضياً.
- إتاحة الفرصة لجميع التلاميذ للمشاركة في النشاط.
- اكتشاف التلاميذ لقدراتهم الحركية.
- تنمية وإكساب الصفات البدنية والاجتماعية والأخلاقية.
- شغل وقت الفراغ.
- يعتبر النشاط الداخلي امتداد لدرس التربية الرياضية.

وتعتبر الميزانية المخصصة للنشاط الرياضي الداخلي غير عالية التكاليف خصوصاً وأن المساحات والأدوات والأجهزة المطلوبة غالباً ما تكون بالمدرسة، وقد تكون نفس الامكانيات المستعملة في درس التربية البدنية والرياضة المدرسية ولو احتاج الأمر الى ميزانية خاصة بهذا النشاط فيجب أن يكون ذلك عن طريق إدارة المدرسة، فاذا رأت الادارة جمع مساهمة بسيطة من التلاميذ أو رأت أن تقوم هي بإمداد النشاط بما يحتاجه فهذا أمراً ادارياً يرجع للسياسة الادارية العامة بالمدرسة، وقد يلزم أن تقوم الوحدات المشتركة بدفع رسم اشتراك خصوصاً إذا كان النشاط من الأنشطة التي تتكلف أكثر من غيرها كالتنس مثلاً.

- **المشكلات التي تواجه النشاط الداخلي :**

- عدم وجود مساحة فضاء أو فناء يعتبر عثرة أمام تنفيذ النشاط الرياضي الداخلي.
- عدم وجود متابعة وخطط واضحة تلزم ممارسة النشاط الرياضي الداخلي.
- نظام الفترتين يمنع إقامة النشاط الرياضي الداخلي.

وحيث أن الامكانات غير متوفرة، وانعدام الضمير المهني لبعض معلمي التربية الرياضية فبذلك تنتهي عملية ممارسة القاعدة العريضة من التلاميذ للنشاط الرياضي حيث يعتبر النشاط الداخلي مكملاً لنواقص درس التربية البدنية والرياضة المدرسية.

- **المقترحات الخاصة بالنشاط الرياضي الداخلي :**

- ينبغي ألا يتعارض توقيت النشاط الداخلي مع الجدول الدراسي بالمدرسة، فيمكن أن ينفذ في فترة ما قبل طابور الصباح أو فترة الراحة بين الحصص، أو بعد انتهاء اليوم الدراسي.
- في حالة عدم توافر ملعب أو فناء لممارسة النشاط الرياضي الداخلي يمكن التنسيق مع أقرب نادي أو مركز شباب لممارسة هذا النشاط.
- ضرورة اشتراك التلاميذ في لجان إدارة النشاط الداخلي بالمدرسة على أن يقوم المعلم بتوجيه اللجان وتحديد طرق تنظيم الدورات الرياضية.

- **أما النشاط الرياضي الخارجي بالمراحل التعليمية الثلاث (الابتدائية – الاعدادية – الثانوية) فهو ذلك النشاط** الرياضي الذي تتبارى فيه وحدات تمثل هذه الهيئة مع وحدات تمثل هيئات أخرى، وغالباً ما تكون هذه المباريات بين أفراد ينتمون لنفس الجنس، وهذا البرنامج يخص الممتازين في الأداء الرياضي ولا تقتصر هذه الأنشطة على مجرد المنافسات والبطولات التي تشترك فيها الندرسة خارج أسوارها، وإنما على أينشاط بدني رياضي أو ترويحي تقيمه المدرسة كالرحلات والمعسكرات والأيام الرياضية مع مدارس أخرى.

- **أغراض النشاط الرياضي الخارجي :**

- الارتفاع بمستوى الأداء الرياضي.
- معرفة مدى صلاحية الطرق الفنية ومقارنتها بغيرها من الطرق واستنباط طرق جديدة.
- تعلم قوانين الألعاب وتكنيك اللعب.
- اكتساب الصحة البدنية والعقلية والنفسية والمحافظة عليها وتنميتها.
- النمو الاجتماعي.
- ممارسة الاسلوب الديمقراطي في الحياة.
- التدريب على القيادة.
- تنمية النضج الانفعالي.
- الاعتماد على النفس.
- حسن قضاء الوقت الحر.

- **المشكلات التي تواجه النشاط الخارجي :**

- تعتبر نسبة المستفيدين من النشاط الخارجي ضئيلة جداً مقارنة بالقاعدة العريضة من التلاميذ.
- كما أن التلاميذ المشتركين في هذه الأنشطة لا يجدون من يقوم بتدريبهم نظراً لعدم وجود حوافز أو مكافآت اضافية لمدرس التربية الرياضية وعدم وجود ميزانية للصرف على مدربي الفرق المختلفة، الأمر الذي يؤدي الى اشتراك التلاميذ في هذه المسابقات دون تدريب مسبق مما يؤدي الى هبوط مستوى المنافسات الرياضية بين الفرق.
- الاتجاهات غير الايجابية نحو النشاط الرياضي الخارجي لبعض أولياء الأمور وإدارة المدرسة. (١٦ : ١٢٦- ١٤٨)

تعتبر التربية البدنية عملية استثمار متكاملة ولا سيما في الدول المتقدمة، إذ يمثل النشاط الرياضي عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف المجتمع في التنمية والانتاج، ومن ثم أولت الدولة اهتماماً للتربية البدنية والرياضية لتوفير فرص ممارسة الأنشطة الرياضية للمواطنين من خلال عدة نظم سواء داخل المؤسسات الرياضية الحكومية أو خارجها.

وقد مرت أجهزة الشباب والرياضة في مصر بمراحل متعددة لتتواءم مع الاحتياجات الأساسية للشباب وكان أخر هذه المراحل صدور القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة باعتباره هيئة عامة يرأسها وزير الدولة للشباب وتتبع مجلس الوزراء.

أما وزارة الشباب والرياضة تهتم بحكم مسئولياتها بتربية وتعليم النشء في قطاع التعليم وذلك بإتاحة الفرصة للطلاب لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية والقومية لتحقيق النمو المتكامل للطلاب بدنياً وعقلياً ووجدانياً.

ويتم تحقيق الهدف من خلال دروس التربية الرياضية التي تدخل ضمن مناهج الدراسة في مراحل التعليم العام، وبرامج الأنشطة الرياضية التي يتم تنفيذها داخل المدرسة وخارجها، بالاضافة الى خطة الدراسة المنهجية خلال العام الدراسي، برامج الأنشطة المختلفة التي يتم التركيز عليها خلال أشهر الصيف داخل بعض المدارس والمعسكرات الصيفية.

ويقوم على تنفيذ خطط وبرامج الرياضة في قطاع التعليم الادارة العامة للتربية الرياضية والعسكرية، مستشار التربية الرياضية بالوزارة.

أما في عصرنا الحديث فقد تطورت الرياضة وتكونت التنظيمات الرياضية الأهلية والقارية والإقليمية والدولية، وتعددت أنواع الألعاب وزادت المسابقات، كما زادت أعداد المقبلين على مزاولتها واجتذبت أعداداً غفيرة لمشاهدتها وتذوقها، وخصصت الاعتمادات المالية لتدبير وسائل مزاولتها ومشاهدتها.

ولقد عنيت وسائل الاعلام المختلفة بالرياضة وخصصت لها الصفحات المطولة في الصحف وفي البرامج الاذاعية والتليفزيون، غير أن هذا التطور صاحبه انحراف عن الأهداف والمبادئ الرياضية يتمثل في استغلال النشاط الرياضي سياسياً واقتصادياً وفي التعصب للجنس أو اللون أو المعتقدات السياسية والدينية، وفي تحول النشاط الرياضي الى هدف الفوز بأية وسيلة مما جرف الرياضة نحو العنف وعدم احترام القوانين الرياضية أو الحكام أو الاداريين، وانسياق المتفوقين رياضياً الى الغرور والاحتراق أو الابتزاز.

وقد اتبعت مصر في السنوات الثلاثون الماضية سياسة التوسع في التعليم التي كان لها آثار جانبية في إلغاء اليوم المدرسي الكامل وإلغاء التغذية بالمدارس، وعدم وجود الوقت الكافي لمزاولة النشاط الرياضي، والتوسع في أبنية الفصول على حساب الأفنية والملاعب الرياضية في المدارس، وتوجيه اعتمادات المباني الحديثة الى المدارس والفصول دون الملاعب، وتعيين الخريجين من كليات ومعاهد التربية الرياضية في الأجهزة المتعددة لرعاية الشباب دون المدارس، واتجاه النسبة الكبيرة منهم الى العمل في الخارج أو بعيداً عن تخصصاتهم الرياضية.
وقد أدى ذلك الى إلغاء الكثير من الأنشطة الشبابية وأهمها النشاط الرياضي.

تواجه التربية البدنية والرياضة المدرسية بمراحل التعليم مشكلات تناقص الامكانات وخاصة في المقومات الرئيسية لتنظيم الخبرة التعليمية وتطبيق المنهج بمفهومه الحديث الذي يتضمن (المقررات الدراسية، الطريقة والنشاط والوسيلة، أساليب التقويم، الحياة المدرسية بكل جوانبها، العلاقة بين هذه المكونات) كما أكدها مؤتمر التعليم بالدولة العصرية فبراير (١٩٧١) علاقة عضوية وثيقة وليست مجرد علاقة اضافية أو حوار.

فالنسبة للملاعب بلغت الزيادة في عدد تلاميذ مراحل التعليم العام خلال السنوات العشر من ١٩٦٦الى ١٩٧٦ (١,٠٦٦,٤٤٣) مليونا وستة وستين ألفا واربعمائة وثلاثة واربعين تلميذاً بنسبة قدرها ٢٠%

كما قابل الزيادة في عدد التلاميذ زيادة في عدد الفصول في المدة نفسها بمقدار (٥١٣٦٠) فصلاً بنسبة قدرها ٤٣%، إلا أنه لم يقابل هذه الزيادة أي زيادة تذكر في امكانات تدريس التربية الرياضية لهؤلاء التلاميذ من ملاعب وأجهزة وأدوات، بل لوحظ أن معظم الفصول الجديدة المشار اليها قد قامت على حساب الملاعب والمساحات الخضراء القائمة.

يتضح من ذلك أن تحقيق النمو في امكانات التدريس للمواد العلمية يتناسب عكسياً مع نمو امكانات الأنشطة التربوية وأهمها الألعاب الرياضية ويصبح بذلك تطبيقاً مخالفاً للفلسفة النظرية لتحديث التعليم واتجاهات تطويره لمقابلة متطلبات المجتمع في مصر.

كما أسفر البحث عن وجود:

- ٤١٤٣ مدرسة ابتدائية بنسبة ٧٢,٣% تبلغ مساحة الأفنية والملاعب بكل منها ٥٠٠ متر مربع.
- ٩٦٣ مدرسة اعدادية بنسبة ٧٥,٥٩%
- ٥٤٤ مدرسة ثانوية بنسبة ٧٠,١% تقل مساحة الأفنية والملاعب بكل منها عن ١٠٠٠متر مربع.

واذا اتجهنا الى تطبيق نظام اليوم المدرسي الكامل لتوفير وقت للنشاط خارج الدرس فإن ذلك لم يتحقق إلا بالمدارس التي تعمل لفترة واحدة يومياً.

أما المعلمين فيتولى تدريس التربية الرياضية بالمدارس بمراحل التعليم العام :

- ١٤٦٨ معلماً حاصلاً على مؤهل عالي بنسبة ٤١,٢% من اجمالي معلمي التربية الرياضية.
- ١٨٧٠ معلماً حاصلاً على مؤهل متوسط بنسبة ٥٢,٥%.
- ٢٢٦ معلم خبرة بنسبة ٦,٢%

أما فيما يختص بمدى توفر مدرس التربية الرياضية فإنه توجد :

- ٢٣٠٤ مدرسة بها مدرس تربية رياضية مؤهل مقابل ٥٠٠ تلميذ بالمراحل المختلفة.
- ٩٣٥ مدرسة بها مدرس مؤهل لكل ٧٠٠ تلميذ.
- ٢٦٢ مدرسة بها مدرس تربية رياضية مؤهل لأكثر من ٧٠٠ تلميذ.

ويشرف على توجيه التربية الرياضية ١٦٨ موجهاً بالمرحلة الابتدائية و٤٧ بالمرحلة الاعدادية و٤٣ بالمرحلة الثانوية.

وتشير النشرة الاحصائية لوزارة التعليم عام ١٩٧٥ الى أن النقص في عدد مدرسي التربية الرياضية بلغ ٨٥٧٣ بنسبة ٨٣% في مدارس المرحلة الابتدائية، ١٤٩٠ بنسبة ٣٩% في مدارس المرحلة الاعدادية، ١٢٣٦ بنسبة ١٢% في مدارس المرحلة الثانوية

وهذا يعني أنه من بين كل ١٠٠ طالب يلتحقون بمرحلة التعليم الجامعي يوجد حوالي عشرة طلاب فقط هم الذين تلقوا دروساً في التربية الرياضية على مدى المراحل التعليمية السابقة.

بالاضافة الى أن كل ١٠٠ طالب مقيد في المدارس الثانوية من بينهم ٥٣ طالباً تلقوا دراستهم في المراحل التعليمية السابقة بمدارس هي في الأصل بيوت أو منازل مؤجرة، وبالتالي ليس بها أفنية أو ملاعب يمكن للطلاب أن يمارسوا فيها أنشطة رياضية.

وأن من بين كل ١٠٠ تلميذ بالمدارس الابتدائية يوجد ٦٦ فقط ملتحقون بمدارس بها أفنية بصرف النظر عن المواصفات والمساحات القانونية للملاعب الرياضية المقررة بالمناهج التعليمية ومدى تناسبها مع عدد التلاميذ والفصول والساعات المدرجة بالخطة الدراسية، وتوضح هذه الأرقام مدى التدهور الذي تعانيه مادة التربية الرياضية رغم ما أجمعت عليه الآراء من أهميتها في تحقيق أهداف النمو المتوازن للمواطن، وتكامل الشخصية وغرس العادات والاتجاهات السلوكية المطلوبة.

وحتى يمكن تحقيق النهوض بالرياضة ينبغي أن يتأكد الوعي بأهميتها وأن تكون ذات صلة مباشرة بوظيفة المدرسة وموقف التلميذ من الالتزام باستيعاب المناهج المقررة، واجتياز اختباراتها بنجاح يشعره بمكانته من خلال الاهتمامات المحيطة به بدءاً من الوالدين والمعلمين وإقترانه بالبيئة وبالمسئولين عن التعليم، وما يتمتع به من حوافز تعمق اهتماماته بالنجاح فيما يتعرض له من اختبارات.

لذلك فإن الأسلوب العملي المناسب للنهوض بالتربية الرياضية في إطار السياسة التعليمية وفلسفتها المقررة هو المبادرة بتقنين التربية الرياضية كمادة تعليم أساسي للمواطنة الصالحة وجعلها بالتدريج على مراحل التعليم مادة اجبارية يشترط اجتياز اختباراتها أسوة بمثيلاتها من المواد التربوية في الخطة الدراسية المقررة.
(١١٨: ٣٥٦- ٣٥٨، ٣٩٩، ٤٠٠)

تبذل الدولة جهوداً مستمرة من أجل تدعيم التربية البدنية والرياضة المدرسية، ولكن يجب ألا يقتصر التمويل على المؤسسات الحكومية بل لابد من مشاركة المجتمع في التمويل الذاتي لأنه من أهم عوامل تنفيذ برامج التربية البدنية والرياضة المدرسية في القطاع التعليمي الذي لا يتوافر له التمويل الكافي لتنفيذ هذه البرامج بأنشطتها المختلفة الداخلية والخارجية، باعتبار أن المدرسة هي القاعدة العريضة التي يخرج منها الناشئون والموهوبون الذين يمثلون مدداً للفرق القومية بمختلف مستوياتها ونوعياتها.

ويتم تمويل برامج التربية الرياضية والأنشطة المصاحبة لها بالقطاع التعليمي من خلال الميزانية العامة لوزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، حصيلة الرسوم التي يدفعها التلاميذ سنوياً بواقع نصف جنيه عن التلميذ في المدارس الابتدائية، وجنيه واحد عن التلميذ في المدارس الإعدادية والثانوية، ويستقطع من هذه الحصيلة حوالي ٥٠% للأنشطة الأخرى غير الرياضية رغم أن القرار الوزاري – في ذلك الوقت – قد قضى بأن تكون هذه الحصيلة للتربية البدنية والرياضة المدرسية وما يصاحبها من أنشطة ومسابقات وبطولات رياضية، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، وبنك الاستثمار باب ثان/ ثالث.

كما أن للإعلام دور هام في التمويل الذاتي للرياضة في مصر حيث أدى ذلك الى انشاء المدارس الرياضية.
(١١٩ : ٤٢٦، ٤٢٨)

ترتكز خطة عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ على مجموعة من السياسات منها نشر الرياضة وممارستها في مراحل التعليم المختلفة وتطوير مناهج التربية الرياضية، وإعداد الكوادر الرياضية المتخصصة، والاهتمام بالثقافة الرياضية في تكوين شخصية الشباب من خلال تكوين ودعم فرق الكشافة والجوالة والمرشدات وزيادة عدد المدارس الرياضية.
(١٢٥ : ٧١، ٧٢)

كذلك التوسع في إنشاء مدارس للرياضة يراعى فيها أن تجهز تجهيزاً كاملاً بالامكانات الرياضية، وأن يتبع فيها نظام الدراسة الداخلية حتى يمكن أن تتوافر لطلابها الرعاية الكاملة، ويختار طلاب هذه المدارس بمعرفة لجنة تضع مقاييس لاختبارات تبين مدى الاستعداد الجسماني للتفوق الرياضي، مع زيادة حصص التربية البدنية والرياضة المدرسية الى ست حصص أسبوعياً بجانب فترة النشاط بعد الظهر.

والغرض من إنشاء هذا النوع من المدارس هو رعاية الممتازين والموهوبين من الطلبة الرياضيين بالمدارس، واتاحة الفرصة أمامهم كاملة للوصول الى أعلى مراتب البطولة، وايجاد مورد دائم لمد الفرق الرياضية القومية التي تمثل الدولة في المجالات الرياضية العالمية بالعناصر الممتازة من اللاعبين، إعداد فئة من الطلبة تناسب احتياجات كليات التربية الرياضية، بالاضافة الى رفع مستوى الرياضة بالكليات المختلفة بالجامعات التي يلتحق بها خريجوا هذه المدارس. (١١٨ : ٣٥١)

وتعد وزارة التربية والتعليم من أكبر المؤسسات التربوية التي تتيح فرصة ممارسة النشاط الرياضي للهواة، حيث تقوم بتنظيم برامج لممارسة النشاط الرياضي داخل المدارس على جميع المستويات بمراحل التعليم المختلفة، ولم تكتف بوضع سياسات سير النشاط فقط بل قامت بتدعيم ممارسة الهواية عن طريق وضع حوافز التفوق الرياضي، ومنح المتفوقين رياضياً حافزاً رياضياً متمثلاً في درجات تضاف الى المجموع الكلي لهم في الشهادات العامة.
(١٢٠ : ٥٥٣)

وللتغلب على مشكلة مساحات الأفنية الصغيرة القائمة وعدم كفايتها لهذا الغرض تم انشاء مجمعات للأنشطة بالمحافظات يضم كل منها صالة للأنشطة الرياضية حتى يتمكن تلاميذ المدارس ذات المساحات الصغيرة من ممارسة الأنشطة المرتبطة بعمليات تعليمهم وتعلمهم لتحقيق نموهم الشامل المتكامل. (١٣٣ : ٢٩)

واستمراراً للجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارة باتجاه تحقيق النمو الشامل المتكامل للتلاميذ كهدف أصيل يوجه مسيرتها يأتي الحرص على توفير الرعاية المتكاملة لهم بما يساعد على تحسين المناخ التعليمي وتطوير البيئة المدرسية، وبالتالي رفع الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ويتم ذلك من خلال العناية بالأنشطة الرياضية وغيرها حيث الاهتمام بالمعسكرات للمتميزين رياضياً، وإعداد القادة ومشروعات اللياقة البدنية وخدمة البيئة، والأنشطة الكشفية والمسابقات، وقد استفاد منها (١,٥٦٣,٧٠٣) طالب وطالبة. (١٣٤ : ٦٥)

وسوف تشهد المرحلة المقبلة اهتماماً متزايداً بعودة الأنشطة التربوية لأنها الجزء المكمل للتربية المتكاملة للطفل وأنها الترياق ضد كل ظواهر التطرف والإدمان.

وكما أكدنا فإنه لن تبنى مدرسة جديدة دون أن يكون بها مكان لمزاولة الأنشطة التربوية.

ولا يقتصر جهد الوزارة في عودة الأنشطة التربوية الى المدرس على ما يجري بها خلال العام الدراسي الذي امتد زمنه فحسب، ونما يتواصل ليشمل فترة الاجازة الصيفية حيث ستفتح جميع المدارس خلال هذه الاجازة لتقوم بدور

الأندية التربوية ليمارس فيها الطلاب الأنشطة الرياضية والفنية والترويحية والثقافية، وهذا يتيح للطلاب فرصة ممارسة الأنشطة البناءة ويغلق الأبواب أمام محاولات جذبهم لمجالات الانحراف أو التطرف. (١٢٩ : ٦١، ٦٣)

كما تم عقد بطولات ألعاب فردية وجماعية لكل من البنين والبنات في مراحل التعليم المختلفة وكان عدد المشتركين ٩٨١٢ طالباً، ٥١٤٨ طالبة بإجمالي ١٤٩٦٠ طالب وطالبة، كما تم تنفيذ برنامج اللياقة البدنية في ٩٠ إدارة تعليمية (ابتدائي- اعدادي- ثانوي) حيث بلغت جملة المستفيدين ٣,٧٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة، ومراكز تدريب الناشئين والناشئات (ابتدائي- اعدادي) وكانت جملة المستفيدين ٤٨٣٠ طالب وطالبة.

أما الكشافة والمرشدات فقد تم عمل معسكرات ولقاءات ومسابقات التفوق الكشفي وبلغ عدد المستفيدين من القادة ٢٠٥٢، ومن الطلاب ١٠٩٦٨ باجمالي ١٣٠٢٠، أما بالنسبة للمرشدات فقد بلغ عدد المستفيدات من القائدات ٨٠٩، ومن الطالبات ٤١٩٤ باجمالي ٥٠٠٣.

وقد شملت الأنشطة الصيفية ما يلي :

- تم عقد ستة معسكرات لكل من البنين والبنات الممتازين في الألعاب الرياضية الفردية والجماعية.
- بلغ عدد الأندية الرياضية الصيفية ٨٣٠ نادياً في جميع الادارات التعليمية وبلغ عدد المستفيدين ١,٦٦٦,٠٠٠ طالب وطالبة.
- المراكز الرياضية للجميع وبدأت التجربة بعدد ١٥٠ مركزاً موزعة على جميع الادارات التعليمية بتمويل كامل من المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

- من أهم اهتمامات الوزارة بالتربية البدنية والرياضة المدرسية تشجيع الطلاب على التفوق الرياضي بصدور القرار الوزاري عام ١٩٩٢ بشأن حوافز التفوق الرياضي للطلاب الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، وبمقتضى هذا القرار يضاف عدد من الدرجات الى المجموع الكلي للدرجات التي يحصل عليها الطلاب الذين يحصلون على بطولات رياضية، الى جانب صدور قرار بامتداد حوافز التفوق الرياضي للطلاب الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة والدبلومات الفنية بحيث يشمل الطلاب الحاصلين على بطولات الجمهورية المدرسية الاقليمية أو الدولية، وبطولات الجمهورية الدولية التي تنظمها الاتحادات الرياضية، وبطولات الاتحاد العام للأندية الرياضية للمعوقين.
- كما تم افتتاح ١٥٠ مركزاً صيفياً للرياضة للجميع بالمدارس ذات الامكانات على مستوى الجمهورية خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٩٢- الى جانب افتتاح أندية رياضية صيفية بالمدارس خلال عطلة آخر العام.
- تم اعتماد مبالغ مالية كبيرة لإنشاء ملاعب بالمديريات والادارات التعليمية المختلفة، الى جانب تطوير حمامات السباحة الخاصة بالتربية والتعليم.
- صدور قرار بالاتفاق بين الوزارة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة بإنشاء مدارس للموهوبين رياضياً لإعداد أبطال رياضيين لتمثيل مصر في المجالات الدولية والأولمبية مع رعايتهم صحياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً على أن تتبع هذه المدارس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في النواحي الرياضية والادارية والمالية، وتتبع وزارة التربية والتعليم من الناحية التعليمية.

وقد تم انشاء أول مدرسة من هذه المدارس بمدينة نصر بالقاهرة وبدأت الدراسة بها يوم السبت ٣٠/ ١/ ١٩٩٣.
(١٣٠ : ٧١، ٧٣) (١٣٢: ١٦٢، ١٦٣)

تم تنظيم مؤتمر لقيادات التربية الرياضية والكشافة والمرشدات حضره ممثلون عن الهيئات المعينة تتناول موضوعاته أسس وأساليب وأنواع التدريب اللازمة للنهوض بالأنشطة الرياضية والكشفية.

- كما تمت المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات والبحوث التي تنظمها كليات التربية الرياضية والمركز القومي لبحوث التربية والتنمية، وقطاع التربية الرياضية بالمجلس الأعلى للجامعات، والاتحادات الرياضية والنقابات التربوية والرياضية، والمركز القومي للتقويم والامتحانات لمعرفة أحدث ما وصلت اليه هذه الهيئات من النواحي التربوية والتربية البدنية والرياضة المدرسية، واختيار ما يناسب الادارة العامة للتربية الرياضية والعسكرية والكشفية بعد العرض على الادارات التابعة وتوزيعه وتطبيقه على المرؤوسين للوصول بهم الى أحدث أساليب التدريس والتدريب الرياضي.
- تم وضع تمرينات بنائية وعلاجية بالاضافة لتمرينات اللياقة البدنية لمدارس التعليم الفني والعام للقضاء على تشوهات وعيوب القوام وتنمية اللياقة البدنية لدى التلاميذ.
- صرف وجبات غذائية لطلاب مراكز التدريب التي تشرف عليها الادارة العامة للتربية الرياضية والعسكرية والكشفية للقضاء على أمراض سوء التغذية، مع وضع جدول للتغذية السليمة بمعرفة المتخصصين في هذا المجال.
- صرف الزي الرياضي والكشفي المناسب أثناء التجمعات التي تنظمها الوزارة أو التي تشارك فيها وزارة التربية والتعليم توحيداً للمظهر العام، والقضاء على مشكلة بعض الفقراء من التلاميذ من الاحجام عن ممارسة الأنشطة لعدم مقدرتهم على شراء الزي المناسب.

- توفير الاقامة المناسبة خلال التجمعات التي تنظمها الادارة سواء داخل المنشآت التابعة لها أو التابعة لبعض وحدات الوزارة وخاصة للطالبات للقضاء على مشكلة إحجام أولياء الأمور عن اشتراك الطالبات في الأنشطة الرياضية.
- تم الاستعانة بملاعب اتحاد الشرطة الرياضي ونادي الشمس وبعض مراكز الشباب والأندية الرياضية، وكذلك كليات التربية الرياضية لتنفيذ البطولات الرياضية عليها وتوافر الملاعب القانونية بها.
- تم دعم بعض المديريات والادارات التعليمية لصيانة الملاعب الرياضية الموجودة بها للقضاء على مشكلة النقص في الملاعب القانونية، كذلك المعسكرات الكشفية الدائمة بمديريات التربية والتعليم. (١٣٢ : ١٦٤)

كما قامت وزارة التربية والتعليم بتقديم أنواع مختلفة من الأنشطة والبطولات والمعسكرات الرياضية على النحو التالي :

- إقامة المهرجان الرياضي لختام الأنشطة الرياضية على كأس السيد الرئيس محمد حسني مبارك صيف ١٩٩٨/ ١٩٩٩.
- إعداد فريق منتخب مصر للتربية والتعليم في كرة القدم للاشتراك في البطولة العربية المقامة بمدينة الاسكندرية عام ١٩٩٩.
- عمل برنامج قومي للياقة البدنية شارك فيها ٣٢٠٠٠٠ طالب وطالبة.
- دعم وتطوير الملاعب والمنشآت ومجمعات التربية الرياضية في جميع المديريات التعليمية. (١٣٣ : ٧٤)

لقد نص الدستور على جعل التعليم الزامياً ومجانياً في جميع مراحله، وكان نتيجة ذلك أن مراحل التعليم المختلفة تضم حوالي خمس تعداد الشعب المصري حيث يبلغ عدد الطلاب تسعة ملايين من مجموع السكان البالغ قدره خمسة وأربعون مليون نسمة أي بنسبة ٢٠%.

وتبعاً لما جاء في الدستور من أن الدولة ترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم، تعتبر التربية البدنية والرياضة المدرسية- ضمنياً- منهجاً من مناهج التعليم في مختلف مراحله.

وبالرغم من اعتبار التربية الرياضية مادة أساسية بالخطة الدراسية إلا أن منهجها لا يتيسر تحقيقه بالنسبة لهذه الأعداد الكبيرة بجميع مراحل التعليم.

ولما أخذت مصر بنظام التعليم الأساسي جاء قانون التعليم الجديد عام ١٩٨١ بمد فترة الالزام الى تسع سنوات تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية على أن يطبق فيهما نظام التعليم الأساسي، وقد أهتم هذا التعليم بدعم الثقافة المهنية والمعلومات العلمية، ويؤكد ذلك اتجاه المقررات الجديدة الى مجالات الاقتصاد المنزلي، التربية الزراعية، التربية الفنية والعمل التجاري وغيرها لإكساب التلميذ المهارات والخبرات ذات الصلة بالحياة اليومية.

وبرغم ما توليه الدولة من أولوية لهذا التعليم وما تدبر له من امكانات ومستلزمات تعليمية، فلم تتعرض مناهجه لمجال "التربية الرياضية" ولا لكيان التلميذ نفسه، وهو العنصر الرئيسي بتكوينه الخلقي والنفسي والصحي والاجتماعي. (١١٨ : ٣٥٥)

ومما هو جدير بالذكر فيما يتعلق بوضع التربية البدنية والرياضة المدرسية وأهميتها في البرنامج المدرسي أنها تحتاج الى ضرورة إعادة النظر من قبل المسئولين حتى يمكن تنفيذ قرارات وتوصيات وزارة الشباب العرب فتساير بذلك التقدم العلمي في هذا المجال ولذي سبقتنا اليه دول كثيرة، فالتربية البدنية والرياضة المدرسية بوضعها الحالي بمدارسنا تقتصر على مظاهر شكلية لا تحدد لها مستويات ولا مسئوليات نتيجة عدم وجودها كمادة رسوب ونجاح داخل المنهج المدرسي.

ولقد أيدت العديد من البحوث العلمية في أكثر دول العالم ضرورة مساواة مادة التربية البدنية والرياضة المدرسية بباقي مواد المنهج المدرسي من كافة الوجوه وخاصة بعد أن أصبحت وسائل التقويم العلمية متيسرة ويزود بها الخريجون من كليات التربية الرياضية. (٦٤ : ٣٠١)

كما أوضحت بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن ممارسة الرياضة لا تعوق الطلاب عن التحصيل الدراسي، وأنه لا يوجد ثمة تعارض بين التحصيل الدراسي والممارسة الرياضية طالما أن عنصر تنظيم الوقت متوفر، بل أن أكثر هذه الدراسات أشار الى أن الممارسة الرياضية تزيد من نسبة التحصيل الدراسي.

وفي دراسة قام بها محمد صبحي حسانين (٩٠) بعنوان "المدركات الخاطئة المنتشرة حول التربية البدنية والرياضة المدرسية كما يراها بعض مدرسي المرحلتين الاعدادية والثانوية بإدارات غرب التعليمية بالقاهرة" حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- أكثر المدركات الخاطئة المتكونة لدى التلاميذ عن التربية البدنية والرياضة المدرسية مرتبطة بثقافة المدرس، الاعداد المهني، دور المدرس في الدرس، دوره في المدرسة، أهداف وأغراض التربية البدنية والرياضة المدرسية، القيمة الأكاديمية للتربية البدنية والرياضة المدرسية، مضمون برنامج التربية البدنية والرياضة المدرسية.
- وجود مدركات خاطئة شائعة حول القيم الفلسفية والأكاديمية والتربوية للتربية البدنية والرياضة المدرسية.
- لايجب أن تحظى التربية الرياضية بتقدير أكاديمي كبقية المواد الدراسية الأخرى.
- عنصر المعرفة لاينتمي للتربية البدنية والرياضة المدرسية.
- تقوية العضلات هي الغرض الرئيسي للتربية الرياضية المدرسية.
- درجات التلاميذ في التربية الرياضية ليس لها قيمة أكاديمية.
- لا يحتاج مدرس التربية البدنية والرياضة المدرسية الى تحضير دروسه.
- يجب أن توضع دروس التربية البدنية والرياضة المدرسية بالجدول الدراسي بعد وضع دروس المواد الأخرى.
- التربية البدنية والرياضة المدرسية عبارة عن تمرينات وألعاب فقط.
- دروس التربية البدنية والرياضة المدرسية عبارة عن فترات للعب الحر.
- كرة القدم هي التربية البدنية والرياضة المدرسية.
- برنامج التربية البدنية والرياضة المدرسية بالمرحلة الاعدادية يجب أن يهدف فقط الى تحدي قدرات التلاميذ المتفوقين.

ومن المدركات الخاطئة التي تدور حول مدرس التربية البدنية والرياضة المدرسية أنه :

- ليس بحاجة الى إعداد مهني، وأنه ينتمي الى مستوى أكاديمي أقل من مستوى مدرسي المواد الأخرى، وأنه غير مثقف وذكاءه أقل.
- يقتصر عمله على قذف الكرة وإطلاق الصافرة، ويتحدد دوره في مرافقة التلاميذ، ويجب أن تسند اليه كل الأعمال الاضافية بالمدرسة.
- عدم تقدير مدرس التربية البدنية كتربوي ومن ثم عدم اعتباره مربياً. (٩٠ : ٧٥، ٩١، ٩٢، ١٠٢)

خاتمة

من دراسة واقع التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال فترة الدراسة يتضح أن هناك تذبذب فى مستوى الاهتمام بها تأثراً بواقع المجتمع المصرى والسياسات التعليمية فى هذه الفترة وقد نتج عن ذلك العديد من المشكلات التى تعوق تفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية وستتناول الباحثة هذه المشكلات بالتفصيل فى الفصل الخامس.

الفصل الخامس

المشكلات التي تواجه تفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية

خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

الفصل الخامس
المشكلات التي تواجه تفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية
خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

- مقدمة :

بالكشف عن واقع التربية البدنية والرياضة المدرسية نجد انخفاض وضعف في نسبة استيعاب التلاميذ في مراحل التعليم قبل الجامعي، وهذا بدوره ينعكس على مستوى القدرات البدنية والمهارية والنفسية والعقلية، وحقيقة فإن هذا القصور يحتاج الى إعادة النظر في كثير من الجوانب الأساسية في التربية البدنية والرياضة المدرسية والتي منها على سبيل المثال المناهج، الإعداد المهني، الإمكانات، الإدارة المدرسية، الإشراف والتوجيه، الحوافز الرياضية، طريقة التدريس، محتوى درس التربية الرياضية ووسائل التقويم لمستوى التلاميذ، كما وجد أن التربية البدنية والرياضة المدرسية تواجه كثير من المعوقات الإدارية والتطبيقية.

ومن رؤى التحليل العلمي للكشف عن واقع تدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في المدارس المصرية يمكن للباحثة صياغة الجوانب الأساسية لمعوقات تدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية على النحو التالي :

أولاً : الخطط الدراسية :

تعتبر المناهج أحد مشكلات تدهور التربية البدنية والرياضة المدرسية حيث قل عدد حصص التربية الرياضية المخصصة لتطبيق مناهج التربية البدنية في المدرسة العربية، حيث يتاح لكل تلميذ في المتوسط من ٥٠-٦٠ حصة تربية رياضية في العام الدراسي الأمر الذي يصعب معه تدريس محتويات هذا المنهج، فضلاً عن عدم جدوى تأثير هذه الأنشطة لتحقيق أهدافها الموضوعة حيث ثبت أنه من الصعب أن يكون هناك تأثير للتربية البدنية اذا لم تمارس يومياً لمدة ساعة على الأقل، وفي ضوء ذلك يتضح أنه على مدى انتظام التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائي- الإعدادي- الثانوي) وعلى مدى اثنتي عشرة سنة دراسية فمن المحتمل أن يتلقى من (٧٠٠- ٨٠٠) حصة تربية رياضية، في حين أنه يجب عليهم أن يمارسوا النشاط البدني يومياً لمدة ساعة أي ما يقرب من ٨٠ حصة تربية رياضية، في حين أنه يجب عليهم أن يمارسوا النشاط البدني يومياً لمدة ساعة أي ما يقرب من (٤٣٨٠) ساعة خلال نفس المدة (١٢ عاماً دراسياً)، لذلك يجب أن تتضافر كافة المؤسسات التربوية لكي تحقق للتلاميذ الحد المناسب من النشاط الحركي الضروري لتلبية احتياجاتهم البدنية. (٨٤ : ٢، ١٥)

- وقد أشارت نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الشأن الى أن مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية تعاني من ثلاثة مشاكل محورية هي :

- **أهداف المنهج :** حيث أن المنهاج المطور الذي تدرسه هذه المرحلة التعليمية يهمل القيمة الحقيقية للابتكار والإبداع لدى التلميذات، فهم مجرد آلة تنفيذ فقط دون التعبير عن القدرات الداخلية، وايضاً افتقار المنهج الى وجود فلسفة واضحة للتربية البدنية والرياضة المدرسية. مما يعنى أن هذه الأهداف لم تكن متسقة مع الأهداف المجتمعية فى مصر.
- **محتوى المنهج :** افتقار المنهج لميول واستعدادات التلاميذ في هذه المراحل التعليمية وعدم مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي، وعدم تناسب الزمن المحدد لأوجه الأنشطة بالدرس مع الوقت الحقيقي (الفعلي) اللازم لتعليمها، وعدم تحقيق مبدأ الاستمرارية والتتابع والتكامل أثناء الخبرات التعليمية مما يؤدي الى عدم الفاعلية التأثيرية للتعلم.
- **عملية التقويم المنهجي :** افتقار المنهج الى أدوات القياس الحديثة وايضاً افتقار المعايير المقننة لعملية التقويم الجزئي (المرحلي) ثم الكلي. (٢٤ : ٨٤)

لذلك اجتمعت لجنة تطوير مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية ولخصت أهم المبادئ والسياسات الخاصة لوضع الخطوات التنفيذية لتطوير منهاج التربية البدنية والرياضة المدرسية وتتمثل فيما يلي :

١. التربية البدنية والرياضة مادة دراسية تربوية أساسية تعمل على تحقيق التكامل التربوي للمتعلم تنفذ في دروس داخل الجدول الدراسي، وأنشطة خارج الجدول داخلية وخارجية يمكن قياس ناتجها المهاري والمعرفي والسلوكي.
٢. يعتبر اللعب والحركة حاجة طبيعية يجب أن تشبع لدى الفرد، وأن تتاح له فرص تحقيق ذاته من خلالها، وفي الأنشطة المتعددة التي يمكن أن تضمنها مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية مجالات متنوعة وواسعة يستطيع كل متعلم سوياً كان أو خاصاً حسب قدراته واستعداداته أن يحقق النجاح وأن يتقدم فيها باستمرار ممارسته وانتظامه، ويتطلب ذلك وضوح الأهداف الإجرائية للمتعلم ووضوح أساليب قياسها وشمولها مما يستثير دافعية المتعلم على التحصيل العلمي والعملي لها.
٣. التربية البدنية والرياضة المدرسية أحد الميادين التجريبية الهامة لتحقيق التكامل التربوي للمتعلم مهارياً متمثلاً في القدرات البدنية والمهارات الحركية، ومعرفياً متمثلاً في المعلومات والمعارف المرتبطة بالحركة والنشاط،

ووجدانياً من خلال تأكيد مجموعة القيم والعادات التي يجب أن يكتسبها الفرد عن طريق ممارسته الفردية والجماعية لمختلف الأنشطة مما يتحتم معه تقويم المتعلم تقويماً شاملاً يعبر عن التكامل التربوي المستهدف.

٤. لكي تتكامل أهداف مناهج التربية البدنية والرياضة المدرسية كمناهج دراسية تربوية يجب أن تنفذ داخل الجدول الدراسي في شكل دروس وخارج الجدول الدراسي في صورة مناهج للأنشطة تتاح فيها فرص التدريب والممارسة الذاتية للمتعلمين وفقاً لخطة مدروسة وموجهة، ونشاط خاص للمتميزين في أي من ألوان الأنشطة الحركية، وهو ما يمثل عبئاً وظيفياً وتربوياً على معلم التربية البدنية والرياضية مما يتطلب معه ضرورة مراعاة احتساب هذه الساعات الخاصة بالأنشطة داخل نصاب المعلم. (١٠٩ : ١١٨، ١١٩)

ثانياً : الإمكانات (البشرية – المادية) :

تمثل الإمكانات والمساعدات المدرسية أحد أسباب تدهور التربية البدنية والرياضة المدرسية في المدارس.

ونظراً لأن المدرسة المصرية تواجه محنة شديدة تتمثل في إتباع أسلوب الدراسة على فترتين أو ثلاث فترات الأمر الذي يؤدي الى اهمال دروس التربية الرياضية ومن ثم فالامكانات التي تقدم من قبل المدرسة لا توفر المتطلبات الأساسية لتنفيذ درس التربية الرياضية، ومن ثم تؤدي قلة أو ندرة الامكانات بالمدرسة للعملية التعليمية الى مشاكل منها:

- عزوف الخريجين والخريجات عن العمل بهذه المهنة نظراً لعدم وجود حوافز تشجيعية الأمر الذي يؤدي الى عجز صارخ في الامكانات البشرية.
- يقوم بتنفيذ المنهج مجموعة من المدرسات والمدرسين غير المؤهلين للعملية التدريسية ومن ثم فطريقة التدريس التي يؤدونها طريقة تقليدية وهي ما يطلق عليها أسلوب الأوامر Command Style وهذه الطريقة لا تتناسب مع تكنولوجيا التعليم الآن.
- يواجه محتوى المنهج افتقاراً في الأدوات والأجهزة الرياضية المطلوب استخدامها أثناء تنفيذ النشاط المنهجي واللامنهجي.
- عدم توافر الملاعب القانونية الخاصة بالأنشطة وذلك لبناء فصول دراسية مكانها. (٢٤ : ٧٠)
- كما تشير نتائج بعض الدراسات الميدانية الى قلة الامكانات والأجهزة والأدوات والمنشآت الرياضية المدرسية التي تيسر تدريس مادة التربية البدنية بالصورة المناسبة، مما يتعذر معه تحقيق الأهداف الموضوعة لمناهج التربية البدنية، فضلاً عما يسببه المناخ أو الظروف الاجتماعية من إلغاء حصص التربية البدنية في بعض شهور العام الدراسي.
- وللحديث ايضاً عن الامكانات نجد أن هيئة الأبنية التعليمية تغتال الملاعب المدرسية حيث لايمكن لأحد أن ينكر ما قامت به هيئة الأبنية المدرسية لكافة المراحل السنية على مستوى المحافظات، ويرجع ذلك الى زيادة الموارد المالية التي قامت ببناء تلك المدارس في محاولة لسد العجز في تلك الأبنية، وقد كان هذا على حساب الملاعب المدرسية، فبالرغم من الاحتياج للمبنى التعليمي إلا أننا في حاجة أكثر للملاعب المدرسية،وهذا ما يؤكده دائماً وبالقرارات رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم حرصاً منهما على ضرورة وجود الملاعب المدرسية وتجريم إلغاء حصص التربية الرياضية.

نحن لسنا ضد الهيئة في دعم وانشاء الأبنية التعليمية ولكن يجب أن يكون البناء في أرض ومساحات جديدة لا أرض الملاعب،أو التوسع الرأسي في المباني والمدارس القائمة، والحقيقة أن المدارس تعاني من ندرة في الملاعب والمساحات المخصصة للأنشطة الرياضية لذلك نطالب بحماية ملاعب المدارس وتجريم البناء عليها، ولابد من اتخاذ أقصى العقوبات حتى لا تصبح القرارات حبراً على ورق وحتى لا نفقد الثقة في حكومتنا والقرارات التي تتخذها من أجل مصلحة الأبناء والتلاميذ بالمدارس.

ونحن نناشد وزير التربية والتعليم بطلب احصائية عن المباني التي أقامتها هيئة الأبنية بالمدارس لزيادة مساحة الأبنية بالمدرسة الواحدة، وكذلك احصائية للتعرف على مساحات الأراضي الفضاء الموجودة بالمدرسة والتي كانت تستخدم كملاعب، وما تم استقطاعه منها لإقامة تلك المباني وما أحدثه هذا من انعكاس على ممارسة التلاميذ للأنشطة الرياضية. (٨٤ : ٢٦، ٢٧)

ولم توفر وزارة التربية والتعليم الاعتمادات الكافية لشراء الإمكانات والأدوات اللازمة لممارسة التربية البدنية والرياضة المدرسية خاصة مع تزايد الأسعار فى ظل التضخم المستمر مما يجعل هذه الأدوات باهظة التكاليف.

ثالثاً : الادارة المدرسية :

تلعب الادارة المدرسية بالمدرسة المصرية دوراً هاماً في تعقيد المشاكل أمام تنفيذ التربية الرياضية بالمدرسة وذلك نظراً لاعتقادهم الراسخ بأن دروس التربية البدنية والرياضة المدرسية لا فائدة لها ومضيعة للوقت خاصة وأن اتباع أسلوب الدراسة في أغلب مدارس البنات والبنين بمصر يكون على فترتين وأحياناً ثلاث فترات في المدرسة الواحدة مما يترتب عليه مشاكل عديدة تؤثر على تنفيذ منهجية التربية البدنية والرياضة المدرسية والتي نسوق منها على سبيل المثال :

- اختصار خطة الدراسة المدرسية عامة (على حساب التربية البدنية والرياضة المدرسية)

- حذف بعض المناهج الدراسية ايماناً منهم بعدم أهميتها.
- القضاء على الأنشطة المدرسية (اللامنهجية) والتي تسهم الى حد كبير في بناء شخصية التلاميذ.
- زيادة كثافة الفصول تجعل من الصعب أن تقوم المدرسة بتعليم كل هذا العدد أو حتى الاشراف والتوجيه.
- عدم تخصيص ميزانية اضافية لصيانة الملاعب والأدوات إن وجدت والتي لا تتناسب مع كثافة الاستخدام.
- الاهمال المتعمد من قبل الدولة في السياسة التعليمية للتربية البدنية والرياضة المدرسية باعتبارها مادة غير أساسية وليس لها علاقة بنجاح التلاميذ، فقد انعكس هذا كله على استجابات إدارة المدرسة لمتطلبات التربية البدنية والرياضة المدرسية.
- الاهمال المتعمد من قبل إدارة المدرسة تجاه مدرسات أو مدرسي التربية الرياضية من خلال تكليفهم بأعباء وأعمال ادارية أخرى بعيدة كل البعد عن تخصصهم.
- قيام إدارة المدرسة بتحويل الميزانيات –الضعيفة جداً- الخاصة بالتربية الرياضية الى أنشطة علمية أخرى مما يؤدي بدوره الى العجز في الكثير عن تنفيذ الأنشطة البناءة للتلاميذ.
- شعور مدرسي ومدرسات التربية الرياضية بالمدرسة بالمهانة من جراء سلوكيات إدارة المدرسة في التفرقة بين المدرسات والمدرسين الأمر الذي ينعكس على أدائهم في العملية التدريسية.

يسبب مستوى الإعداد المهني للمدرسين والمدرسات أحد المشكلات التي تعوق تطور التربية البدنية والرياضة في المدارس حيث يمثل مدرسي ومدرسات التربية الرياضية الأساس الذي ترتكز عليه العملية التعليمية، وحقيقة فهم يمثلون العامل الرئيسي في بناء كيان هذا الوطن حيث تقع على عاتقهم مسئولية تنشئة وتربية وإعداد أبناء هذا الوطن، لهذا يتطلب الأمر إعدادهم وتأهيلهم مهنياً بصورة جيدة.

رابعاً : إعداد معلمي التربية البدنية والرياضة المدرسية:

تمثل عملية الإعداد هذه في الوقت الحاضر قصوراً واضحاً، ومن ثم فهي تمثل مركز الصدارة والاهتمام في قائمة المعوقات (المشكلات) التعليمية الأمر الذي يتطلب ضرورة الكشف عن جوانب هذا القصور التأهيلي في عملية الاعداد المهني والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية

- وجود قصور واضح في محتوى المنهجية الدراسية لكليات التربية الرياضية باعتبارها المؤسسة التعليمية المسئولة الأولى عن عملية الاعداد والتأهيل للعملية التدريسية.
- الكشف عن عجز اللوائح المستحدثة للكليات (تدريس- تدريب- ترويح- إدارة) في القدرة على إعداد وتأهيل الخريجات بالصورة المرضية.
- عدم وجود دورات صقل دورية للمدرسين والمدرسات سواء بالداخل أو الخارج للتعرف على ما هو مستحدث في العملية التدريسية.
- وجود قصور واضح في عملية الاصلاح المالي والاداري والوظيفي للكشف عن أحوال المدرسين والمدرسات حيث أن اهمالهم ينعكس على عملية الأداء.
- وجود قصور واضح في كيفية التعامل مع الوسائل التكنولوجية المتطورة واستخدام الأساليب الحديثة في عملية التعليم (التعلم الذاتي"المبرمج"-التعليم عن بعد- التعليم المستمر- التعليم المفتوح- التعليم المصغر).

(٢٤ : ١١٩-١٢١)

- يتسبب عزوف خريجي كليات التربية الرياضية عن العمل في مؤسسات التعليم في وجود نقص كبير في مدرسي التربية الرياضية خاصة في المرحلة الابتدائية الأمر الذي يتسبب في اسناد حصص التربية الرياضية الى مدرسين أو مدرسات غير معدين لتدريس هذه المادة، أو قد يتسبب في عدم تدريس مادة التربية الرياضية على وجه الاطلاق. (١٠١ : ٥٠)

كما يحجم الكثير من التلاميذ عن الاشتراك في أنشطة الدرس، إضافة الى عدم اهتمام المشاركين فيه بارتداء الزي الرياضي المناسب مما يعرقل حركتهم ويعوق عمل المعلم ويؤثر على حسن تنفيذ الدرس، وغالباً ما تكون الأسرة هي العامل الأساسي في منع الأبناء من الممارسة الرياضية بالمدرسة حيث تعتبرها الكثير من الأسر مضيعة لوقت وجهد الأبناء الذي يجب أن يوجه نحو المواد الأساسية المؤثرة في النجاح أو الرسوب، كما تعد المدركات الخاطئة نحو التربية الرياضية وسوء المستوى الصحي وانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأسر من المسببات التي تؤثر على مزاولة الأنشطة الرياضية، فالأسرة لها دور كبير في التنشئة الرياضية لأبنائها وتكوين اتجاهاتهم نحو ممارسة الرياضة المدرسية مما يثير دافعيتهم للممارسة وتحقيق التفوق الرياضي. (٩٤ : ١٠٢)(٩١ : ٢٤٧)

خامساً : وجهة نظر المجتمع :

مما سبق ترى الباحثة أن المفهوم الخاطئ لأولياء الأمور عن التربية البدنية والرياضة المدرسية يمثل أحد المشكلات التي تواجه التربية البدنية والرياضة المدرسية ويتضح فيما يلي :
- عدم اقتناعهم بأهمية التربية الرياضية المدرسية.
- خوفهم على أبنائهم من الاصابة بالبرد أو ضربة الشمس نظراً للتغيرات الجوية.

- الخوف من الاصابة.
- إصابة أبنائهم بأمراض مزمنة.

سادساً : استراتيجية التدريس :

تمثل استراتيجية التدريس في برنامج التربية البدنية والرياضة المدرسية أحد المشكلات حيث يتوقف نجاح الموقف التعليمي من قبل المدرسة على إستراتيجية (أسلوب) التدريس المستخدمة في هذا الوقت، فالمدرسة أو المدرس الناجح هم الذين يستطيعون تقديم الجديد باستمرار ويعرفون ذلك من خلال أساليب التعلم الحديثة التي يطبقونها، لذلك كان لزاماً عليهم اختيار طريقة التدريس المناسبة- الحديثة- التي توفر اختيارات ذات مستويات متعددة في درجة الصعوبية كل حسب قدراته لتحقيق الهدف النهائي وهو تعليم أجزاء الدرس وخاصة الجزء الخاص بالمهارات.

وقد أشارت بعض الدراسات الى عدم وجود أسلوب مثالي يمكن استخدامه في استراتيجيات تدريس المهارات الحركية، وانما يختلف الأسلوب المستخدم طبقاً لمتطلبات الموقف التعليمي والامكانيات المدرسية المتاحة، وكذا نوع المرحلة التعليمية، بالإضافة الى أنه قد يستخدم القائم بالعملية التعليمية التدريسية أكثر من أسلوب تدريسي في درس التربية الرياضية الواحد.

ومن خلال تعدد أساليب التدريس المعروفة لدينا ومن منطلق الأسلوب المستخدم الأن بالمدارس فإنه يمكن تحديد معوقات استراتيجيات تدريس التربية الرياضية المدرسية فيما يلي :

- الأسلوب الشائع في التدريس عامة هو أسلوب الأوامر وهو لا يعطي الممارسين حق التعبير عن إظهار قدراتهم خاصة في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي.
- بالرغم من أن هناك طرق تدريس يمكن استخدامها لأنها أكثر مناسبة للتلاميذ في المواقف التعليمية إلا أنها لا يمكن استخدامها وذلك لعدم توافر امكانيات تنفيذها.
- أكثر المدرسين لا يعرفون هذه الطرق التدريسية وإن عرفت فلا تنفذ لأن أغلب الطرق الأخرى تتطلب من المدرسين الاشراف والتوجيه والمتابعة والتعليم للأخطاء وهو حقيقة جهد لا يقوم به المدرسين.
- بالرغم من تباين محتوى (أجزاء) الدرس إلا أن المدرسين يستخدمون أسلوب واحد ثابت مع جميع المواقف التعليمية مما يعطي انعكاس سلبي عن استجابة التلاميذ.
- أغلب القائمين بتدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية لا يقوموا بالتدريس إلا الحصة الأولى فقط، وهذا لاشك ينعكس على الكثير من التلاميذ الذين لايقع درسهم صباحاً. (١٠٨ : ٤٢-٤٥)

سابعاً : توجيه التربية البدنية والرياضة المدرسية:

يعتبر موجه التربية الرياضية أحد العناصر التي تؤدي الى تدهور التربية البدنية والرياضة في المدارس، فلكي يتم تنفيذ المنهاج تنفيذاً فعالاً لابد أن يقوم موجه التربية الرياضية بمتابعة عمليات تنفيذ المنهاج، حيث يؤدي عدم المتابعة الى جعل المعلم أقل جودة وفعالية في بلوغ أهداف المنهاج وبالتالي في تنفيذ المنهاج، وفقدان الاهتمام بالعملية التعليمية.

- وليس مهمة التوجيه تنفيذ الأعمال وانما توجيه المعلمين لتنفيذ أعمالهم، كما يجب على القائمين بالتوجيه فهم السياسات التعليمية التي تم وضعها لتنفيذ المنهاج لكي يستطيعوا أداء أعمالهم بكفاءة.

ويتم إبراز المشكلات المرتبطة بموجه التربية الرياضية في النقاط التالية :

- التوجيه في جو يخلو من العلاقات الانسانية.
- ابراز المشكلات وتشخيصها دون توضيح سبل علاجها.
- قرارات الموجه لا تقبل الجدل أو المناقشة.
- التوجيه يتم في صورة شكلية أكثر منها عملية.
- عدم مواكبة الموجه لمتغيرات العصر مما يعوقه عن الابتكار والخلق والتجديد.
- أدى عدم وجود نظام محدد للترقية الى عدم اهتمام الموجهين بعملية التوجيه.
- إعتماد التقارير السرية على العلاقات الشخصية والمجاملات.
- عجز عدد الموجهين بالادارات التعليمية.
- عدم المشاركة الايجابية للموجه في حل بعض المشكلات التي تقف كعائق أمام معلمي التربية الرياضية.

ارتباط تقدير الموجه بمدة خدمة المعلم دون الاعتماد على كفاءته.

- عدم وجود بطاقة مقننة لتقييم أداء معلم التربية الرياضية.
- عدم كتابة تقارير دورية عن أداء المعلمين مما يفقدهم حماسهم في العمل على تنفيذ المنهاج. (١١٠ : ٧٢)

وفي الحقيقة فإن المنظمات الدولية ترصد ميزانيات ضخمة من أجل تطوير التربية البدنية والرياضة المدرسية، ومن بين هذه المنظمات المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) (UNESCO) فمن منطلق الاهتمام بالتربية الرياضية المدرسية تم إقرار عشرة مواد للميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة المدرسية وذلك في المؤتمر العام لمنظمة الأمم والتي تنص المادة الثالثة منه على ما يلي :

- ينبغي أن تلبي برامج التربية البدنية والرياضة المدرسية احتياجات الأفراد والمجتمع وذلك من خلال التأكيد على ما يلي :

ـ إعداد مجموعة من البرامج المقننة طبقاً لخصائص المشتركين بما يتمشى مع الظروف التي تحيط بالمجتمع سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

ـ أن تكون مجموعة البرامج المختارة بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه عملية بناء وتطوير شخصية الفرد والتي تساهم في تكوين أنماط السلوك الحميد المستمد من التربية الشاملة.

- تنص المادة الرابعة من الميثاق على أنه ينبغي أن تتولى القيادات المؤهلة تعليم وتوجيه وإدارة التربية البدنية والرياضة المدرسية من خلال التأكيد على ما يلي :

ـ لا ينبغي أن تتولى مسئولية تعليم وتوجيه وإدارة التربية البدنية والرياضة المدرسية إلا من لديه مؤهلات علمية وخبرات تتناسب مع العمل المنوط اليه، ويتطلب ذلك توفير العدد الكافي من الأفراد المؤهلين علمياً.

ـ الاهتمام بإعداد وتدريب العاملين في التربية البدنية والرياضة المدرسية ومنح العاملين المدربين مكاناً يتناسب مع المهام المكلفين للقيام بها.

- أما المادة الخامسة من الميثاق الدولي فتنص على ضرورة توفير المنشآت والتجهيزات المناسبة للتربية البدنية والرياضة المدرسية وهذا لن يتأتى إلا من خلال التأكيد على ما يلي :

ـ إقامة وتوفير المرافق والتجهيزات الملائمة على نطاق يتيح اشتراك أكبر عدد من الأفراد في برامج التربية البدنية والرياضة المدرسية سواء داخل المدرسة أو خارجها.

ـ أن تتضمن خطط تنمية المناطق الحضرية والريفية احتياجات التربية البدنية والرياضة المدرسية في مجال المنشآت والمرافق والتجهيزات مع مراعاة الانتفاع بما توفره البيئة الطبيعية من امكانات. (١٩ : ٢٤ـ ٣٥)

أما على المستوى العالمي فقد كان لصدور الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة المدرسية عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في نوفمبر ١٩٧٨ أثر هام في رفع مكانة التربية البدنية والرياضة المدرسية على الصعيد العالمي حيث تأكد للعالم مدى أهمية التربية البدنية والرياضة في حياة الانسان، وثبت أن الرياضة كظاهرة عالمية تهتم بالانسان في كل مكان، وعلى مؤسسات التعليم أن تهتم بها الاهتمام الواجب.

ولاشك أن صدور الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة المدرسية كان عن اقتناع أكيد من أعضاء المؤتمر العام لليونسكو والذي يضم كافة الدول العربية بأن ممارسة التربية البدنية والرياضة المدرسية حق أساسي للجميع، كما أكد الميثاق على أنه ينبغي توفير ظروف خاصة للنشء والأطفال في سن ما قبل المدرسة لتمكينهم من تنمية شخصياتهم تنمية متكاملة بفضل برامج التربية البدنية والرياضة المدرسية التي تتلاءم مع احتياجاتهم.

ـ كما يتضمن الميثاق ما يؤكد على أن التربية البدنية والرياضة المدرسية تشكلان عنصراً أساسياً من عناصر التربية المستمرة مدى الحياة في إطار النظام التعليمي الشامل، وينبغي أن تهدف التربية البدنية والرياضة المدرسية الى تنمية قدرات الفرد وإرادته، وضبطه لنفسه وتعزيز اندماجه الكامل في المجتمع، وينبغي أن يكفل للانسان مواصلة نشاطه البدني وممارسة الرياضة المدرسية طوال حياته في إطار نظام تعليمي شامل.

ـ كما أقر الميثاق بأن التربية البدنية والرياضة تسهمان –على مستوى الفرد- في حفظ الصحة وتحسينها وشغل أوقات الفراغ بطريقة مفيدة، ودعم مقاومة الانسان لمتاعب الحياة الحديثة، كما تسهمان -على مستوى المجتمع- في إثراء العلاقات الاجتماعية وتعزيز الروح الرياضية اللازمة لممارسة الرياضة الضرورية للحياة السوية في المجتمع.

ـ وينادي الميثاق الدولي للتربية البدنية بأنه ينبغي لكل نظام تعليمي شامل أن يفسح للتربية البدنية والرياضة المدرسية كل ما هو ضروري لتحقيق التوازن ودعم الروابط بين الأنشطة الرياضية والأنشطة التربوية الأخرى، حيث لا يجب عزل الرياضة عن الثقافة والعلوم والفنون والآداب.

وقد اعترف الميثاق بأن التربية البدنية مهنة أساسية عندما أشار الى أنه ينبغي أن يناط بتعليم التربية البدنية والرياضة المدرسية وإدارتها لقيادات مهنية، على أن تتوافر لديهم المؤهلات الضرورية والتدريب المناسب.

كما أكد الميثاق كذلك على أن التعاون الدولي شرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة للتربية البدنية والرياضة المدرسية سواء على المستوى الثقافي أو التعاون متعدد الأطراف، على أمل أن يسهم التعاون في المجال الرياضي في دعم السلام والتفاهم بين الشعوب.

ومن الملاحظ أن المجتمعات المتقدمة على اختلافها قد استطاعت أن توحد وتنسق بين برامج العمل في مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية لأنها في ضوء إستراتيجية عامة واضحة المعالم مما يجعل هذه الأجهزة تعمل دون تعارض أو تنافر الأمر الذي لا يتوافر في العديد من الدول النامية بوجه عام والدول العربية بوجه خاص.
(٨٤ : ١٣، ١٤)

- خاتمة :

مما سبق استخلصت الباحثة ما يلي :

- زيادة نسبة المتعلمين في جميع مراحل التعليم مقابل نقص في إمكانات العملية التعليمية مثل المؤسسات، وأدى هذا الى ظهور مشكلة البطالة بين الشباب لعدم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ومتطلبات المجتمع مما أثر على انخفاض مستوى التعليم بصفة عامة، وذلك نتيجة لقيام ثورة يوليو (١٩٥٢) التي جعلت التعليم مجاني وحق للمصريين جميعاً.
- تم تغيير لفظ التربية البدنية المحدود المعنى والقاصر على العناية بالبدن فقط الى لفظ التربية البدنية والرياضة المدرسية نتيجة لاهتمام الثورة بالرياضة في المدارس ولكي يتمشى مع أهداف المجتمع الجديدة من حيث قدرتها على إعداد المواطن الصالح من جميع الجوانب الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية.
- في عام (١٩٦٢) أوصت وزارة التربية والتعليم بأن يكون التوسع في إقامة المباني التعليمية لأعلى وليس على حساب الأفنية الرياضية وملاعب المدارس، كما قامت بحصر الإمكانات المحدودة وأقرت تعميم الملاعب والمنشآت الرياضية بجميع محافظات الجمهورية.
- أدى استمرار مجانية التعليم والزيادة الكبيرة في عدد السكان الى زيادة أعداد المتعلمين بالمدارس مما اضطر الوزارة الى تطبيق نظام الفترتين أو الثلاث فترات الدراسية، وبالتالي اختفى الوقت المخصص للأنشطة الرياضية في المدارس أو إلغاء بعض النظار لها في النصف الثاني من العام الدراسي لحساب المواد الأخرى، وهذا أضاع فرص اكتشاف الموهوبين رياضيا من بين القاعدة العريضة للممارسين بالمدارس.
- أدى انخفاض المستوى المادي والمعنوي لمدرسي التربية البدنية والرياضة المدرسية وعدم مقابلة الجهد والعطاء الذي يبذله بالتقدير المناسب مثل مدرسي المواد الأخرى الى تدهور التربية البدنية والرياضة المدرسية بمصر.
- انخفضت الميزانيات المخصصة للتربية البدنية والرياضة بالمدارس نتيجة لضعف الاقتصاد المصري، كما أدى عدم تناسب الأجور مع الأسعار وانخفاض مستوى دخل الأسرة الى سعي مدرسي التربية الرياضية للعمل لكسب الرزق والبعد عن مهنتهم.
- قلت فرص ممارسة الشباب للرياضة مع انخفاض مستوى التربية البدنية والرياضة بالمدارس وعدم توافر الإمكانات المادية التي تسمح بالاشتراك في الأندية الاجتماعية أو الرياضية للطبقات المختلفة من الشعب.
- منذ فترة التسعينيات قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار القرارات الخاصة بإنشاء الملاعب المجهزة بالإمكانات اللازمة لممارسة التربية البدنية والرياضة بالمدارس، كما صدر قرار بأن تكون المدارس التي سوف يتم إنشاءها حديثاً بها ملاعب وأفنية ذات مساحات واسعة لممارسة الأنشطة الرياضية دون صعوبات.
- اهتمت الدولة بإقامة العديد من المشروعات لنشر الرياضة وتوسيع قاعدة الممارسين مثل قانون التفوق الرياضي والمجانية الرياضية، ومشروع اللياقة البدنية، ومشروع السيد الوزير للموهوبين، وتطوير مناهج وأهداف التربية البدنية والرياضة في المدارس لكي تتمشى مع القوى الثقافية بالمجتمع الى الآن.

الفصل السادس

التصور المستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة
في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة

- مقدمة.

أ. الخطط الدراسية.

ب. الإعداد التربوي والأكاديمي للمعلمين والتنمية المهنية.

ج . ما يجب أن يستحدث من الإمكانات والتسهيلات المدرسية.

د. دور الإدارة المدرسية في إنجاح درس التربية البدنية والرياضة .

- نماذج من مشروعات تطبيقية مستخلصة من مؤتمر رؤية مستقبلية للتربية البدنية والرياضة المدرسية .

الفصل السادس
التصور المستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة

- مقدمة :

على الرغم من اهتمام الدولة بالتربية البدنية والرياضة المدرسية وتطويرها، حيث أكد حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم على اعتبار عام (١٩٩٧) هو عام الرياضة المدرسية، وهو ما يستوجب اهتماماً أكبر بالمدارس لاسيما المحرومة من وجود ملاعب، انطلاقاً من أن الوزارة في حاجة ملحة الى هذا النوع من الرياضة كعنصر تربوي وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي باعتبارها مرحلة تكوين وبناء أجيال المستقبل، إلا أن الحقائق التي تم حصرها عن واقع التربية البدنية والرياضة المدرسية وعمليات التحليل أظهرت صورة قاتمة لسياسة التعليم في مصر عامة، ومعوقات تدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية خاصة. الأمر الذي يجعل لزاماً علينا كأبناء لهذه المهنة النبيلة أن نعمل جاهدين على الحد من تلك المعوقات والقضايا والمشاكل الملحة التي تعترض سبل النهوض بهذه المهنة العظيمة.

وبناء على ذلك تضع الباحثة رؤية مستقبلية نحو كيفية التغلب على معوقات تدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية في مرحلة التعليم ماقبل الجامعي في المدرسة المصرية والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

أ. الخطط الدراسية :

المناهج الدراسية هي جوهر النظام التعليمي، فهي الأداة التي تستعين بها المدرسة على تحقيق الأهداف التربوية المرسومة والمشتقة من أهداف المجتمع، وهي مرآة تعكس ظروف وحال المجتمع فعلياً والذي تترجم أنظمته الاجتماعية واتجاهاته السياسية وأحواله الاقتصادية التي يستظل بها النشء.

وعلى ذلك يمكن تحديد بعض التصورات كمتطلبات أساسية يتحدد بين طياتها الاطار العام والنموذجي لما يجب أن يكون عليه محتوى المنهج والذي يتمثل في النقاط التالية :

- أن يراعى عند صياغة أهداف المنهج ومحتواه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لواقع حال مجتمعنا، مراعياً في ذلك الامكانات المتاحة الفعلية بالمدارس والمتعلقة بالملاعب والأدوات والأجهزة والمدرسين والمدرسات والمؤهلات مهنياً وعلمياً.
- ضرورة أن يتضمن محتوى المنهج مجموعة من الأفكار وآليات النظم المنهجية والتي تراعي القدرات النفس حركية خاصة مرحلة الحلقة الأولى من التعليم الأساسي والتي من شأنها مساعدة الطفل على الابتكار والابداع والتعبير عن النفس.
- أن يراعي المنهج الفروق الفردية بين التلاميذ.
- أن يكون هناك علاقة ربط بين المنهج ومحتواه حتى تكون حصيلة العملية التدريسية ايجابية.
- أن يراعي المنهج أسلوب التربية الحركية في التدريس خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
- ضرورة الاهتمام بالفئات الخاصة سواء من الموهوبين أو المعاقين وتحديد محتوى خاص بكل منهم.
- ضرورة تقنين كم وكيف المنهج الدراسي بما يحقق التنمية المتزنة للتلاميذ بما يتناسب مع سماتهم الشخصية.
- ضرورة أن تكون التربية البدنية والرياضة المدرسية مادة تكميلية لتأكيد نجاح التلاميذ، ولا يحق لهم الانتقال من سنة الى أخرى إلا بعد النجاح فيها. (وهذا شرط تدريجي تمهيداً لأن تكون مادة أساسية)
- ينبغي إقرار مبدأ الحوافز للتلاميذ المتميزين بدنياً ومهارياً، ويترجم هذا من خلال إضافة نسبة مئوية من الدرجات على المجموع العام (الحافز الرياضي) والتي يجب إضافتها لأي مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعي.

ب. الإعداد التربوي والأكاديمي للمعلمين والتنمية المهنية .

لاشك أن مدرسي التربية البدنية والرياضة هم محور العملية التعليمية، فعليهم تتأسس البنية الأساسية لبناء القدرات البدنية والمهارية والنفسية والاجتماعية والعقلية، وحقيقة أن التعليم هو هدف ومحور العملية التعليمية، ولكي تتم بنجاح فلابد من القائمين بالعملية التدريسية أن يكونوا مؤهلين لهذه العملية التربوية، ومن ثم فإن الأمر يتطلب ضرورة الاهتمام بإعداد وتأهيل مدرسين ومدرسات للتربية البدنية والرياضة بالصورة المرضية والتي تتضمن أن يكونوا على رؤية حقيقية لمتطلبات التغيرات والتكنولوجيا المستمرة في عالم التعليم والتعلم وذلك للوقوف على رؤى مستقبلية لتطوير التربية البدنية والرياضة المدرسية، لذلك كان لزاماً علينا التركيز في عملية الاعداد والتأهيل على ما يلي :

- ضرورة إعادة النظر في المناهج (نوعها – عددها – الزمن المحدد لها – توقيت تدريسها – أسلوب تقويمها) الدراسية التي درس بكليات التربية الرياضية خاصة، وأن الهدف الأساسي هو خريجين يعملون مدرسين بالتربية والتعليم.

- لكون مرحلة التعليم الأساسي تضم الحلقتين الأولى والثانية وهم يمثلان نمو بناء الشخصية للتلاميذ في هذه المرحلة السنية، لذا فإن الأمر يتطلب تدريب الخريجين لفترة طويلة قبل استلامهم العمل الوظيفي الرسمي على كيفية التعامل مع هذه الفئة التعليمية.
- ضرورة أن تكون هناك قنوات اتصال ما بين كليات التربية الرياضية والمؤسسات البحثية داخل وخارج مصر وذلك للتعرف على الجديد والمستحدث دائماً في نتائج الأبحاث العلمية ومن ثم تزويد وإمداد الخريجين بهذه البنية المعلوماتية الحديثة.
- استحداث الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم المتطورة بكليات التربية الرياضية مثل الكمبيوتر – شبكة المعلومات (الانترنت) – شبكات الألياف الضوئية للتدريب والتعليم عن بعد) واستخدامها في تطوير أساليب التعليم القائمة في مدارسنا.
- تزويد الخريجين بأحدث الأساليب التدريسية والتي تتناسب مع امكانيات المدرسة المصرية مثل التعلم الذاتي – التفرد في التعليم – التعليم المستمر، وذلك بهدف إعداد جيل جديد من الخريجين يستطيع أن يتعامل بدقة مع لغة العصر وخاصة في مجال ثورة التكنولوجيا والاتصالات.
- ضرورة أن تكون هناك قنوات اتصال ما بين كليات التربية الرياضية (التربية البدنية والرياضة) ووزارة التربية والتعليم وذلك لتنظيم دورات مستمرة للصقل بصورة ايجابية.
- صياغة لوائح مهنية خاصة بالعاملين في مجال التدريس هدفها تحفيز معلمي التربية الرياضيو على الرغبة الصادقة في العمل في هذه المهنة وذلك من خلال بنود التحفيز المتعددة والتي تعمل على تحسن مستواهم المادي والمعنوي والأدبي بين زملائهم.
- ينبغي إصدار نشرة دورية ولتكن نصف سنوية لإبراز الأكفاء من المدرسين في مدارسهم، ونوع الأعمال الرياضية التي قاموا بها، ونوع المكافآت التشجيعية التي ترصد لمثل هذه الأعمال.
- وضع لوائح جديدة تقوم بها نقابة المهن الرياضية للقائمين بالتدريس في المدارس مثل بدل طبيعة العمل، تخفيض النصاب التدريسي لهن وذلك لما يقمن به من أعمال اضافية بالمدرسة.
- تحرر كليات التربية الرياضية من شروط القبول وفقاً لمجموع درجات الثانوية العامة وقصر القبول على الراغبين فقط من الطلاب الرياضيين والمتميزين بدنياً.
- إعادة النظر في شكل درس التربية الرياضي التقليدي بما يتفق مع أهداف التنمية الشاملة البدنية والنفسية والخلقية وبما يسمح بالتحرر من النمطية، والاهتمام بالمخرجات السلوكية الطموحة.

ج . ما يجب أن يستحدث من الإمكانات والتسهيلات المدرسية :

تعد الامكانات والتسهيلات أحد أهم مشكلات التربية الرياضية المدرسية وهذا بلا شك قدر التربية الرياضية، لأن غيرها من المواد التربوية والأنشطة لا تحتاج الى ما تحتاج اليه التربية الرياضية من كم وكيف من هذه الامكانات.

وفي حقيقة الأمر أن كثيراً من البرامج المختارة للتربية الرياضية المعاصرة تدار بنجاح من خلال توافر الامكانات والتسهيلات المطلوبة والخاصة بتنفيذ محتوى درس التربية الرياضية، كما ينبغي أن نعلم أنه في حال ما اذا توفرت الامكانات مثل الملاعب، الأدوات، الأجهزة، الوسائل التعليمية فإن كل هذا سوف يؤدي الى نجاح درس التربية الرياضية لأن العبرة دائماً بالقيادات البشرية التي تدير هذه الامكانات المادية وتعمل على توظيفها جيداً، لهذا كان لزاماً لإنجاح درس التربية الرياضية من زاوية الرؤية المستقبلية نحو آفاق مستحدثة من الامكانات والتسهيلات المدرسية أن يراعي ما يلي :

- إعداد مكان مخصص ومعد جيداً لحفظ الأدوات والأجهزة بطريقة جيدة.
- العمل على توفير الأدوات والأجهزة الضرورية لتدريس الجزء الخاص بالمهارات الرياضية، وتوفير الملاعب والأفنية الصحية كحد أدنى من الامكانات الرياضية.
- الاكتفاء بوجود بدائل محلية تكون رخيصة الثمن على أن تتوافر فيها عوامل الأمن والسلامة نظراً لأن الأجهزة والأدوات باهظة الثمن والتكاليف.
- على الرغم من ارتفاع أسعار الأدوات والأجهزة الرياضية إلا أن الميزانيات المخصصة للنشاط الرياضي لاتكفي لتوفير أبسط أنواع الأجهزة والأدوات، الأمر الذي يعني إعادة النظر مع زيادة توفير المخصصات المالية.
- يجب على القائمين بالتدريس ألا يضعوا نقص الامكانات والتسهيلات والأدوات كعائق لتنفيذ المحتوى التدريسي بل يجب أن تكون لديهم القدرات الابتكارية من خلال تحويل واستغلال أشياء كثيرة مهمة الى أفكار ناجحة لأدوات وأجهزة مبتكرة ذات مردود تربوي كالاستفادة من المقاعد الدراسية أو عصا المكانس أو الاطارات القديمة الداخلية والخارجية للسيارات.

- العمل على توفير المناخ الصحي أثناء تنفيذ وحدات درس التربية البدنية والرياضة وهذا لن يأتي إلا من خلال زيادة المساحة المخصصة لكل تلميذ وتلميذة أثناء الممارسة، وتوفير عوامل الأمن والسلامة في الأدوات والأجهزة المستخدمة، وتوفير أماكن خاصة لتغيير الملابس والنظافة.
- النظرة المستقبلية للمدارس التي سوف تبنى مستقبلاً بحيث يراعى فيها كل الاشتراطات الرياضية من ملاعب وأدوات وأجهزة وحمامات وأفنية.

د. دور الادارة المدرسية في إنجاح درس التربية البدنية والرياضة :

لاشك أن الادارة المدرسية هي السلطة التنفيذية المصغرة والتي تعد أحد محاور نجاح العملية التدريسية لدروس التربية الرياضية.

وفي حقيقة الأمر كلما كانت الادارة المدرسية بعيدة عن المدركات الخاطئة لبرنامج التربية الرياضية المدرسية كلما أمكن انجاح التربية الرياضية المدرسية عامة ودرس التربية الرياضية خاصة.

وبناء على الرؤية المستقبلية نحو ما يجب أن تقوم به الادارة المدرسية للتغلب على معوقات تدريس التربية الرياضية المدرسية ومن ثم نجاح درس التربية الرياضية ترى الباحثة مراعاة ما يلي :

- أن تقتنع الادارة المدرسية بناء على توجيهات الوزارة بأهمية التربية الرياضية المدرسية.
- أن تستشعر أسر التلاميذ أهمية ممارسة أبناءهم للنشاط الرياضي والذي يتمثل في حسن قضاء وقت الفراغ، وقايتهم من أصدقاء السوء، بناء وتكامل الشخصية، إكتساب القوام المعتدل الجيد.
- أن تشجع إدارة المدرسة التلاميذ على الالتزام بحضور دروس التربية الرياضية واعتبارها مادة مكملة لنجاح التلميذ تمهيداً لجعلها مادة أساسية فيما بعد.
- أن تعمل ادارة المدرسة على نشر الاتجاهات الايجابية نحو التربية الرياضية المدرسية من خلال الاهتمام بالاعلام الرياضي، عمل مسابقات في النشاط الرياضي، تحفيز التلاميذ ورصد الجوائز التشجيعية للمتفوقات، عدم نشر المدركات الخاطئة من قبل إدارة المدرسة، تشجيع التلاميذ على عمل صحف الحائط الخاصة بأخبار الرياضة.
- وضع ما تم إنجازه في مجال الأنشطة المدرسية بصفة عامة والنشاط الرياضي بصفة خاصة في الاعتبار عند تقويم الأداء الوظيفي للمدرسين المشتركين في تدريس التربية الرياضية.
- عدم تكليف إدارة المدرسة لمدرسي التربية الرياضية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالقيام بتدريس أي مواد أخرى غير التربية الرياضية.
- الاهتمام بموقع دروس التربية الرياضية من الجدول الدراسي على أن يراعى عدم وضعها في نهاية اليوم الدراسي.
- على إدارة المدرسة عدم إسناد تدريس التربية الرياضية لأي مدرس أو مدرسة غير مؤهلة أو متخصصة في التربية الرياضية خاصة لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي والتي يقوم بتدريسها مشرف النشاط بالمدرسة.
- عدم الخوض في استغلال ميزانية التربية الرياضية في أنشطة أخرى غير رياضية.
- الاهتمام بالأنشطة الكشفية في هذه المراحل التعليمية نظراً لما لها من دور ايجابي في إكساب وغرس الكثير من القيم الدينية والثقافية والعمل على تنمية الشخصية المتزنة.
- العمل على رصد ميزانية تخصص لصيانة وإصلاح الأدوات والأجهزة الرياضية.
- تحفيز القطاعات الحكومية والأهلية مثل البنوك والشركات والجمعيات على تدعيم الرياضة المدرسية عن طريق التبرعات والهبات وتبني الصرف على مشروعات الرياضة في المدارس (التمويل الذاتي للحركة الرياضية).
- إعادة إحياء الدورات المدرسية العربية وزيادة فعاليتها تأكيداً للتلازم العربي الرياضي.
- تنشيط الدور الاعلامي عن طريق إعداد برامج إعلامية للحث على الاسهام في التمويل الذاتي للرياضة، ووضع خطة اعلامية رياضية تقوم بها الأجهزة المعنية بوزارة التربية والتعليم لمحو الأمية الرياضية.
- تزويد التلاميذ والطلاب بكتاب مدرسي منهجي في التربية الرياضية، وإعداد بطاقة شخصية شاملة البيانات الصحية والرياضية والدراسية تستمر مع التلميذ بدءاً من المرحلة التعليمية الأولى وحتى الانتهاء من مراحل التعليم العام، واتاحة الفرصة للتلاميذ لحضور المنافسات الرياضية كوسيلة لتحقيق الارتقاء بالمستوى الرياضي.
- استغلال الأندية ومراكز الشباب في ممارسة درس التربية الرياضية الى حين تحقيق ما يكفي من الملاعب والمنشآت، وفتح أبواب المدارس خلال العطلات الصيفية لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية، واستغلال كليات التربية الرياضية في الاشراف والتوجيه مع تدبير الميزانيات اللازمة للتنفيذ.
- التركيز على اكتشاف الموهوبين رياضياً في بعض الألعاب من بين الطلاب للاشتراك في المسابقات الدولية وذلك عن طريق مسابقات تقام بصفة مستمرة بالتنسيق مع الاتحادات الرياضية المختصة.

- نماذج من مشروعات تطبيقية مستخلصة من مؤتمر رؤية مستقبلية للتربية البدنية والرياضة المدرسية - وتتمثل في:

1. مشروع مناهج الثقافة الرياضية المتخصصة من الحضانة الى نهاية المرحلة الثانوية.
2. مشروع اللياقة البدنية لطلاب المدارس.
3. مشروع المدارس التجريبية الملحقة بكليات التربية الرياضية.
4. مشروع تطوير مناهج التربية الرياضية في ضوء المتغيرات المجتمعية.
5. مشروع البطاقة الصحية الرياضية المدرسية.
6. مشروع تطوير برامج التدريب للعاملين في مجال الاعلام الرياضي.
7. مشروع جعل مادة التربية الرياضية مادة أساسية في مؤسسات التعليم العام والجامعي.

جدول (٨)

الرؤية المستقبلية لما يجب أن يكون عليه درس التربية الرياضية

كوحدة وككل في ضوء المنهاج المطور

المتغيرات	المنهاج المطور (القديم)	تطوير المنهاج المطور	الرؤية المستقبلية
زمن الدرس	٤٥ دقيقة	٤٥ دقيقة	٥٠ دقيقة
عدد الحصص الأسبوعية	٢ درس	٢ درس	٣ دروس
الهدف من المنهج	- الممارسة من أجل التعلم - المحافظة على الصحة العامة - رفع مستوى اللياقة البدنية	إجادة مهارة حركية محددة وفقاً لتخصص المدرس	ممارسة رياضة عالية المستوى ذات طابع تخصصي
الاحماء	واضح ومحدد بزمن قدره ٧ دقائق	غير واضح وغير محدد بزمن معين	يمثل ١٥% من الزمن الكلي للدرس
محتوى الجزء التعليمي والتطبيقي	واضح ومحدد بعدد من المهارات الأساسية لكل رياضة على حدة وموزع على الدروس داخل المنهاج	اختياري للمدرس وفقاً لتخصصه الأكاديمي	تمثل ٧٥% من الزمن الكلي للدرس
الختام والتهدئة	واضح ومحدد بزمن قدره ٣ دقائق	غير واضح وغير محدد بزمن	يمثل ١٠% من الزمن الكلي للدرس

جدول (٩)

النسب المقترحة لمحتوى برنامج التربية الرياضية

في ضوء الرؤية المستقبلية لمرحلة التعليم الأساسي

أجزاء الدرس / المتغيرات		الزمن بالدقيقة	النسبة %
الاحماء		٧,٥	١٥%
الجزء الرئيسي	الاعداد البدني	١٠	٢٠%
	النشاط التطبيقي	٢٧,٥	٥٥%
الختام		٥	١٠%
المجموع		٥٠	١٠٠%

المراجع والمصادر

أولاً : المراجع العربية

ثانياً : المراجع الأجنبية

المراجع والمصادر

أولاً : المراجع العربية :

١. ابراهيم العيسوي (١٩٨٧) : المأزق والمخرج (أزمة الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها)، أمانة التثقيف، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة.

٢. ———— (١٩٨٩) : المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح (دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية)، مركز البحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

٣. إبراهيم عبد المقصود (١٩٨٩) : التنظيم والادارة في التربية البدنية والرياضة، الفنية للطباعة والنشر، ط٣، الاسكندرية.

٤. أبو بكر عبيد زيدان (١٩٩١) : اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من (١٩٧٠- ١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٥. أحمد ابراهيم أحمد السيد (١٩٩٢) : التوجهات السياسية للنظام العالمي الجديد وانعكاساتها على السياسة التعليمية في مصر، مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد في الفترة من ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٢، الجزء الثاني، القاهرة.

٦. أحمد اسماعيل حجي (٢٠٠٠) : التربية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة.

٧. أحمد حسن ابراهيم (١٩٩٤) : آثار سياسات الاصلاح الاقتصادي على سوق العمل والتشغيل في مصر، معهد التخطيط القومي، العدد (٨٩)، الجزء الثاني، سبتمبر.

٨. أحمد حمروش (١٩٧٦) : قصة ثورة ٢٣ يوليو مصر والعسكريون، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٩. أحمد محمد عبد المطلب (١٩٨٠) : تكافؤ الفرص في التعليم العالي دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

١٠. أسامة الباز (١٩٩٦) : نحن والقرن الحادي والعشرين، الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

١١. إسماعيل صبري عبد الله (١٩٩٢) : مصر التي نريدها (تقرير سياسي وبرنامج مرحلي)، دار الشروق، ط١، القاهرة.

١٢. أشرف السيد العربي (١٩٩٧) : التنمية البشرية في مصر، دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٣. الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦٢) : الميثاق، مايو (١٩٦٢).

١٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٨١) : الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٥٢- ١٩٨٠) يوليو .

١٥. ———— (١٩٨٩) : الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٥٢- ١٩٨٨)، القاهرة.

١٦. السيد حسن شلتوت، حسن معوض (بدون سنة نشر) : التنظيم والادارة في التربية الرياضية، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٧. المؤسسة العامة للشباب والرياضة (١٩٩٢) : علوم التربية البدنية والرياضة، العدد الثالث.

١٨. المجلس الأعلى للشباب والرياضة (١٩٨٥) : الاستراتيجية العامة للنهوض بالشباب والرياضة في مصر، فبراير.

١٩. الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة (١٩٨٥) : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز المطبوعات الدولي، العدد السادس عشر، اليونسكو.

٢٠. الهيئة العامة للاستعلامات : تاريخ الحركة السياسية في مصر، القاهرة.

٢١. ———— (١٩٩٢) : التعليم، ٤٠ عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢- تجربة وطنية وقومية متطورة، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٢٢. ———— (١٩٩٢) : السياحة في عشر سنوات، القاهرة.

٢٣. أمين أنور الخولي (٢٠٠١) : أصول التربية البدنية والرياضة المدخل- التاريخ- الفلسفة، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٤. ـــــــــــ وآخرون (١٩٩٤) : التربية الرياضية المدرسية، دليل معلم الفصل وطالب التربية العملية، دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة.

٢٥. ـــــــــــ، جمال الدين الشافعي (٢٠٠٥) : مناهج التربية البدنية المعاصرة، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة.

٢٦. أمين محمد النبوي (١٩٩٤) : إدارة التجديد التربوي في التعليم الثانوي العام بـ ج. م. ع في ضوء الاتجاهات المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢٧. أنور عبد الملك (١٩٧٢) : المجتمع المصري والجيش، دار الطليعة، بيروت.

٢٨. أيمن محمد الهنداوي (٢٠٠٤) : برامج التليفزيون المصري الرياضية والوعي الرياضي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، الاسكندرية.

٢٩. جريدة الأهرام (١٩٥٤) : تصريح السيد صلاح سالم وزير الارشاد القومي، العدد ٢٦ يناير.

٣٠. جلال أمين (١٩٩٤) : معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة.

٣١. جمال مجدي حسنين (١٩٧٨) : ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التوازن الطبقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

٣٢. ـــــــــــ (١٩٨١) : البناء الطبقي في مصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة.

٣٣. حامد عمار (١٩٩٥) : التوظيف المستقبلي للنظام التربوي، الدار العربية للكتاب، ط١، القاهرة.

٣٤. حسام مندور (١٩٨٦) : ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية- قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس وأكتوبر.

٣٥. حسن أحمد الشافعي (بدون سنة نشر). : الاعلام في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.

٣٦. ـــــــــــ (بدون سنة نشر). : الرياضة والقانون (فلسفة التربية الرياضية وتاريخها)، منشأة المعارف، الاسكندرية.

٣٧. حسن محمد عبد الشافي (١٩٩٦) : موسوعة مصر الحديثة في التعليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الرابع، القاهرة.

٣٨. خير الدين علي عويس، عطا حسن عبد الرحيم. (بدون سنة نشر). : الاعلام الرياضي، مركز الكتاب للنشر، ط١.

٣٩. راشد البراوي (١٩٥٥) : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

٤٠. رجب عليوه حسن (١٩٨٦) : مدارس اللغات العربية في ج.م.ع دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق.

٤١. روبرت مابرو (١٩٧٦) : الاقتصاد المصري من (١٩٥٢- ١٩٧٢)، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٤٢. زهدي الشامي (١٩٩٤) : برنامج التكيف الهيكلي- نظرة تقويمية في عهد التخطيط القومي- استشراق بعض الآثار المتوقعة لسياسة الاصلاح الاقتصادي بمصر، الجزء الأول، رقم (٨٩)، سبتمبر.

٤٣. سامح جميل عبد الرحيم (١٩٩٦) : البطالة والتعليم، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد التاسع، العدد الثالث، يناير، كلية التربية، جامعة المنيا.

٤٤. سعد الدين ابراهيم (١٩٨٣) : مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة.

٤٥. ـــــــــــ، محمود عبد الفضيل. (١٩٨٣) : انتقال العمالة العربية (المشاكل- الآثار- السياسات)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.

٤٦. سعد حافظ (١٩٩٤) : سياسات التكيف وآليات السوق (دراسة حالة الاقتصاد المصري)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد لأول.

٤٧. سعد طه علام (١٩٩٤) : التكيف الهيكلي المستقبلي للزراعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول.

٤٨. ـــــــــــ وآخرون (١٩٩٣) : التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العددين الأول والثاني، القاهرة.

٤٩. سمير عبد الحميد (١٩٩٩) : إدارة الهيئات الرياضية، النظريات الحديثة وتطبيقاتها، منشأة المعارف، الاسكندرية.

٥٠. سناء سيد محمد مسعود (١٩٩٧) : الأهداف التربوية دراسة مقارنة في كل من مصر وأمريكا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٥١. سهير صلاح (١٩٨٩) : الأثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر (دراسة نظرية وميدانية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة المنيا.

٥٢. شبل بدران (١٩٧٠) : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم المصري في الفترة من ١٩٥٢- ١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

٥٣. ـــــــــــ (١٩٨٥) : الثورة والتعليم، دار المعارف، القاهرة.

٥٤. ـــــــــــ (٢٠٠٠) : التعليم وتحديث المجتمع، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٥٥. شكرية خليل ملوخية (١٩٧٩) : مدخل وتاريخ التربية الرياضية، دار المعارف.

٥٦. صديقة محمد شكري (١٩٩١) : دراسة تحليلية لأهداف التربية الرياضية بمرحلة التعليم الابتدائي ودورها في تحقيق فلسفة المجتمع العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.

٥٧. ـــــــــــ، مها محمد سعيد (١٩٩٥) : القوى الثقافية بالمجتمع المصري في الفترة من بداية السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات وعلاقتها بمنهاج التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية، المؤتمر الدولي للرياضة والمرأة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.

٥٨. طه عبد العاطي مصطفى نجم (١٩٩٤) : التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة المصرية للحريات السياسية، دراسة في الفترة من (١٩١٩- ١٩٨٩)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الاسكندرية.

٥٩. عادل جزارين (١٩٩٣) : حالة الرأسمالية المصرية الصناعية نقاط الانطلاق (ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية) في الفترة من ١٩- ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٦٠. عبد الباسط عبد المعطي (١٩٨٤) : الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية (دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت)، مكتبة مدبولي للطبع والنشر، القاهرة.

٦١. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي (١٩٨٨) : المشاركة الشعبية واستمرارية النظام السياسي المصري.

٦٢. عبد السلام النوير (٢٠٠٠) : التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد التاسع، مايو.

٦٣. عبد العزيز صلاح سالم (بدون سنة نشر). : مصر أصل الرياضة في العالم، دار المعارف، القاهرة.

٦٤. عبد الفتاح لطفي، ابراهيم سلامة (١٩٧١) : المدخل في أصول التربية الرياضية وتاريخها، دار الكتب الجامعية.

٦٥. عبد الفتاح مراد (بدون سنة نشر). : شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة، شركة البهاء للبرمجيات والنشر، الاسكندرية.

٦٦. عبد القادر شهيب (١٩٨١) : محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار ابن خلدون، بيروت.

٦٧. عبد القادر محمد عبد القادر (١٩٨٩) : التقويم الاقتصادي لتجربة شركات توظيف الأموال في مصر، مجلة كلية التجارة، العدد الثاني، جامعة الاسكندرية.

٦٨. عبد الله صالح (١٩٩٤) : الدور السياسي للقضاء المصري (دراسة لحقبة الثمانينيات في التطور السياسي في مصر).

٦٩. عبد المطلب عبد الحميد (١٩٩٧) : التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية وميزان لمدفوعات في مصر خلال الفترة من (١٩٥٢- ١٩٩٥)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر.

٧٠. عدلي علي طاحون (١٩٩٦) : محددات نجاح الخصخصة بقطاع الزراعة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو.

٧١. علي الدين هلال (بدون سنة نشر). : المشكلة السياسية في مصر والتحول الى تعدد الأحزاب، المركز العربي للنشر، القاهرة.

٧٢. ـــــــــ (محرر) (١٩٨٨) : النظام السياسي- التغيير والاستمرار، أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٧٣. ـــــــــ وآخرون (١٩٨٦) : الانتخابات البرلمانية في مصر من سعد زغلول الى حسني مبارك في التطور الديمقراطي في مصر- قضايا ومناقشات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

٧٤. علي عبد الوهاب ابراهيم نجا (١٩٩٥) : الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال (١٩٧٤- ١٩٩٠) دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

٧٥. علي فهمي (١٩٨٨) : القيم والقيم المضادة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٦، العدد الرابع

٧٦. عليه علي علي فرج (١٩٧٩) : التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

٧٧. عمرو الشويكي (١٩٩٤) : التطور السياسي في مصر (الدولة والنظام الحزبي في مصر) المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب، القاهرة (١٧- ١٩) أكتوبر ١٩٩٣، القاهرة.

٧٨. عنايات محمد أحمد فرج (بدون سنة نشر). : دليل مدرسي التربية الرياضية في مرحلة التعليم الأساسي، دار الفكر العربي، القاهرة.

٧٩. عنتر لطفي محمد (١٩٨٨) : تحليل تاريخي لأسباب ومشكلات مجانية التعليم في مصر، مجلة التربية المعاصرة، العد التاسع، يناير.

٨٠. عوض مختار هلودة (١٩٨٩) : المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، تحرير سلوى سليمان، النهضة العربية، القاهرة.

٨١. فؤاد مرسي (١٩٧٦) : هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

٨٢. فتحي عبد الفتاح (١٩٧٥) : القرية المصرية بين الاصلاح والثورة من (١٩٥٢- ١٩٧٠)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

٨٣. كتاب الأهالي (١٩٨٩) : خطة التنمية الحكومية رقم (٢١)، القاهرة.

٨٤. مجلة الرياضة (١٩٩٥) : نقابة المهن الرياضية، العدد الثالث، مايو.

٨٥. مجلس الشورى (١٩٩٢) : نحو سياسة سكانية لمصر في مطلع القرن الحادي والعشرين، سلسلة تقارير لجنة الخدمات، التقرير رقم (١٥)، القاهرة.

٨٦. محمد جمال ماضي أبوالعزايم (١٩٨٧) : الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي على الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

٨٧. محمد حسنين أبو العلا(١٩٩٨) : العنف الديني في مصر (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة.

٨٨. محمد سيد أحمد (١٩٨٤) : مستقبل النظام الحزبي في مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة.

٨٩. محمد عبد الشفيع عيسى (١٩٩٧) : التكيف الهيكلي والنظام التعليمي رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر.

٩٠. محمد محمد الحماحمي (١٩٩٢) : أصول اللعب والتربية الرياضية والرياضة، ط٢.

٩١. ـــــــــ (١٩٩٣) : رؤية مستقبلية لمناهج التربية الرياضية المدرسية في الوطن العربي، مجلد مؤتمر رؤية مستقبلية للتربية البدنية والرياضة في الوطن العربي، المجلد الرابع، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

٩٢. محمود عبد الفضيل (١٩٩٢) : الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصري، مجلة الهلال، يناير.

٩٣. محمود متولي (١٩٧٤) : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٩٤. مرفت عمر الشناوي (١٩٩٣) : دراسة تحليلية لبعض المشكلات المهنية لمدرسي التربية الرياضية بالمرحلة الابتدائية بمحافظة الاسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.

٩٥. مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٨٩) : القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر، تحرير أماني قنديل، جامعة القاهرة.

٩٦. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٨٧) : التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٨٦)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٩٧. ــــــــــ (١٩٨٨) : التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٩٨. ــــــــــ (١٩٩٠) : التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٨٩)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٩٩. ــــــــــ (١٩٩١) : التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٩٠)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

١٠٠. مصطفى السايح محمد(٢٠٠١) : معوقات تنفيذ مناهج التربية الرياضية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة، العدد (٢٠)، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.

١٠١. ــــــــــ (٢٠٠٢) : علم الاجتماع الرياضي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط١.

١٠٢. ــــــــــ (٢٠٠٠) : التحولات المجتمعية في مصر وانعكاساتها على التعليم العالي في الربع الأخير من القرن العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.

١٠٣. معهد التخطيط القومي (ج.م.ع) (١٩٩٢) : التقرير المبدئي للجنة الشئون الاقتصادية والمالية عن موضوع (تقييم مبدئي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي)، نتائج المرحلة الأولى، القاهرة.

١٠٤. ــــــــــ (١٩٩٤) : تقرير التنمية البشرية في مصر، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

١٠٥. ــــــــــ (١٩٩٥) : الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادي، يوليو.

١٠٦. ــــــــــ (١٩٩٥) : تقرير التنمية البشرية في مصر.

١٠٧. ــــــــــ (١٩٩٦) : تقرير التنمية البشرية في مصر، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

١٠٨. مكارم حلمي أبو هرجه (٢٠٠٠) : مشكلات مناهج التربية الرياضية المدرسية (التشخيص والعلاج)، مركز الكتاب للنشر، البعة الأولى، القاهرة.

١٠٩. ــــــــــ (٢٠٠٢) : مدخل التربية الرياضية، مركز الكتاب للنشر، ط١، القاهرة.

١١٠. ــــــــــ ، محمد سعد زغلول (١٩٩٩) : مناهج التربية الرياضية، مركز الكتاب للنشر، ط١، القاهرة.

١١١. ملك زغلول (١٩٨٦) : تراكم رأس المال في مصر ودور الرأسمالية التجارية- قضايا فكرية.

١١٢. منى البرادعي (١٩٩٢) : تأثير برنامج الاصلاح الاقتصادي على عدالة توزيع الفرص التعليمية في مصر، بحث منشور، مؤتمر الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، من ٢١- ٢٣ نوفمبر، جامعة القاهرة

١١٣. منى قاسم (١٩٩٨) : الاصلاح الاقتصادي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١١٤. منير المرسي سرحان (١٩٨٧) : في اجتماعيات التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، القاهرة.

١١٥. منير عطا الله وآخرون (١٩٦٩) : تاريخ نظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية.

١١٦. مها محمد سعيد (١٩٨٦) : دراسة التطور التاريخي لتعليم الفتاه المصرية في مجال التربية الرياضية في الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام (١٩٥٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.

١١٧. ــــــــــــــ (١٩٩٢) : دراسة التطور التاريخي لتعليم الفتاة المصرية في مجال التربية الرياضية في الفترة من (١٩٥٢) حتى الأن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.

١١٨. موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٠) : رئاسة الجمهورية من (١٩٧٤- ١٩٩٠)، المجلد العاشر، القاهرة.

١١٩. ــــــــــــــ (١٩٩٩) : رئاسة الجمهورية من (١٩٧٤- ١٩٩٩)، المجلد الخامس والعشرون، القاهرة.

١٢٠. ــــــــــــــ (٢٠٠٠) : رئاسة الجمهورية من (١٩٧٤- ٢٠٠٠)، المجلد السادس والعشرون، القاهرة.

١٢١. نادية رمسيس فرج (١٩٨٥) : التنمية وأزمة التحول السياسي، المنار، العدد السادس.

١٢٢. نجده ابراهيم علي سليمان (١٩٩٧) : تطوير الادارة المحلية في التعليم رؤية مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة الاسكندرية.

١٢٣. نشرة لجنة التخطيط القومي (بدون سنة نشر). : رقم ١٤٩

١٢٤. هالة منصور عبد الرحمن (١٩٩٥) : أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على قيم التطرف والاستهلاك والانحراف في المجتمع المصري، دراسة تحليلية للفترة من (١٩٧٠- ١٩٩١)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

١٢٥. وزارة التخطيط (ج.م.ع) (٢٠٠٢) : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ العام الرابع من الخطة الخمسية (١٩٩٧/ ١٩٩٨)- (٢٠٠١/ ٢٠٠٢)، المجلد الأول، الجزء الثالث.

١٢٦. وزارة التربية والتعليم(١٩٨٠) : تطوير وتحديث التعليم في مصر- سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

١٢٧. ــــــــــــــ (١٩٨٠) : المنهاج المطور للتربية الرياضية وبرامجه التنفيذية للمرحلة الاعدادية (بنين- بنات)، الجهاز المركزي للكتب المدرسية والجامعية والوسائل التعليمية، القاهرة.

١٢٨. ــــــــــــــ (١٩٨٥) : المنهاج المطور للتربية الرياضية وبرامجه التنفيذية للمرحلة الاعدادية (بنين- بنات)، الجهاز المركزي للكتب المدرسية والجامعية والوسائل التعليمية، القاهرة.

١٢٩. ــــــــــــــ (١٩٩١) : مبارك والتعليم، نظرة الى المستقبل.

١٣٠. ــــــــــــــ (١٩٩٣) : مشروع مبارك القومي، انجازات التعليم في عامين.

١٣١. ــــــــــــــ (١٩٩٤) بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١، مكتب الوزير، القاهرة.

١٣٢. ــــــــــــــ (١٩٩٥) : مشروع مبارك القومي، انجازات التعليم في أربع أعوام.

١٣٣. ــــــــــــــ (١٩٩٩) : مبارك والتعليم- المشروع القومي لتطوير التعليم.

١٣٤. ــــــــــــــ (٢٠٠٢) : مبارك والتعليم- النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم- تطبيق مبادئ الجودة الشاملة.

١٣٥. وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة (١٩٩٤) : المؤتمر القومي لتطوير التعليم الاعدادي، القاهرة.

١٣٦. وزارة التربية والتعليم قرار رقم ١٣٠ بتاريخ (١٩٩١/٦/١٦) : بشأن الخطة الدراسية للصف الثالث الثانوي، مكتب الوزير، القاهرة.

١٣٧. وزارة التربية والتعليم قرار وزاري رقم ١٤٣ بتاريخ (١٥/ ٦/ ١٩٩٤) : بشأن خطة الدراسة في مرحلتي الثانوية العامة

١٣٨. وزارة التربية والتعليم قرار وزاري رقم ٣٧٤ لعام (١٩٩٠) : بشأن خطة الدراسة في الصف الثالث الثانوي،مكتب الوزير، القاهرة.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

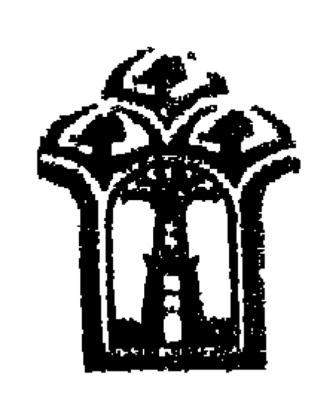
139	International Monetary found (Arab republic of Egypt) (1988)	:	Recent Economic Developments.
140	National Center for Educational research and Development (Arab republic of Egypt) (1996)	:	Development of Education in Arab republic of Egypt, 1994/ 1995- 1995/ 1996, Cairo.
141	Poter Javis (1986)	:	Nation of Development and their implication for Adult education, International Review of Education.

المرفقات



مرفق (١)

الخطابات الرسمية الموجهة الى الهيئات المختلفة



جامعــة الإسكندريــة
كليــة التربيــة الرياضيــة للبنــات
الدراســات العليــا

السيد الاستاذ/ محمد الطوخى

وكيل وزارة الخدمات بالقاهرة

تحية طيبة وبعد،،،

برجاء التكرم تسهيل مهمة **الباحثة** / سحر السيد أبــو العــلا الســيد المقيــدة **بمرحلة**/ الماجستير وذلك للحصول على الوثائق الخاصة ببحث الماجستير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وزارة التربية والتعليم
مكتب الوزير
لا مانع
من وجهة نظر الأمن من الموافقة على ذلك
رئيس الإدارة المركزية للأمن

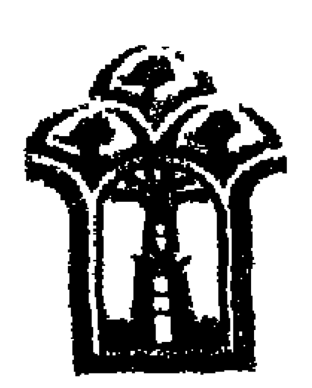
الدراسات العليا

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أ.د/ ثناء فؤاد أمين

محمد طه السيد فرحات
وكيل أول وزارة التربية والتعليم
رئيس قطاع الأمانة العامة

رئيس الإدارة المركزية للخدمات التربوية



جامعــة الإسكندريــة
كليــة التربيــة الرياضيــة للبنــات
الدراســات العليــا

السيد الدكتور / رضا ابو سريع

وكيل وزارة شئون التعليم العام بالقاهرة

تحية طيبة وبعد،،،

برجاء التكرم تسهيل مهمة **الباحثة** / سحر السيد أبــو العــلا الســيد **المقيــدة بمرحلة**/ الماجستير وذلك للحصول على الوثائق الخاصة ببحث الماجستير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الدراسات العليا

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أ.د/ ثناء فؤاد أمين



جامعة الاسكندرية
كلية التربية الرياضية للبنات
الدراسات العليا

الأستاذ الفاضل/ وكيل وزارة التربية والتعليم

تحية طيبة وبعد،،،،

برجاء تسهيل مهمة المعيدة / سحر السيد أبو العلا المقيدة بمرحلة الماجستير بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية وذلك لحاجة البحث الخاص بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

الدراسات العليا

وكيل الكلية للدرسات العليا والبحوث

أ.د/ ثناء فؤاد أمين

٢٠٠٦/١٢/٩

السيد الأستاذ / مدير عام التعليم العام

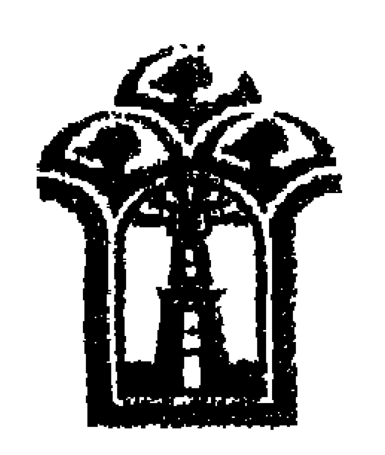
المدير العام

٢٠٠٦/١٢/١٩

المدير العام

٢٠٠٦/١٢/١٩

جامعة الاسكندرية
كلية التربية الرياضية للبنات
الدراسات العليا



الأستاذ الفاضل/ مدير التوجية العام للتربية الرياضية

تحية طيبة وبعد،،،،

برجاء تسهيل مهمة المعيدة / سحر السيد أبو العلا المقيدة بمرحلة الماجستير بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية وذلك لحاجة البحث الخاص بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

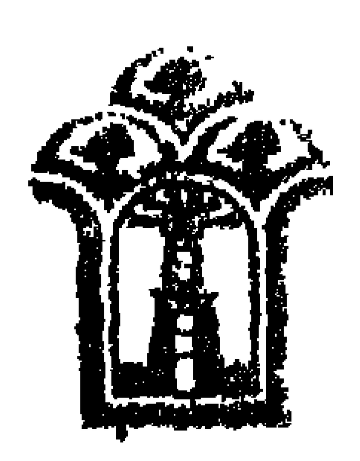
الدراسات العليا

وكيل الكلية للدرسات العليا والبحوث

أ.د/ ثناء فؤاد أمين



جامعة الاسكندرية
كلية التربية الرياضية للبنات
الدراسات العليا



الأستاذ الدكتور/ عميد كلية التربية الرياضية للبنين – بالهرم

تحية طيبة وبعد،،،،

برجاء تسهيل مهمة المعيدة / سحر السيد أبو العلا المقيدة بمرحلة الماجستير بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية وذلك لحاجة البحث الخاص بها.

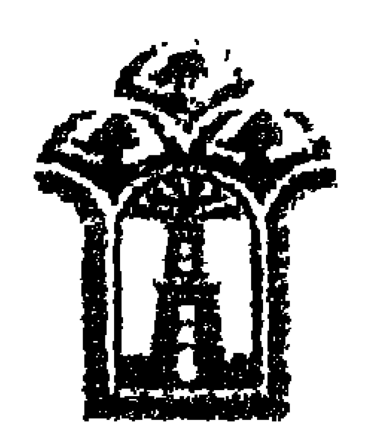
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

الدراسات العليا

وكيل الكلية للدرسات العليا والبحوث

أ.د/ ثناء فؤاد أمين

٩/١٢/٢٠٠٦



جامعة الاسكندرية
كلية التربية الرياضية للبنات
الدراسات العليا

الأستاذ الفاضل/ مدير المكتبة المركزية

تحية طيبة وبعد،،،،

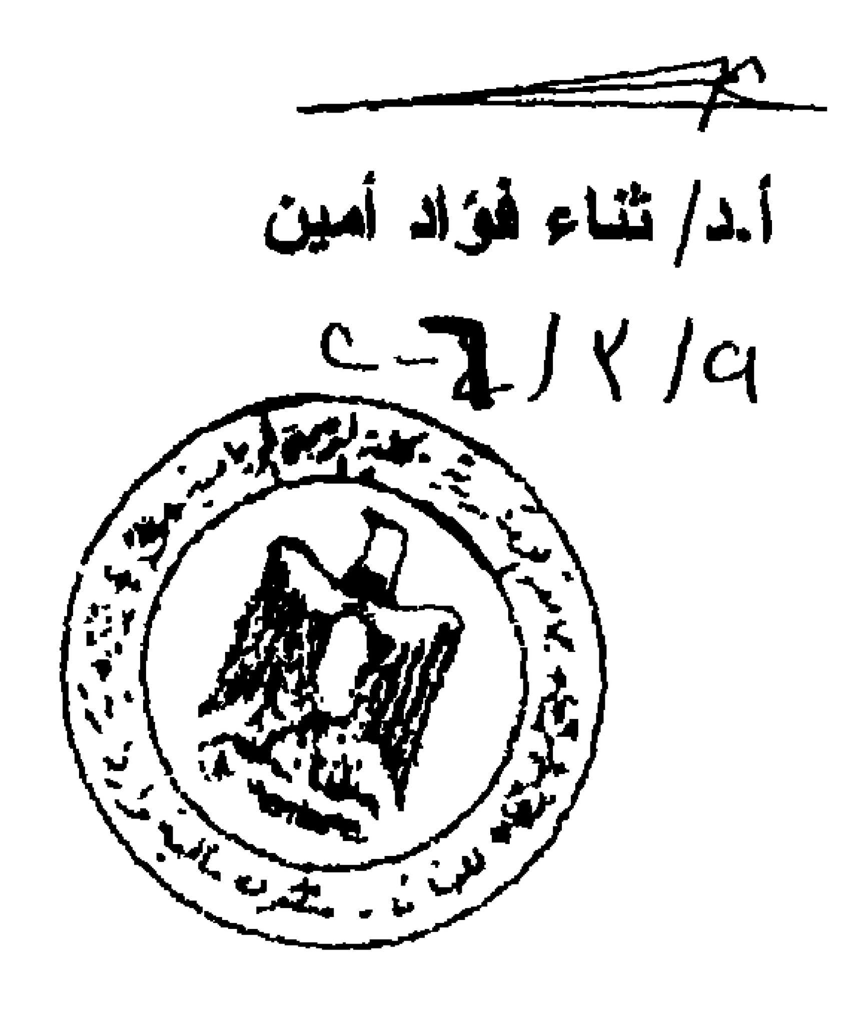
برجاء تسهيل مهمة المعيدة / سحر السيد أبو العلا المقيدة بمرحلة الماجستير بقسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية وذلك لحاجة البحث الخاص بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

الدراسات العليا

وكيل الكلية للدرسات العليا والبحوث

أ.د/ ثناء فؤاد أمين



ملخص البحث

- ملخص البحث باللغة العربية

- مستخلص البحث باللغة العربية

- ملخص البحث باللغة الانجليزية

- مستخلص البحث باللغة الانجليزية

ملخص البحث باللغة العربية
دراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

اسم الباحثة : سحر السيد أبو العلا السيد

ـ المقدمة :

التاريخ عملية لها جوانب متعددة منها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والديني والثقافي، وهذه الجوانب تعمل على تشكيل الحدث التاريخي، فالتاريخ بمعناه الحقيقي يعد سلسلة تترابط حلقاتها وتتصل فيها النتائج بالمقدمات بغرض ربط الماضي بالحاضر بالمستقبل.

وتعد دراسة التاريخ ذات أهمية حيوية للمهتمين بمجالات التربية والتعليم بوجه عام والمهتمين بمجال التربية البدنية والرياضة بوجه خاص، حيث تعتبر دراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢ من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة وخاصة في هذه الفترة حيث تعرضت مصر لتغيير حاسم وكان هناك نقطة تحول بارزة في حياة المجتمع المصري من جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي كان لها أثرها على السياسة التعليمية في مصر بصفة عامة وعلى التربية البدنية والرياضة بصفة خاصة.

وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ أهتم المسئولون برسم سياسات عامة للدولة وأولوا التعليم أهمية كبيرة، وعملوا على تغيير وتطوير المناهج في جميع المراحل الدراسية حتى تتمشى مع أهداف الثورة، وايضا تم تطوير مناهج التربية البدنية والرياضة بالمدارس الابتدائية والأعدادية والثانوية عدة مرات حتى كان المنهاج المطور للتربية البدنية والرياضة في جميع المراحل التعليمية عام ١٩٨٠.

كما حرصت الدولة على امداد المدارس بمدرسين متخصصين في التربية البدنية والرياضة تنفيذا للقرار الذي صدر عام ١٩٧٨ بعدم اسناد مهنة تدريس مادة التربية البدنية والرياضة في المدارس لغير الحاصلين على مؤهلات تربوية.

وقد ظل الطابع الشكلي والمظهري هو السائد في النظرة نحو التربية البدنية والرياضة المدرسية، والسبب في ذلك هو القرار الذي صدر عام ١٩٥٦ والخاص بميزانية المجلس الأعلى لرعاية الشباب، كما صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٦ ويقضي "بوضع الاعتمادات المخصصة لنفقات النشاط الرياضي والاجتماعي بميزانية التربية والتعليم تحت تصرف المجلس الأعلى لرعاية الشباب" وبذلك تقلصت ميزانية النشاط الرياضي للتربية البدنية والرياضة المدرسية، وكانت أربعة آلاف جنيه في الخمسينيات، ثم وصلت نحو أربعون جنيها في السبعينيات مما اضطر أعضاء مؤتمر النهوض بالرياضة الذي عقد في نوفمبر ١٩٧٩ الى التوجيه بفرض رسوم اضافية للنشاط الرياضي المدرسي تدفع ضمن المصروفات الدراسية للتلاميذ، وغير ذلك من المشكلات التي تعوق تطور التربية البدنية والرياضة في المدارس ايضا وهو جعل الدراسة في المدارس على فترتين ثم ثلاث فترات مما أدى الى الغاء فترة النشاط الرياضي، وتقلص الامكانات والأدوات واقامة المباني على حساب الأفنية الرياضية والملاعب وغيرها من المشكلات التي تحول دون تقدم التربية البدنية والرياضة المدرسية في هذه الفترة، وهناك العديد من الجهود التي تبذل للتغلب على هذه المعوقات.

وجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت بالدراسة والتحليل الأبعاد المجتمعية في فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢ وانعكاسها على السياسة التعليمية في مصر، بل وأنها مازالت نادرة في مجال تأثير هذه الأبعاد المجتمعية على التربية البدنية والرياضة المدرسية في جمهورية مصر العربية.

مما سبق يتضح مدى أهمية قيام الباحثة بهذا البحث.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى وضع تصور مستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة وذلك من خلال التعرف على التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢ والأبعاد المجتمعية المؤثرة عليها، والوقوف على أهم المشكلات التي تواجه تفعيلها .

اجراءات البحث :

١. **منهج البحث :**
استخدمت الباحثة كل من المنهج التاريخي والمنهج الفلسفي التحليلي وذلك لملاءمتهما لطبيعة تلك الدراسة.

٢. **أساليب جمع المعلومات:**
أولاً : تم جمع الحقائق والمعلومات الخاصة بهذا البحث عن طريق السجلات والوثائق التاريخية بالهيئة العامة للكتاب، وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للتربية البدنية والرياضة، بعض الادارات الرياضية الخاصة بالمدارس.

ـ مسح للكتب والمراجع والدراسات العلمية المرتبطة بالموضوع مجال الدراسة.

ثانياً : تصنيف الحقائق والبيانات التي تم الحصول عليها والربط بينها.
ثالثاً : المقابلة الشخصية لبعض خبراء التربية البدنية والرياضة
رابعاً : تحليل نقدي للمصادر الأولية والثانوية المستخدمة في الدراسة.

٣. حدود البحث الزمنية:

* تنحصر هذه الدراسة خلال نصف قرن حيث يأخذ البحث من بداية عام ١٩٥٢ باعتبار أن هذا العام يعتبر بداية مسار للاستقلال الوطني والقومي والتنمية المستقلة لأول مرة في التاريخ المصري الحديث، كما يعتبر ايضاً بداية تحولات جوهرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي عام ٢٠٠٢ بعد نصف قرن.

* سوف يقتصر البحث على التربية البدنية والرياضة في قطاع التعليم ما قبل الجامعي.

٤. المستهدفون من البحث :

المسئولون عن التربية والتعليم بهدف تغيير واقع التربية البدنية والرياضة المدرسية لما فيه صالح التلاميذ والطلبة حيث إنهم هم شباب المستقبل.

٥ - مصطلحات البحث:

التربية البدنية والرياضة المدرسية

هي "مادة دراسية تربوية أساسية تعمل علي تحقيق التكامل التربوي للمتعلم، بحيث تنفذ من خلال دروس داخل الجدول الدراسي، وكأنشطة خارج الجداول (داخلية وخارجية)، يمكن بتقويم نتائجها علي المستوي السلوكي (الحركي - المعرفي - الوجداني)". (٢٣: ١٩٥)

- الاستخلاصات :

- تم تغيير لفظ التربية البدنية المحدود المعنى والقاصر على العناية بالبدن فقط الى لفظ التربية البدنية والرياضة نتيجة لاهتمام الثورة بالرياضة في المدارس ولكي يتمشى مع أهداف المجتمع الجديدة من حيث قدرتها على إعداد المواطن الصالح من جميع الجوانب الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية.
- في عام (١٩٦٢) أوصت وزارة التربية والتعليم بأن يكون التوسع في إقامة المباني التعليمية لأعلى وليس على حساب الأفنية الرياضية وملاعب المدارس، كما قامت بحصر الإمكانات المحدودة وأقرت تعميم الملاعب والمنشآت الرياضية بجميع محافظات الجمهورية.
- أدى استمرار مجانية التعليم والزيادة الكبيرة في عدد السكان الى زيادة أعداد المتعلمين بالمدارس مما اضطر الوزارة الى تطبيق نظام الفترتين أو الثلاث فترات الدراسية، وبالتالي اختفى الوقت المخصص للأنشطة الرياضية في المدارس أو إلغاء بعض النظار لها في النصف الثاني من العام الدراسي لحساب المواد الأخرى، وهذا أضاع فرص اكتشاف الموهوبين رياضيا من بين القاعدة العريضة للممارسين بالمدارس.
- أدى تدني المستوى المادي والمعنوي لمدرسي التربية البدنية والرياضة وعدم مقابلة الجهد والعطاء الذي يبذله بالتقدير المناسب مثل مدرسي المواد الأخرى الى تدهور التربية البدنية والرياضة بمصر.
- انخفضت الميزانيات المخصصة للتربية البدنية والرياضة بالمدارس نتيجة لضعف الاقتصاد المصري، كما أدى عدم تناسب الأجور مع الأسعار وانخفاض مستوى دخل الأسرة الى سعي مدرسي التربية الرياضية للعمل لكسب الرزق والبعد عن مهنتهم.
- إنشاء الملاعب المجهزة بالإمكانات اللازمة لممارسة التربية البدنية والرياضة بالمدارس في التسعينات، كما صدر قرار بأن تكون المدارس التي سوف يتم إنشاءها حديثاً بها ملاعب وأفنية ذات مساحات واسعة لممارسة الأنشطة الرياضية دون صعوبات.
- إقامة العديد من المشروعات لنشر الرياضة وتوسيع قاعدة الممارسين مثل قانون التفوق الرياضي والمجانية الرياضية، ومشروع اللياقة البدنية، ومشروع السيد الوزير للموهوبين، وتطوير مناهج وأهداف التربية البدنية والرياضة في المدارس لكي تتمشى مع القوى الثقافية بالمجتمع الى الآن.

- التصور المستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة :

أولا : الخطط الدراسية :

- أن يراعى عند صياغة أهداف المنهج ومحتواه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لواقع حال مجتمعنا، مراعياً في ذلك الامكانات المتاحة الفعلية بالمدارس والمتعلقة بالملاعب والأدوات والأجهزة والمدرسين والمدرسات والمؤهلات مهنياً وعلمياً.

- أن يراعي المنهج الفروق الفردية بين التلاميذ.
- ضرورة الاهتمام بالفئات الخاصة سواء من الموهوبين أو المعاقين وتحديد محتوى خاص بكل منهم.
- حتمية أن تكون التربية البدنية والرياضة المدرسية مادة تكميلية لتأكيد نجاح التلاميذ، ولا يحق لهم الانتقال من سنة الى أخرى إلا بعد النجاح فيها. (وهذا شرط تدريجي تمهيداً لأن تكون مادة أساسية)
- ينبغي إقرار مبدأ الحوافز للتلاميذ المتميزين بدنياً ومهارياً، ويترجم هذا من خلال إضافة نسبة مئوية من الدرجات على المجموع العام (الحافز الرياضي) والتي يجب إضافتها لأي مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعي.

ثانياً : الإعداد التربوي والأكاديمي للمعلمين والتنمية المهنية :

- استحداث الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم المتطورة بكليات التربية الرياضية مثل الكمبيوتر – شبكة المعلومات (الانترنت) – شبكات الألياف الضوئية للتدريب والتعليم عن بعد) واستخدامها في تطوير أساليب التعليم القائمة في مدارسنا.
- تزويد الخريجين بأحدث الأساليب التدريسية والتي تتناسب مع امكانيات المدرسة المصرية مثل التعلم الذاتي – التفرد في التعليم – التعليم المستمر ، وذلك بهدف إعداد جيل جديد من الخريجين يستطيع أن يتعامل بدقة مع لغة العصر وخاصة في مجال ثورة التكنولوجيا والاتصالات.
- ضرورة أن تكون هناك قنوات اتصال ما بين كليات التربية الرياضية (التربية البدنية والرياضة) ووزارة التربية والتعليم وذلك لتنظيم دورات مستمرة للصقل بصورة ايجابية.
- وضع لوائح جديدة تقوم بها نقابة المهن الرياضية للقائمين بالتدريس في المدارس مثل بدل طبيعة العمل، تخفيض النصاب التدريسي لهن وذلك لما يقمن به من أعمال اضافية بالمدرسة.
- تحرر كليات التربية الرياضية من شروط القبول وفقا لمجموع درجات الثانوية العامة وقصر القبول على الراغبين فقط من الطلاب الرياضيين والمتميزين بدنياً.

ثالثاً : ما يجب أن يستحدث من الإمكانات والتسهيلات المدرسية :

- العمل على توفير الأدوات والأجهزة الضرورية لتدريس الجزء الخاص بالمهارات الرياضية، وتوفير الملاعب والأفنية الصحية كحد أدنى من الامكانات الرياضية.
- الاكتفاء بوجود بدائل محلية تكون رخيصة الثمن على أن تتوافر فيها عوامل الأمن والسلامة نظراً لأن الأجهزة والأدوات باهظة الثمن والتكاليف.
- زيادة توفير المخصصات المالية لمواجهة ارتفاع أسعار الأدوات والأجهزة الرياضية حيث أن الميزانيات المخصصة للنشاط الرياضي لاتكفي لتوفير أبسط أنواع الأجهزة والأدوات.
- النظرة المستقبلية للمدارس التي سوف تبنى مستقبلاً بحيث يراعى فيها كل الاشتراطات الرياضية من ملاعب وأدوات وأجهزة وحمامات وأفنية.

رابعاً : دور الادارة المدرسية في إنجاح درس التربية البدنية والرياضة :

- أن تستشعر أسر التلاميذ أهمية ممارسة أبناءهم للنشاط الرياضي والذي يتمثل في حسن قضاء وقت الفراغ، وقايتهم من أصدقاء السوء، بناء وتكامل الشخصية، وإكتساب القوام المعتدل الجيد.
- أن تشجع إدارة المدرسة التلاميذ على الالتزام بحضور دروس التربية الرياضية واعتبارها مادة مكملة لنجاح التلميذ تمهيداً لجعلها مادة أساسية فيما بعد.
- الاهتمام بموقع دروس التربية الرياضية من الجدول الدراسي على أن يراعى عدم وضعها في نهاية اليوم الدراسي.
- على إدارة المدرسة عدم إسناد تدريس التربية الرياضية لأي مدرس أو مدرسة غير مؤهلة أو متخصصة في التربية الرياضية خاصة لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي والتي يقوم بتدريسها مشرف النشاط بالمدرسة.
- عدم استغلال ميزانية التربية الرياضية في أنشطة أخرى غير رياضية.
- تحفيز القطاعات الحكومية والأهلية مثل البنوك والشركات والجمعيات على تدعيم الرياضة المدرسية عن طريق التبرعات والهبات وتبني الصرف على مشروعات الرياضة في المدارس (التمويل الذاتي للحركة الرياضية).

مستخلص البحث باللغة العربية

دراسة تطور التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢

اسم الباحثة : سحر السيد أبو العلا السيد

تهدف الدراسة الى وضع تصور مستقبلي لتفعيل التربية البدنية والرياضة المدرسية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة وذلك من خلال التعرف على التربية البدنية والرياضة المدرسية خلال نصف قرن منذ ثورة ١٩٥٢ والأبعاد المجتمعية المؤثرة عليها، والوقوف على أهم المشكلات التي تواجه تفعيلها، وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الفلسفي التحليلي وذلك لملاءمتهما لطبيعة البحث.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود الكثير من المشكلات التي تعوق تقدم التربية البدنية والرياضة في المدارس والتي تمثلت في تفشي ظاهرة استغلال ملاعب المدارس لبناء الفصول الدراسية بسبب زيادة عدد التلاميذ بالمدارس نتيجة لمجانية التعليم الذي نص عليها دستور عام ١٩٥٦، ونتيجة لذلك ايضاً اضطرت الوزارة الى تطبيق نظام الفترتين الدراسيتين في بعض المدارس ونظام الثلاث فترات في البعض الأخر، وبالتالي لم يعد هناك فترات راحة لممارسة الأنشطة الرياضية، وكذلك كان من أهم المشكلات ضعف الميزانية المخصصة للنشاط الرياضي المدرسي وبالتالي عجزت المدارس عن توفير الامكانات المادية والبشرية اللازمة للنهوض بالرياضة بالمدارس وغير ذلك من المشكلات.

وقد أوصت الدراسة بوضع استراتيجية عامة للنهوض بالتربية البدنية والرياضة في المدارس من خلال العودة بالمدارس الى نظام الفترة الواحدة، ودعم النشاط الداخلي بالمدارس، والاهتمام بوضع مادة التربية البدنية والرياضة بالجدول الدراسي، واستخدام امكانات المدارس كأندية صيفية مع تحسين الوضع المادي والمعنوي لمدرسي التربية البدنية والرياضة، والعمل على زيادة الميزانيات المخصصة للتربية البدنية والرياضة لتوفير الامكانات اللازمة للنشاط الرياضي بالمدارس حتى تستعيد التربية البدنية والرياضة وضعها وتأخذ مكانتها اللائقة بها وبالمجتمع المصري.

Abstract

Studying Development of Physical Education and Scholastic Sport through Half Century since 1952 Revolution

Researcher's name: sahar el-sayed abo- el ella el- sayed

The research aims to put a future strategy to improve sports and physical education in schools in the light of the modern educational direction and that is through recognizing the sports and physical education in schools history during half a century and since 1952's revolution and the community problems affecting it, and finding solutions to this problem.

The researcher used the historic curriculum and the philosophy analytic curriculum due to there suitability for the research.

The main results of the study had found that there are too many problems preventing the development of sports and physical education in schools which is presented in building classrooms on the playgrounds due to the increase in the number of students due to the rule of free learning 1956, facing this the ministry had to make two study periods at some schools, also there are three study periods on some other schools; Therefore there is no break time to play sports. Another problem was that of the budget for sports and physical education in schools were so insufficient, so schools can't buy instruments or hire teachers to improve sports at schools, and other problems.

This research recommends to put a main strategy to improve sports and physical education at schools by getting back with schools to the one study period system, improving inner activities in schools, putting the sports and physical education subject on the lessons table, using schools instruments as summer clubs and improving the financial and morale stats of physical education teachers, working on increasing sports and physical education budget so it can retain its position in the Egyptian community.

- The physical and sports education must be a complementary subject to confirm the students success, and they cannot proceed one year before passing it (until it become a primary subject).
- There must be prizes to the students who are special or talented; this is by putting ratio degrees for the general total (sport over degrees) which must be added to all before school grades.

Second : the educational and academic preparation for the teachers and improving them

- Applying new educational technologies in the faculties of physical education like computers, internet, light fiber's net for remote education........etc; and using it to improve the teaching methods in our schools.
- Giving the graduates the new teaching skills which is suitable with the Egyptian schools instruments like self-learning, single learning, continuous learning.....etc; and that's to get a new graduate generation which can use the modern language specially is the field of technology and communications.
- There is must be links between faculties of physical education (physical and sports education) and the ministry of education to organize periodic training courses.
- Finding new rules for schools teachers like increasing there salaries or decreasing there responsibilities.
- The faculties of the physical education must get free from the total degrees percent of the general secondary certificate and there must be a physical test on applying.

2- Place limits

The study will search about physical and sports education in pre-college education.

3- The research is for

Who's responsible of educational departments and historic researches.

4- Abbreviations

The item of physical education was changed due to its limited meaning which is caring for only the body to physical and sports education due to revolution involved sports into schools to help the new society's goals as they wanted making new citizens with good body, mind manners and sociality's.

- At 1982 the ministry of education recommended that the study buildings must be horizontally and not on the play grounds.
- It also collects the suitable funds and made standard play ground in all Egypt's schools.
- The decrease of the financial and morale states for physical and sports education teachers provided that they don't take much appreciation on their exerted efforts as other teachers of the other subjects, this leads to ruin the physical and sports education in Egypt.
- The decrease of the funds for physical and sports education in schools due to the weakness of the Egyptian economy, also the non-proportionality between the prices and the salaries and the decrease of the Egyptian family's living rate, all these factors made physical and sports education teachers leave their work and search for any other one.
- New play grounds were built with the instruments needed to teach physical and sports education at schools in the nineties, also there was a rule that all the schools that will built must have play grounds with certain dimensions to teach physical and sports education easily.
- Making many projects to spread the sports base, like the sports champs rule and the sports free rule, physical fitness project, the minister's project for talented and the improvement of the physical and sports education goals in schools to be compatible with the community.

- The future view to improve the physical and sports education role in the light of the new educational methods

First : study plans :

- The social, economic and political variables must be considered when making new rules, also the instruments available in schools including the play ground and teachers.
- The curriculum must consider the single variables between the students.
- We must care about the special students even they are talented or retarded and making a special curriculum for them.

There is much more problems retarding the development of physical and sports education in schools, on of them is making the study day on to or three periods which leads to cancel the sport time, also the lack of tools and play grounds, too many problems preventing the development of physical and sports education in this period, and there is also too many efforts done to pass this retards.

We have to say that there are many studies and researches which take by study and analyzing the period after 1952's revolution and its effect on the study strategies in Egypt, but it is still rare in the field of the effect of these social dimensions of sports and physical education in the Arab republic of Egypt.

From all the previous it is clear why the researcher had to do this research

Research goals:

This research aims to put a future perspective to activate physical and sports education school activities in the light of the modern educational rules and that will occur by identifying the physical and sports education in schools during the past half century since 1952's revolution and the social extends which affects it, and identifying the problems that's really facing it.

Research procedures:

1) **research curriculum**

The researcher used each of historic curriculum and philosophy analyzing curriculum for its suitability with the study.

2) **data sources**

First: facts and information concerning this research was gathered from the historic documents from the general book agency, ministry of education, general administration for physical education some sports administrations in schools.

- scan for books and the references concerning the research

Second: analyzing the facts and data gathered and connecting it together.

Third: interviewing some physical and sports education experts.

Fourth: accurate analysis for the primary and secondary sources used in the research.

3) **Research limits**

1- time limit

this study is limited through half a century where the study starts at 1952 as this year considered the start of the public independence way and the self improvement for the first time on Egypt's modern history, it is also considered a turning point in political, economic, and social situations and it ends up at 2002 after half a century and this is considered as enough period to judge the physical and sports education at schools in the Egyptian society.

summary

Studying Development of Physical Education and Scholastic Sport through Half Century since 1952 Revolution

Researcher's name: sahar el-sayed abo- el ella el- sayed

Introduction :

History is a process which many faces (social, political, economic, religious and cultural) all these sides acts together to form a whole historical event, because the real meaning of history is considered as a definitely joint chain rings, and also the results are related to the beginnings aiming to join the past, the present and the future.

History learning is considered a vital concern specially for all people who cares about the field of physical and sports education, where the study of the development of physical and sports education in schools during half a century since 1952's revolution is considered one of the issues which needs research specially in this period as Egypt had changed totally and there were a great turning point in the Egyptian society in all life styles (political, economic, social and cultural) which have had its results on the educational policy and specially on physical and sports education here in Egypt.

After 1952's revolution, there were too many efforts to put the political strategy for the country, but the rated education on the top of there concerns, the also worked on changing and upgrading the curriculum in all grades to help the revolution's aims, also the physical and sports education curriculum in preparatory, elementary and secondary schools have been upgraded several times. And finally they reached the developed curriculums for physical and sports education for all educational grades at the year 1980.

The country also cares about providing schools with teachers specialized in physical and sports education applying there rule of the year 1987 which is saying that no one can teach physical and sports education in schools except who got a educational grade certificates.

Then the look to the school physical and sports education is still apparent this is because of the rule of 1956 which concerns with the high youth care administration's budget, also republic decision number 154 for the year 1956 which is saying " the budget for the physical and social education will be transferred from the ministry of education to the high youth care administration ". That results the decrease in the physical and sports education budget in schools, there were approximately four thousand pounds in the fifties then they had decreased to be forty pounds in seventies which made the members of sports raising a conference which was set at 1979 to put more fees for the school sport education paid with the educational fees.

Alexandria University
Faculty of Physical Education
Department of Educational Psychological
And Social Science

Studying Development of Physical Education and Scholastic Sport through Half Century since 1952 Revolution

Presented by

Sahar el saeed Abou al ela el saeed

Demonstrator at the Department of Educational

Psychological and Social Science

To the requirements for Master Degree in Physical Education

Supervisors

Prof. dr. shebl ghareeb badran

Professor of Education in
Department of Educational source
& College head master

Alexandria University

Prof. dr. bothaina Mohamed fadel

Professor of Psychology in
Department of Educational

Psychological And Social Science

Alexandria University

Assistant Prof.

Nabeela ahmed mahmoud

Assistant Prof in Department of Educational Psychological

And Social Science -Alexandria University

1427 - 2006

